

الأمم المتحدة العراق
إطار عمل الأمم المتحدة
للتعاون في مجال التنمية المستدامة
2029-2025



البيان المشترك للأمم المتحدة والحكومة العراقية

يمثل إطار عمل الأمم المتحدة الحالي للتعاون في مجال التنمية المستدامة (والمشار إليه من الآن فصاعداً بـ "إطار الأمم المتحدة للتعاون") تعبيراً عن الشراكة العميقة والدائمة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق وشعب العراق، وتجسيداً لالتزامنا المشترك بتحقيق تنمية سلمية، شاملة ومستدامة في البلاد. وانطلاقاً من ذلك، تعزز حكومة العراق والأمم المتحدة العلاقة وتعميق شراكتها وتوطيدها من خلال إطار التعاون هذا، دعماً للأولويات الوطنية للتنمية التي حددتها خطة التنمية الوطنية 2024-2028 ورؤية 2030، وذلك لضمان تحقيق الخير والرفاه لجميع أبناء العراق.



السيد غلام محمد إسحق زي
منسق الأمم المتحدة المقيم في العراق



معالي الاستاذ الدكتور محمد علي تميم
وزير التخطيط

المحتويات

8	1. ملخص تنفيذي
10	2. التقدم المحرز نحو جدول أعمال 2030
10	2.1 السياق الوطني
13	2.2 عدم ترك أحد خلف الركب
16	2.3 فرص تحقيق جدول أعمال 2030
17	3. دعم الأمم المتحدة لجدول أعمال 2030
17	3.1 من التحليل المشترك في العراق إلى أولويات إطار التعاون
19	3.2 نظرية التغيير في أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون
22	3.3 نتائج إطار التعاون والشراكات
22	الأولوية الاستراتيجية (1): التنمية الاجتماعية الشاملة
26	الأولوية الاستراتيجية (2): التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل العيش وفرص العمل
29	الأولوية الاستراتيجية (3): القدرة على التكيف مع البيئة وتغير المناخ
33	الأولوية الاستراتيجية (4): الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون
36	4. خطة تنفيذ إطار التعاون
36	4.1 حوكمة إطار التعاون
36	4.2 هيكل إدارة إطار التعاون
38	4.3 توفير الموارد لإطار التعاون
39	4.4 اشتقاق أدوات رسم برامج الأمم المتحدة القطرية من إطار التعاون
39	4.5 خطط العمل المشتركة
40	4.6 استراتيجيات تسيير الأعمال الداعمة لإطار التعاون
41	4.7 الإجراءات التنظيمية لإطار التعاون
41	5. تحديثات التحليل المشترك في العراق وخطة الرصد والتقييم والتعلم
41	5.1 تحديث التحليل المشترك في العراق للأمم المتحدة
42	5.2 رصد تنفيذ خطط العمل المشتركة
42	5.3 استعراض الأداء السنوي والإبلاغ بشأن النتائج في العراق
44	5.4 خطة التقييم
56	الملحق 1: مصفوفة نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون
58	الملحق 2: الأحكام القانونية
60	الملحق 3: النهج المنسق في التحويلات النقدية
62	الملحق 4: خطة الرصد والتقييم والتعلم
	الملحق 5: موجز لمشاورات الجهات المعنية

تواقيع ممثلي وكالات الأمم المتحدة

ريتا غونارياني لويس

نائب المدير والقائم بالاعمال
دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

محمد عثمان اكرم

الممثل ومدير المركز التشغيلي في عمان
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

زيشان أمين

رئيس المكتب
مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

مازن شقورة

الممثل الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
مكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان

إيكور بوسك

القائم بالاعمال
منظمة العمل الدولية

REYNTJENS
Pascal Andre a.

Digitally signed by
REYNTJENS Pascal Andre a.
Date: 2025.12.22 07:37:42
+01'00'

باسكال أ. رينتجنس

رئيس بعثة
المنظمة الدولية للهجرة

كريستينا ألبرتين

الممثل الإقليمي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

هند جلال

الممثل
صندوق الأمم المتحدة للسكان

إيسيبون خواكين أوليفيرا غوميز

مدير البرامج القطرية الدولية
مركز التجارة

كريستيان سكوج

الممثل
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

أولغا زوبريتسكايا-ديفياتكينا

المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للدول العربية لادارة
السلامة والامن التابعة للامم المتحدة

أميت سينغ

القائم بالاعمال
برنامج الأغذية العالمي

ليليا بهلول

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

تيتون ميترا

الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جميلة الربيعي

الممثل
منظمة الصحة العالمية

صلاح الحاج حسن

الممثل
منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة

ألكسندر ماكاريفاكيس

الممثل
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

يانيكه كوكلر

نائب الممثل الإقليمي
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

فريح جيجيان

المدير القطري،
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Karim Khalil

كريم خليل

أمين لجنة
الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

سامي دماسي

الممثل الإقليمي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

كاتارينا لومب

الممثل
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

ريدان السقاف

نائب رئيس المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر
الكوارث للدول العربية

مسلم كاظمي

رئيس البرنامج القطري
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

حنان حنزاز

رئيسة المكتب الإقليمي للمنطقة العربية

المختصرات

■ كيانات الأمم المتحدة العاملة في العراق

● منظمة الأغذية والزراعة (فاو)	FAO
● الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)	IFAD
● منظمة العمل الدولية	ILO
● المنظمة الدولية للهجرة	IOM
● مركز التجارة الدولية	ITC
● مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
● المكتب الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان	OHCHR
● مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
● برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
● مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	UNDRR
● إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	UNDSS
● منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)	UNESCO
● برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
● صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
● برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	UN-Habitat
● مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR
● منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)	UNICEF
● منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو)	UNIDO
● دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	UNMAS
● مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	UNOCT
● مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
● مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	UNOPS
● برنامج متطوعي الأمم المتحدة	UNV
● لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	UN ESCWA
● هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	UN Women
● برنامج الأغذية العالمي	WFP
● منظمة الصحة العالمية	WHO

● استراتيجية تسيير الأعمال	BOS
● التحليل المشترك في العراق	CCA
● البيانات والرصد والتقييم (مجموعة العمل)	DM&E
● الناتج المحلي الإجمالي	GDP
● النازحون داخليًا	IDPs
● حكومة إقليم كردستان	KRG
● الرصد والتقييم والتعلم	MEL
● المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	MSME
● الخطة الوطنية للتنمية	NDP
● منظمة غير حكومية	NGO
● فريق إدارة العمليات	OMT
● فريق إدارة البرامج	PMT
● الوقاية من الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة	PSEA
● مكتب المنسق المقيم	RCO
● أهداف التنمية المستدامة	SDGs
● التعليم والتدريب الفني والمهني	TVET
● الامم المتحدة	UN
● فريق الأمم المتحدة في العراق	UNCT

1. ملخص تنفيذي

ولضمان ملكية وإدارة مشتركة لإطار التعاون، ستقوم لجنة توجيهية مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية بتوفير الإشراف والتوجيه الإستراتيجيين لتنفيذ الإطار. إضافة إلى ذلك ستتولى مجموعات النتائج، التي تضم الجهات المعنية من الأمم المتحدة وجهات معنية من الجانب العراقي تقديم التوجيه الفني وضمان الاتساق بين الأولويات الإستراتيجية من خلال تعزيز استخدام الأدوات والأنشطة البرمجية المشتركة. كما سيتم ضمان المساءلة من خلال وضع إطار شامل ومفصل للنتائج والرصد والإبلاغ، يشمل مراقبة مؤشرات النتائج والمخرجات، وإعداد خطط عمل مشتركة، وإصدار تقارير سنوية عن نتائج الأمم المتحدة، وإجراء تقييم مستقل نهائي للإطار.

يمثل "إطار التعاون المستدام للأمم المتحدة" التزامًا جماعيًا للأمم المتحدة نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لجميع العراقيين، لاسيما الفئات في الظروف الهشة، كما يعكس استمرار الشراكة الوثيقة والدائمة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في سبيل تحقيق أهدافاً مشتركة وفي مقدمتها تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي بدوره سيعزز من قدرة العراق على تحقيق مستقبل أكثر استقراراً ورخاءً.

وانسجماً مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" الوارد في جدول أعمال 2030، يُولي إطار التعاون المستدام للأمم المتحدة أولوية قصوى للاحتياجات والتطلعات الخاصة بالنساء والفتيات والشباب والفئات في الظروف الهشة، بما في ذلك الأطفال، والسكان المتضررين من النزوح، واللاجئين وطالبي اللجوء، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الفئات، حيث يتم إدراج هذه الاحتياجات والتعامل معها بشكل كامل ومتكامل داخل الإطار.

ولكون إطار الأمم المتحدة للتعاون يمثل المساهمة الجماعية للأمم المتحدة في دعم تحقيق الأهداف الوطنية للعراق، فإن أولويات إطار التعاون المستدام للأمم المتحدة تتماشى بشكل مباشر مع أولويات خطة التنمية الوطنية للحكومة العراقية للأعوام (2024-2028)، فضلاً عن رؤية 2030، ليتم بالتالي ضمان أقصى درجات التوافق والتكامل بين خطط الأمم المتحدة والخطط الوطنية.

ونظراً للتحوّل التدريجي من بعثة خاصة متكاملة للأمم المتحدة ذات احتياجات إنسانية عالية إلى نهج يركز بشكل أساسي على التنمية طويلة الأمد، أجرت الأمم المتحدة في العراق عملية تقييم لقدرة فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بهدف قياس القدرات والموارد الجماعية لكيانات الأمم المتحدة لضمان الوفاء بالتزامات إطار التعاون للأمم المتحدة.

منظومة الأمم المتحدة بشكل مشترك ومنسجم ومنسق لدعم العراق خلال المرحلة المقبلة.

تحضيراً لصياغة هذا الإطار، أجرت الأمم المتحدة في العراق تحليلاً قطرياً مشتركاً شاملاً ومتعدد الأبعاد، وذلك بهدف تقييم الوضع الراهن واحتياجات البلاد وفق إطار أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 ووفقاً لأولويات العراق المؤثرة في خطة التنمية الوطنية والبيانات الوطنية وتم الاستناد إلى نتائج وتوصياته في تطوير الوثيقة الجديدة.

تحت قيادة وزير التخطيط العراقي والمنسق المقيم للأمم المتحدة والذي يضطلع بدورا تمويبا وحسب قرار الجمعية العمومية الذي حدد ذلك، تم إجراء مشاورات معمقة مع شركاء الحكومة الاتحادية، كما شملت هذه المشاورات تفاعلات واسعة النطاق مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، منظمات المجتمع المدني، والنساء، والشباب، وممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان المتضررين من النزوح، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمجتمع الدولي للمناحين، والمؤسسات المالية الدولية، وممثلي القطاع الخاص، والشركاء الاجتماعيين وغيرهم. وقد أسفرت هذه العملية التشاورية عن تحديد وصياغة أربع أولويات إستراتيجية مترابطة ومتعاضة تشكل الإطار الأساسي الذي يقوم عليه إطار التعاون المستدام للأمم المتحدة.

كانت هذه المشاورات مجتمعةً لتحديد وصياغة أربع أولويات إستراتيجية مترابطة ومتعاضة تشكل الإطار الأساسي الذي يستند إليه إطار التعاون المستدام للأمم المتحدة، وهي كالتالي:

حقق العراق مكاسب جوهرية في مسيرته نحو تنمية مستدامة وشاملة، فقد أتاح التحسن الملحوظ في الوضع الأمني والسياسي والإنساني، إلى جانب التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فرصاً هائلة لتعزيز وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (SDGs)

وبالاستناد إلى هذه الإنجازات، يمتلك العراق فرصاً كبيرة لمعالجة قضايا رئيسية خلال السنوات القادمة، تشمل تنويع اقتصاده، وتسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، وتعزيز قدرته على الصمود أمام التحديات المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ وتدهور البيئة. وتعد هذه الجهود أساسية لضمان ازدهار طويل الأمد للبلاد. حيث تساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، ومجتمع أكثر عدالة، وبيئة أكثر استدامة، مما يعزز استقرار العراق ورفاهيته للأجيال القادمة.

في ظل هذه التغيرات الديناميكية والاحتياجات المتطورة والملحة، كان لا بد للأمم المتحدة من إعادة تقييم دورها وإعادة تموضعها لضمان تقديم الدعم الأكثر فاعلية وتأثيراً للعراق. ونتيجة لذلك، فقد تم تقليص الاستجابة الإنسانية بشكل كبير، فيما ستشهد الأشهر المقبلة انسحاباً تدريجياً وإغلاقاً نهائياً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بحلول نهاية عام 2025، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2732 (2024) الصادر في 31 مايو 2024. وسيتم تنفيذ هذا الانتقال وفقاً لخطة الأمين العام للأمم المتحدة للانتقال والتصفية (966/S/2024)، التي تمت الموافقة عليها في 31 ديسمبر 2024 بناءً على طلب مجلس الأمن.

وفي هذا السياق وفي ظل هذه التطورات البارزة، صاغت الأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة العراقية إطار عمل جديداً للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2025-2029، لتوجيه استجابة

1. التنمية الاجتماعية الشاملة (وتشمل الصحة وأنظمة التغذية، والتعليم عالي الجودة، والحماية الاجتماعية، وخدمات الحماية، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة).

2. التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل العيش وفرص العمل (وتشمل الحوكمة الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص والقدرة على التوظيف وبناء القدرات والمهارات).

3. التكيف مع البيئة والتغير المناخي (وتشمل الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وكفاءة استخدام وإدارة الموارد المائية، والحد من أخطار الكوارث).

4. الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون (وتشمل الحوكمة الشاملة والفعالة والخاصة للمساءلة، والأمن والعدالة وسيادة القانون، وتعزيز التماسك المجتمعي).

على ذلك، لا تزال مخلفات الذخائر غير المنفجرة الناتجة عن النزاعات التي تالتت على العراق تشكل تهديداً مباشراً لحياة المدنيين، وتعيق الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية وسبل العيش، مما يستوجب تكثيف الجهود لمعالجة هذه التحديات وضمان بيئة آمنة ومستقرة للجميع.

الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الصحية وتوزيع مرافق الرعاية الصحية الأولية، والمعايير التشغيلية المتقدمة، وضعف ومحدودية القدرات المؤسسية، وتظل خدمات صحة الأمهات والأطفال بحاجة إلى اهتمام مستمر لضمان سهولة الوصول إلى العدالة، لا سيما في المناطق الريفية والفئات في الظروف الهشة، مما يتطلب تعزيز الاستثمارات والسياسات الصحية لضمان نظام صحي أكثر كفاءة وإتاحة وعدالة واستدامة.

تم إحراز تقدم ملحوظ في تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم النوعي، وقد شمل ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء، كما يتضح من ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية، وهو ما ساهمت فيه الاستراتيجية الوطنية للتعليم في العراق 2022-2031، وعلى الرغم من ذلك، يشير التحليل الأكثر حداثة اعتماداً إلى بيانات المسح إلى أن ثمة 2.0 مليون طفل كانوا خارج النظام التعليمي منهم 484000 طفل في سن التعليم الابتدائي⁸، ولا يزال هناك تراجع في معدلات محو الأمية، لا سيما بين النساء في المناطق الريفية والأطفال ذوي الإعاقة، والعوائق التي تحول دون الوصول إلى التعليم، وزيادة معدلات التسرب المدرسي، الذي يحد من فرص النساء والفتيات، مما يستدعي تدابير عاجلة لتعزيز النظام التعليمي. وسيطلب تحسين جودة التعليم استثمارات إضافية في التكنولوجيا والبنية التحتية، إلى جانب تطوير قدرات المعلمين والإداريين، لضمان تأهيل المنظومة التعليمية لاستيعاب الزيادة السكانية في فئة الشباب.

ارتفعت نسبة الحصول على مياه الشرب المُدارة بطريقة آمنة من (39.2%) من السكان في عام 2000 إلى (60%)⁹ في عام 2022¹⁰ في حين بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان إلى (91.8) في العام 2022¹¹. لا تزال هذه النسب أقل بكثير من المتوسطات العالمية والإقليمية، حيث لا يزال سبعة ملايين شخص في العراق يعانون من انخفاض فرص حصولهم على المياه الصالحة للشرب¹²، مما يفرض تحديات كبيرة على الأمن المائي والصحي في البلاد.

وقد أدى النقص المزمن في السكن، والذي تفاقم بسبب النمو السكاني السريع والنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق

البالغة 25%، الأمر الذي يعكس تقدماً محزناً في تمثيل المرأة في صنع القرار.

أما على صعيد حقوق الإنسان، شهد العراق تحسناً ملحوظاً، إلا أن هناك مجالات تتطلب مزيداً من العمل، لاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات، وحماية الفئات في الظروف الهشة علاوة

التنمية البشرية (السكان)

يشهد العراق تحوُّلاً ديمغرافياً كبيراً، حيث بلغ عدد السكان 46,118,793 مليوناً في عام 2024⁴ قد يصل إلى ما يقارب 74.5 مليوناً بحلول عام 2050⁵، يشكل هذا النمو السكاني السريع، وما ينتج عنه من زيادة هائلة في فئة الشباب، فرصاً كبيرة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات معقدة تتطلب سياسات فاعلة للتعامل مع تداعياته.

وتماشياً مع الأهداف الوطنية للتنمية، يواصل العراق العمل على تحسين مؤشراتته في مجال التنمية البشرية، كما يتجلى ذلك في تصنيفه في مؤشر التنمية البشرية لعام 2022، حيث احتل المرتبة 128 من بين 203 دول. وقد أحرز تقدماً نحو خفض معدلات الفقر إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى (17.5%)، مع التركيز بشكل خاص على 8.7 مليون طفل يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، فضلاً عن الأسر التي تعيلها النساء والتي تواجه تحديات غير متكافئة مقارنة بغيرها. كما تتوفر فرص كبيرة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

شهد العراق خلال العقد الماضي تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المتعلقة بالرعاية الصحية، بما في ذلك زيادة شاملة في تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال⁶. وتواصل حكومة العراق جهودها لتحسين جودة الخدمات الصحية والتغذوية وإمكانية الوصول إليها، لا سيما من خلال إطلاق استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة 2022-2031 واستراتيجية التغذية المدرسية 2024-2030، والنهوض بمناهج أخرى متعددة التخصصات في مجال الصحة. على الرغم من أن إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وتغطية تكاليفها ليست بالصعبة والحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة لا تزال غير مكلفة. إذ بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الصحية في عام 2021 نحو 278.9 دولاراً أمريكياً، أي ما يعادل 5.48% من الناتج المحلي الإجمالي ولسنة 2022 كان نصيب الفرد من الانفاق الصحي الحكومي 296.2 دولار وهو ما يمثل 4.35% من الناتج المحلي الإجمالي وهو حد أدنى للمعدلات في المنطقة⁷.

ولا يزال قطاع الصحة في العراق يواجه تحديات كبيرة، تشمل

2. التقدم المحرز نحو جدول أعمال 2030

يمنح تقرير التنمية المستدامة لعام 2024 للعراق درجة (64.2) وفقاً لمؤشر أهداف التنمية المستدامة، ليحتل المرتبة (108) من أصل (167) دولة تم تقييمها². ويبين التقرير أن (42.1%) من أهداف التنمية المستدامة "قد تحققت أو انها تسير على المسار الصحيح"، وأن (33.3%) منها قد حققت "تقدماً محدوداً"، بينما لم يلاحظ تقدماً في (24.6%) منها³ ويؤكد هذا التحليل على الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود المستمرة وتكثيفها لضمان العرض والتقديم المستند إلى الأدلة، وتسريع حملات المناصرة واتخاذ الإجراءات في مختلف المجالات، بما يضمن "عدم ترك أحد خلف الركب"، وتحقيق المقاصد الطموحة لأجندة التنمية المستدامة في العراق بحلول عام 2030.

تمثل مسيرة العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) مزيجاً من التقدّم والتحديات المستمرة، إلا أن محدودية توفر البيانات تشكل عائقاً أمام التقييم الدقيق لمستوى التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال 2030.

ووفقاً لقسم الإحصاء لدى الأمم المتحدة، فإن (64%) فقط من الأهداف الـ (169) ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة تتوفر بشأنها بيانات كافية للقياس، و(10%) منها لا تتوفر بشأنها بيانات كافية، في حين أن (26%) تفتقر إلى أي بيانات على الإطلاق ومن بين الأهداف القابلة للقياس فإن (30%) منها مصنفة على أنها "تسير في المسار الصحيح"، و(31%) منها "قيد التنفيذ"، في حين أن (38%) منها "خارج المسار الصحيح"¹.

الشكل 1 مسار تقدم واتجاهات أهداف التنمية المستدامة في العراق (تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024)



مفتاح العلامات ● أهداف تنمية مستدامة منجزة ● التحديات مستمرة ● تحديات كبيرة لا تزال قائمة ● تحديات رئيسية لا تزال قائمة ● بيانات غير متوفرة
مفتاح المؤشرات ↑ على المسار أو الحفاظ على إنجازات أهداف التنمية المستدامة ↗ تحسن معتدل ↘ ركود ↓ انخفاض ●● معلومات الاتجاه غير متوفرة

2.1 السياق الوطني

الحكومة، والاستقرار

أحرز العراق تقدماً ملحوظاً في تعزيز مؤسساته الوطنية وآليات حكمه. وقد مثلت الانتخابات في عامي 2021 و2023 دليلاً على التزام الحكومة بالعمليات الديمقراطية، مع الإصلاحات المتواصلة والتي تهدف إلى تعزيز الثقة العامة والشفافية. وعلى الرغم من وجود تحديات كانخفاض نسبة إقبال الناخبين كما هو الحال في العديد من دول العالم، إلا أنها تتيح أيضاً فرصاً لزيادة المشاركة المدنية في الانتخابات المقبلة.

أحرز العراق تقدماً ملحوظاً في تعزيز مؤسساته الوطنية وآليات حكمه. وقد مثلت الانتخابات في عامي 2021 و2023 دليلاً على التزام الحكومة بالعمليات الديمقراطية، مع الإصلاحات المتواصلة والتي تهدف إلى تعزيز الثقة العامة والشفافية. وعلى الرغم من وجود تحديات كانخفاض نسبة إقبال الناخبين كما هو الحال في العديد من دول العالم، إلا أنها تتيح أيضاً فرصاً لزيادة المشاركة المدنية في الانتخابات المقبلة.

1 تشير قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بيانات باسم الوكالات الـ 17 وتتضمن خمسة أنواع من البيانات: مؤشرات قطرية، وقطرية معدلة، ومؤشرات تقديرية، ومؤشرات نمذجة، ومؤشرات عالمية. تحليل أكتوبر/ تشرين الأول 2023. البيانات متاحة على لوحة متابعة (dashboard) مرصد أهداف التنمية المستدامة في العراق التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا).
2 تقاس درجة التقييم الشاملة إجمالي التقدم المحرز نحو تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يمكن تفسير النتيجة على أنها النسبة المئوية لما هو متحقق من أهداف التنمية المستدامة. تشير درجة 100 إلى أنه تم تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة.
3 جيه دي ساكس، جي لافورتون، جي فولر (2024). أهداف التنمية المستدامة وقمة الأمم المتحدة للمستقبل. تقرير التنمية المستدامة 2024. (The SDGs and the UN Summit of the Future. Sustainable Development Report 2024)
4 هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
5 قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان، آفاق السكان العالمي، 2022.
6 بيانات تغطية الرعاية الصحية الشاملة من مرصد الصحة العالمي لمنظمة الصحة العالمية؛ وبيانات متوسط العمر المتوقع من منظمة الصحة العالمية؛ وبيانات وفيات الأمهات من منظمة الصحة العالمية؛ وبيانات وفيات الأطفال من فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال.
7 منظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات النفقات الصحية العالمية. Global Health Expenditure Database
8 وزارة التربية والتعليم، 2022. تحليل OOSC -وزارة التربية والتعليم، العراق الفيدرالي.

9 هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
10 بيانات من برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، Joint Monitoring Program for Water Supply, Sanitation, and Hygiene 2023
11 البيانات مستقاة من المسح البيئي الوطني الذي نفذته هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية بوزارة التخطيط في عام 2022.
12 الأمم المتحدة في العراق، إحاطة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الممثلة الخاصة جانين هينيس بلاسشارت، 18 مايو 2023. Briefing to the UN Security Council, SRSJ Jeanine Hennis-Plasschaert 2023

موارد المياه العذبة بحلول عام 2050. ²⁰ حيث يتم تصريف ستة ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البيئة والأنهار يومياً. ²¹ مما يفاقم الأزمة البيئية. كما أن أهوار بلاد الرافدين في جنوب العراق، والتي تعد موقعا للتراث العالمي وفق تصنيف اليونسكو، قد تعرضت لأضرار جسيمة، مما أدى إلى عواقب كارثية على تنوعها البيولوجي وثقافتها الفريدة. وبعد الحفاظ على التراث الطبيعي الفريد للعراق، بما في ذلك الأهوار، ضرورة حتمية لضمان استدامة النظم البيئية ودعم سبل العيش للمجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد، مما يستدعي تحركاً عاجلاً نحو سياسات بيئية أكثر استدامة وشمولية.

ويعد توقيع العراق على اتفاقية الأمم المتحدة للمياه في عام 2023، ليكون أول دولة في الشرق الأوسط تنضم إليها، خطوة إيجابية نحو معالجة التحديات المائية وعلى الرغم من ذلك، لا يزال شح المياه وتدهور جودتها والأمن المائي من أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجه العراق، حيث تؤثر على توفر المياه للاستهلاك البشري والتنمية الاقتصادية، لاسيما في القطاع الزراعي، كما تؤدي إلى آثار بيئية مدمرة. وقد شهدت المياه السطحية انخفاضاً حاداً على مدار الثلاثين عاماً الماضية بسبب التغير المناخي والتدخلات البشرية. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع معدلات هطول الأمطار إلى انخفاض إضافي بنسبة 20% في

2.2 عدم ترك أحد خلف الركب

العراق سياسات مهمة في هذا المجال، فإن ترجمة هذه الأطر إلى تحسينات ملموسة في حياة النساء والفتيات يتطلب تعزيز آليات التنفيذ، وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة، وزيادة التمويل لتمكين المرأة اقتصادياً. كما أن تعزيز الأطر القانونية، وتطوير خدمات الدعم للناجيات من العنف، وتغيير المواقف المجتمعية من خلال حملات التوعية والتعليم تعد خطوات أساسية لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف.

تبذل الحكومة العراقية جهوداً ملموسة لدفع السياسات التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة ومعالجة التحديات ذات الصلة بوصول النساء إلى سوق العمل. ويمكن للسياسات التي تعزز التمكين الاقتصادي والمساواة في الأجور "وخصوصاً أن القوانين والسياسات المعتمدة من قبل الحكومة العراقية تضمن تكافؤ الفرص والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة"، وحماية حقوق العاملات، وتنمية القيادات النسائية أن تسهم في ردم الفجوة وزيادة الإدماج للمرأة في مختلف القطاعات. كما أن توسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي، ومكافحة الوصمة المرتبطة بالصحة النفسية، وخلق بيئات أكثر شمولية، ستظل أمراً أساسياً لضمان تحسين جودة الحياة للنساء والفتيات. ومن خلال معالجة هذه التحديات بنهج شامل ومنسق، ويمتلك العراق إمكانات هائلة لتعزيز تكافؤ الفرص، وخلق مجتمع أكثر عدالة وشمولية واستدامة، ذلك ولا يوجد لدينا أدنى شك في قدرة العراق على تجاوز ومواجهة هذه التحديات.

مع كون ان 60% من السكان تحت سن 24 عاماً، يتمتع الشباب العراقي بإمكانات هائلة للمساهمة في تعافي البلاد وازدهارها. ومع ذلك، يتحمل الشباب العبء الأكبر، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص التعليم. وتشير الإحصاءات إلى أن 36.7% من الشباب خارج منظومة التعليم أو العمل أو التدريب، حيث تبلغ النسبة (52.3% بين الإناث و22.1% بين الذكور). ²²

تقوم جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، والوصول بادئ الأمر إلى من هم أكثر تخلفاً عن الركب "الفئات في ظروف هشة"، فبدون هذا المبدأ لا يمكن تحقيق الأهداف بشكل فعلي. وسيطلب الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة) أيضاً معالجة الأسباب الجذرية العميقة لظروف الهشاشة.

لقد حققت حكومة العراق تقدماً ملحوظاً في تعزيز الأطر المؤسسية للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، ودعم تمكين المرأة، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، مما يعكس التزاماً متزايداً بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

ويملك العراق فرصة حقيقية لبناء تقدم مستدام في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. ولتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو (CEDAW)، لكن العراق، كغيره من الدول يواجه مجموعة من التحديات الأساسية، والتي إن تمت معالجتها، فإنها ستمهد الطريق لتغييرات جوهرية في بنية المجتمع.

تعاني النساء وتحديدًا على وجه الخصوص في المناطق الريفية، بما في ذلك النساء النازحات داخلياً، من أوضاع هشة، حيث يعانون محدودية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والدعم النفسي والخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والصرف الصحي، وتتطلب معالجة هذه التحديات تدخلات مستهدفة لسد الفجوات وضمان تقديم الخدمات بشكل عادل ومنصف. ورغم تبني

من نسيجها التاريخي على مدى أربع سنوات ¹³ بيد أن العمل جارٍ على ترميم وإعادة تأهيل المواقع الثقافية لضمان الحفاظ عليها للأجيال القادمة مع توفير فرص كسب العيش وتعزيز التماسك الاجتماعي بما يساهم في الحفاظ على هوية العراق التاريخية والثقافية، وهناك التزام من الحكومة العراقية بذلك.

انه لا يزال هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات هيكلية وجذب الاستثمارات، بما يساهم في تحفيز بيئة الاستثمار والأعمال، وهناك التزام من حكومة العراق بذلك.

كما تُدرك حكومة العراق أهمية تعزيز مشاركة القوى العاملة لدى كافة فئات المجتمع. ففي عام 2021، بلغت نسبة مشاركة القوى العاملة 39.5% (الإناث 10.6%؛ الذكور 68%)، وهي تعمل بشكل نشط على خلق فرص اقتصادية أكثر شمولية وتقليل معدل البطالة العام البالغ 13.5% في 2024 وتشجيع توزيع أكثر إنصافاً للمسؤوليات الأسرية، وتسهيل الوصول إلى مرافق رعاية الأطفال بأسعار ميسورة، مما يعزز اندماج المرأة في سوق العمل.

فإدراكاً للأهمية البالغة لتمكين الشباب في العراق، تركز الحكومة على خفض معدل بطالة الشباب، والتي بلغت ما نسبته 35.8% في عام 2021 (62.1% بين الإناث؛ 32.1% بين الذكور). كما تُولي أولوية لمعالجة مسألة التوظيف غير الرسمي، الذي يؤثر على 5.73 مليون شخص (44.8% من النساء العاملات؛ 69.5% من الرجال العاملين). ويُعد قطاع الزراعة، الذي يساهم بنسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي، مجالاً واعدًا لتوفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق سبل عيش مستدامة.

تقريباً من الهيدروكربونات (النفط والغاز "الوقود الأحفوري")، بينما مثلت مصادر الطاقة المتجددة (5%) فقط من إجمالي الإمدادات في عام 2022. ¹⁹ وعلى الرغم من الاحتياطي الهائل من النفط والغاز في البلاد، إلا أن ضعف إمكانية الوصول إلى الكهرباء يؤثر بشكل كبير على رفاهية الأسر والتنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، فإن الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز الممارسات المستدامة في الزراعة والقطاعات الأخرى يعدان ضرورة حتمية لتعزيز قدرة العراق البيئية على الصمود على المدى الطويل.

الحضرية والافتقار إلى فرص كسب العيش وآثار تغير المناخ، إلى ارتفاع الطلب على المساكن فضلاً عن ذلك كان للهجمات الإرهابية التي تقودها داعش الارهابي على ارض العراق وتدمير المواقع التاريخية والثقافية في العراق، على وجه الخصوص في مدنٍ مثل الموصل التي شهدت تدمير ما تزيد نسبته عن (80%)

التنمية الاقتصادية (الازدهار)

لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، حيث يشكل (61%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022، الأمر الذي يجعل البلاد عُرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. حيث يتسم المشهد المالي بارتفاع النفقات العامة، ولا سيما فيما يتعلق بأجور القطاع العام والمعاشات التقاعدية، والتي تستحوذ على جزء كبير من الموازنة العامة للدولة. **وبلغ إجمالي الإيرادات الحكومية (38.9%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022**، والذي يمثل 161,697,436.7 دينار عراقي ¹⁴. و416,689,736.6 دينار عراقي ¹⁵ من الناتج المحلي ¹⁶، وبعد فترة من الاعتدال في عام 2022، عاد التضخم إلى الارتفاع مدفوعاً بانخفاض قيمة الدينار العراقي، مما أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة وإثقال كاهل المواطنين.

يسعى الاقتصاد العراقي بشكل نشط إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وبناء قدرة أكبر على الصمود في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية حيث يشكل القطاع العام 37.9% من إجمالي التوظيف في عام 2021 (الإناث 70.5%؛ الذكور 33.7%). ومع ذلك، تواجه الشركات الخاصة بعض التحديات من ضمنها الحصول على التمويل اللازم لإنشاء المشاريع ودعم التنوع الاقتصادي. فعلى الرغم من امتلاك قطاع الأغذية الزراعية لإمكانات كبيرة للمساهمة في خلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص، إلا

البيئة والتغير المناخي (الكوكب)

تشكل التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها العراق، كما تم توضيحها سابقاً، واقعاً معقداً تقاوم التداعيات المتسارعة للتغير المناخي، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، والفيضانات، والعواصف الترابية، والأوبئة المرتبطة بالمناخ - حيث تم تسجيل (37,890) شخصاً على أنهم نازحون بسبب الجفاف وشح المياه في عام 2023 ¹⁷ إلا أنه يعد من بين الدول ذات أعلى كثافة كاربونية (معدل الانبعاثات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بأقرانه، وهذا يعود إلى حد كبير لقطاعي النفط والغاز في البلد. ¹⁸ ولا يزال توليد الكهرباء يتم بشكل حصري

²⁰ البنك الدولي، التقرير القطري المعني بالمناخ والتنمية: العراق، تشرين الثاني / نوفمبر 2022. Country Climate and Development Report: Iraq, 2022.
²¹ البنك الدولي، تقرير البلد المعني بالمناخ والتنمية: العراق، تشرين الثاني / نوفمبر 2022. Country Climate and Development Report: Iraq, 2022.
²² منظمة العمل الدولية: الدراسة الاستقصائية حول القوى العاملة في العراق 2021، (Iraq Labour Force Survey 2021) تموز 2022

¹⁷ مصفوفة تتبع النزوح للمنظمة الدولية للهجرة.

¹⁸ البنك الدولي، تقرير البلد المعني بالمناخ والتنمية: العراق، تشرين الثاني / نوفمبر 2022.

¹⁹ تقرير وزارة الكهرباء العراقية.

خارطة طريق لحل النزوح الداخلي في العراق



إحدى الدول المختارة بموجب "جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي" للتجربة، حقق العراق تقدماً كبيراً في تنفيذ بعض جوانب توصياته. تم إنشاء هيكل لضمان قيادة الحكومة في تحقيق حلول مستدامة على مستوى المحافظات. كما تعمل الأمم المتحدة مع حكومة العراق لتطوير "خارطة طريق لتسريع تنفيذ الخطة الوطنية لحل النزوح في العراق".

تحدد مسودة الخارطة أربع محاور لبلورة حلول لوضع النازحين داخلياً المتبقين على مسارات الحل، بما في ذلك: (1) الوصول إلى السكن الآمن؛ (2) الوصول إلى البنية التحتية الأساسية؛ (3) الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ و(4) تعزيز استقرار المجتمعات. تتماشى هذه الالتزامات مع النتائج المختلفة ومسارات العمل المحددة في إطار التعاون الأممي، الذي ستستق من خلاله الأمم المتحدة وتقدم دعمها لتحقيق حلول مستدامة للنزوح الداخلي في العراق.

التعهد المشترك للأمم المتحدة 2.0 بشأن إدماج اللاجئين



تماشيًا مع التقدم المحرز في دعم إدماج اللاجئين، تشهد الاستجابة الإنسانية تحولاً تدريجياً نحو نهج تنموي طويل الأمد، بعيداً عن إطار تنسيق اللاجئين التقليدي، وذلك بهدف تعزيز إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية، والخدمات العامة، وعمليات التنمية ويهدف هذا التحول إلى معالجة الاحتياجات المتبقية وتوسيع نطاق إدماج اللاجئين في المجتمع بشكل مستدام. دعماً للميثاق العالمي بشأن اللاجئين، يمثل التعهد المشترك للأمم المتحدة 2.0 بشأن إدماج اللاجئين التزاماً واضحاً من قبل فريق الأمم المتحدة القطري بضمان أن تكون تحليلاته، وسياساته، وبرامجه، وخطته بما في ذلك إطار التعاون الأممي ذات صلة، حيثما أمكن، باللاجئين وطالبي اللجوء.

ومن المتوقع أن يترجم هذا الالتزام إلى تحسين وصول اللاجئين وطالبي اللجوء في العراق إلى التعليم، والشبكات الاجتماعية، والخدمات العامة، والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية وسيسهم ذلك في تعزيز إدماجهم ورفاههم، بما يتماشى مع المجتمعات المضيفة ويضمن تحقيق اندماج مستدام وشامل.

نتيجة للالتزامات الإنسانية السابقة، لا يزال العديد من العراقيين، بمن فيهم النازحون داخلياً والعديد من النساء والأطفال، يفتقرون إلى الوثائق المدنية الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم الظروف الهشة المحيطة بهم وتقييد قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتنقل بحرية، والمشاركة في الحياة المدنية ومع ذلك، أحرزت الحكومة تقدماً ملموساً في إصدار الوثائق المدنية للعراقيين غير الحاصلين عليها، لا سيما من خلال تبسيط الإجراءات التي تسمح لهم بالتقدم بطلب للحصول على الهوية الوطنية الموحدة من أي مكان في البلاد، وليس فقط من منطقتهم الأصلية، مما يسهم في تعزيز حقوقهم وضمان اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

تتخذ الحكومة العراقية تدابير كبيرة لضمان حقوق الأقليات وحمايتها، بما في ذلك مناقشة قوانين تهدف إلى تعزيز ضمان الحقوق، والحماية من التمييز، وضمان تمثيل الأقليات في

عمليات الحوكمة، مما يعكس التزاماً واضحاً بتحقيق العدالة والمساواة. وفي مارس 2021، اعتمد مجلس النواب العراقي قانون الناجيات الإيزيديين، الذي شكّل نقطة تحول جوهرياً في الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت ضد الإيزيديين وغيرهم، ويوفر هذا القانون إطاراً شاملاً للتعويضات والدعم للناجين من جرائم تنظيم داعش الإرهابي، بما يشمل المساعدات المالية، والرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل، مما يعزز عملية التعافي وإعادة الإدماج. كما أدى إنشاء دائرة شؤون الناجيات إلى توثيق أكثر من 2,070 حالة ناجية من مجتمعات الإيزيديين، والشبك، والتركماني، والمسيحيين، مما مكّنهم من الحصول على تعويضات وخدمات دعم متعددة. وتواصل الحكومة العراقية التزامها بمعالجة قضايا الأقليات وتعزيز حقوقهم من خلال التعاون المستمر مع الشركاء المحليين والمنظمات الدولية، بهدف دعم الناجين من العنف، وتعزيز جهود التعافي داخل المجتمعات المتضررة، وضمان بيئة أكثر شمولاً وعدالة لجميع المكونات العراقية.

وتعد جهود الحكومة والقطاع الخاص الرامية إلى مواثمة المناهج التعليمية وتطوير المهارات بما يتماشى مع أسواق العمل الناشئة والمتنامية خطوة إيجابية نحو تمكين الشباب اقتصادياً وتعزيز دورهم في التنمية.

يواجه الأطفال العديد من العوائق في تحقيق تقدم مطرد تجاه نيل حقوقهم التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. 23 حيث تظل جرائم القتل والتشويه أكثر الانتهاكات شيوعاً، إذ تم التحقق من 236 حالة مؤكدة. وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو انخفاض انتهاكات حقوق الأطفال، خاصة الفتيات، إلا أنهم لا يزالون عرضة للعنف الجسدي والنفسي، والإهمال، والممارسات الضارة مثل عمالة الأطفال.

ولا تزال التشريعات والسياسات والأطر الخاصة برعاية الطفل في العراق متقدمة، كما أن الإطار القانوني المتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات وحماية الطفل لم يصل بعد إلى مستوى المعايير الدولية. ويعيش العديد من الأطفال في فقر متعدد الأبعاد، في حين أن الحصول على تعليم جيد واكتساب المهارات لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، خاصة للأطفال ذوي الإعاقة وللأطفال غير الملتحقين بالمدارس، مما يعوق قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الأنماط السلوكية والصحية السلبية، والتقاليد الاجتماعية السائدة في ارتفاع معدلات السممة بين الأطفال، وانخفاض معدلات تغذية الرضع، وارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات 24، 25 مما يستدعي تدخلات عاجلة لتعزيز الوعي الصحي وتحسين السياسات الصحية والاجتماعية، لضمان بيئة آمنة وداعمة لنمو الأطفال والشباب في العراق.

نؤكد هنا أن العراق يواصل تعزيز حقوق وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إصلاحات تشريعية ومبادرات تهدف إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، تم اعتماد التعديل الأول للقانون رقم 38 لعام 2024، المعروف باسم "قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة"، مما يعكس التزام الحكومة بتطوير السياسات الداعمة لحقوق هذه الفئة وضمان تكافؤ الفرص.

فيما يخص النازحين داخلياً تمت الإشارة إلى العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية وجزء من هذه الإجراءات وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشكيل اللجنة العليا المعنية بوضع خطة شاملة لمعالجة النزوح المطول، بهدف تسهيل العودة الطوعية للنازحين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية، مع ضمان اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة. وقد شهدت مرحلة ما بعد الأزمة عودة ما يقارب خمسة ملايين نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية، بينما لا يزال أكثر من مليون شخص يعيشون في المخيمات، والمواقع غير الرسمية، والمجتمعات المضيفة.

وفي ظل هذا الواقع، تتحول الجهود نحو الانتقال من تقديم المساعدات الطارئة إلى تبنى نهج التنمية المستدامة، حيث تركز الحكومة العراقية على إيجاد حلول طويلة الأمد للنازحين من خلال إدماجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية، ومعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على استقرارهم وإعادة اندماجهم في المجتمع، مما يعزز قدرتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي والمشاركة الكاملة في الحياة العامة.

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات كبيرة، بل مضاعفة، تؤثر سلبيًا على فرصهم في الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. كما تؤدي العوائق المادية والاجتماعية، بما في ذلك الوصم المجتمعي والتصورات النمطية السائدة، إلى مزيد من التقييد لمشاركتهم الفاعلة في المجتمع. وتظل النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة للعزلة الاجتماعية، بينما يواجه النازحون داخلياً والعائدون من ذوي الإعاقة تحديات خاصة تعرقل إعادة اندماجهم واستقرارهم، مما يستدعي استجابات شاملة لمعالجة هذه التحديات بفعالية.

يشكل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة لعام 2014 خطوة جوهرياً نحو تعزيز الشمولية واندماج هذه الفئة في المجتمع، وفق القانون رقم 38 لسنة 2013 المعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2024 وكذلك القانون رقم 11 لسنة 2014 وهو قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل رقم 37 لسنة 2015، كل هذه القوانين تدعم شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التزامات العراق الدولية / اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أما في ما يتعلق بالإجراءات الحكومية الخاصة بهذه الشريحة فهي عديدة

يشكل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة لعام 2014 خطوة جوهرياً نحو تعزيز الشمولية واندماج هذه الفئة في المجتمع، وفق القانون رقم 38 لسنة 2013 المعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2024 وكذلك القانون رقم 11 لسنة 2014 وهو قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل رقم 37 لسنة 2015، كل هذه القوانين تدعم شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التزامات العراق الدولية / اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أما في ما يتعلق بالإجراءات الحكومية الخاصة بهذه الشريحة فهي عديدة

23 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: الأطفال والنزاع المسلح في العراق - تقرير الأمين العام رقم: 247/S/2024 بتاريخ نيسان 2024
24 اليونيسيف العراق، استطلاع لفهم المعرفة والمواقف والمعتقدات والسلوكيات والممارسات (KABP) لدى المجتمعات تجاه الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي وحماية الأطفال والتعليم، 2024.
25 سليمان، سعد، الغاني، مروة، انتشار السممة والنشاط البدني بين أطفال المدارس الابتدائية في مدينة أربيل، العراق (2020).

3. دعم الأمم المتحدة لجدول أعمال 2030

3.1 من التحليل المشترك في العراق الى أولويات إطار التعاون

مسودة أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون وقد عكفت على تقديم المزيد من التفاصيل على المستوى الفني.

تم عقد مشاورات موسعة النطاق مع مختلف أصحاب المصلحة الآخرين، بما فيها وعلى سبيل المثال لا الحصر- منظمات المجتمع المدني ويشتمل ذلك على الأشخاص من ذوي الإعاقة والسكان الذين طالهم النزوح، وما إلى ذلك- والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، و مجتمع المانحين الدولي، والمؤسسات والمنظمات دون الوطنية، والمؤسسات المالية الدولية، وممثلي القطاع الخاص، و الشركاء الإقليميين، من بين جهات أخرى (انظر المرفق رقم 5 للإطلاع على المزيد من المعلومات عن المشاورات التي تمت مع أصحاب المصلحة).

وفي المجمل، كانت هذه العملية قد أسفرت عن تحديد أربع أولويات إستراتيجية مترابطة ومُعززة لبعضها البعض يمكن على أساسها وضع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون، وتلك هي:

إستعداداً لتطوير إطار تعاون الأمم المتحدة هذا، أجرت الأمم المتحدة في العراق تحليلاً شاملاً ومتعدد الأبعاد لسياق وإحتياجات البلد في مقابل إطار أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030. وقد نجم عن هذا التحليل المشترك في العراق للأمم المتحدة تحليل أساسي رئيسي يعمل على تمكين منظومة الأمم المتحدة في العراق، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء، في تحديد مجالات التحفيز والمشاركة المحتملة والمؤثرة عبر إطار عمل الأمم المتحدة الجديد والخاص بالتعاون.

كان قد تم تشكيل لجنة فنية مشتركة تحت قيادة وزير التخطيط والمنسق المقيم للأمم المتحدة الذي يتولى دوراً تنموياً، والتي ضمت في عضويتها ممثلي الوزارات الحكومية وإداراتها كافة ووكالات الأمم المتحدة، بغية ضمان التنسيق والتشاور الفاعلين عبر مجمل القطاعات على مدى فترة عملية تطوير إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون. وقد تم إستكمال ذلك بمجموعات عمل فرعية على مستوى القطاعات والتي كانت مُهيكلتة على أساس

1. التنمية الاجتماعية الشاملة.

2. التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل العيش ومجالات العمل.

3. التكيف مع البيئة والتغير المناخي.

4. الحكم الرشيد وسيادة القانون.

المستدامة 2030، فضلاً عن الإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة. وعليه، فإن الأولويات الاستراتيجية المذكورة أعلاه تتماشى بشكل مباشر مع ركائز هذين الإطارين الوطنيين، مما يضمن أقصى قدر من الإتساق بين خطط التنمية العائدة للأمم المتحدة وبين الخطط الوطنية.

وحيث إن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون يُعدُّ مساهمةً جماعيةً لكافة وكالات الأمم المتحدة دعماً لسعي العراق في تحقيق أولوياته الوطنية، فقد استرشدت عملية تحديد أولويات إطار عمل الأمم المتحدة بشكل كبير **بخطة التنمية الوطنية الجديدة للمدة 2024-2028، والرؤية الوطنية للتنمية**

2.3 فرص تحقيق جدول أعمال 2030

يملك العراق فرصاً واعدة للاستفادة من موارده الطبيعية الغنية على الرغم من التحديات الكبيرة، والأهم من ذلك طاقاته البشرية غير المستغلة، حيث يشكّل الشباب، بتنوعهم وحيويتهم، ركيزة أساسية لإحداث التحولات اللازمة التي تساهم في تسريع تحقيق

في استنتاجاته، حدد تحليل الأمم المتحدة القطري المشترك لعام 2023 (انظر لقسم 3.1)، حددت الأمم المتحدة أربعة مجالات موضوعية رئيسية باعتبارها محاور أساسية لتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، خاصة:

(1) التنمية الاجتماعية الشاملة،

(2) التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل العيش ومجالات العمل،

(3) التكيف مع البيئة والتغير المناخي،

(4) الحكم الرشيد وسيادة القانون، بالإضافة إلى ذلك، يمثل ضمان شمول الجميع وعدم ترك أحد خلف الركب عاملاً أساسياً شاملاً يمكن من خلاله تحقيق التقدم في هذه المجالات كافة.

هذه المبادرات والتي تساهم في تنفيذ برامج ومشاريع وثيقة الاطار ضمن النشاط التنموي والتركيز على المناطق التي لم تنفذ فيها، ومن شأن ذلك أن يمكن العراق من تحقيق خطوات كبيرة نحو أهداف التنمية المستدامة، وضمان مستقبل مستدام، مزدهر، وسلمي لجميع أفراد شعبه.

ويتطلب تحقيق هذه الفرص تضافر جهود جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والنقابات العمالية، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليون، الأمم المتحدة، إلى جانب تخصيص موارد وطنية كافية لدعم التنفيذ الفعال لهذه المبادرات الى جانب تخصيص الموارد الفنية الكافية لدعم

3.2 نظرية التغيير في أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون

الإجتماعية الميسرة والشاملة للجميع، فإنه يتطلب إدماجاً وتحديثاً و رقمنةً لنظم إدارة المعلومات الحكومية ونظم الإنجاز، فضلاً عن تعزيز القدرات التقنية ذات العلاقة واللازمة لعملها.

التنمية الاقتصادية و سبل العيش والتوظيف: يعد التخفيف من اعتماد العراق على النفط أمراً بالغ الأهمية لجذواه الاقتصادية على المدى الطويل والوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي. وسيطلب هذا الأمر تعزيز قدرات الحكومة الاقتصادية وأطرها وسياساتها والتي تحفز التنويع الاقتصادي والنمو المستدام بقيادة القطاع الخاص الذي يساهم في العمل اللائق وسبل العيش المرنة والحد من الفقر، ويعزز الانتقال العادل نحو النمو المستدام والمتنوع. ومن الممكن أن يساعد خلق بيئة تمكينية لتنمية المشاريع المستدامة وتحسين خدمات تطوير الأعمال في تعزيز إنشاء مؤسسات القطاع الخاص وبقائها وازدهارها، ولا سيما المؤسسات الخضراء المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقودها الشباب والنساء، في قطاعات النمو الاقتصادي كثيفة الوظائف، بما في ذلك البناء والتكنولوجيا والابتكار والسياحة والصناعات الثقافية والإبداعية. ومما تجدر الإشارة إليه إن التحول في قطاع الزراعة والأعمال الزراعية وتعزيز النظم الغذائية الزراعية سينجم عنهما تعزيز الأمن الغذائي، وخلق للوظائف الخضراء، وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني. إن ضمان وجود قوة عاملة شاملة ومؤهلة بالكفاءات اللازمة لتلبية احتياجات هذه القطاعات الناشئة سيتطلب تدريباً وفرصاً لتطوير المهارات من خلال مؤسسات التعليم والتدريب الكفوءة. كما سيسهم التركيز على التمكين الاقتصادي وبناء مهارات العاطلين عن العمل من النساء والشباب والفئات التي تعيش في ظروف هشّة وضعيفة في تحقيق نمو شامل ومرن، والحد من الفقر، والاستقرار الاجتماعي.

البيئة والقدرة على التكيف مع التغير المناخي: بالنظر إلى تعرض العراق لآثار أزمة الكوكب الثلاثة الأوجه (تغير المناخ، التلوث وخسارة التنوع البيولوجي)، ينبغي النظر إلى نظرية التغيير في إطار التعاون للأمم المتحدة، وأولوياته ونتائجه الإستراتيجية، من خلال منظور شامل يركز على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث، ومكافحة التلوث، وحماية التنوع البيولوجي. وفي مواجهة هذه التحديات، ثمة حاجة لبذل جهودٍ محددةٍ كما يتكيف العراق مع آثار التغير المناخي، لا سيما تلك التي لديها وقعٌ على النساء والفتيات، ومعالجة التدهور البيئي، والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. ومن شأن تعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية، ودعم الشباب بوصفهم عوامل للتغيير، ورفع درجة الوعي، وتطوير وتنفيذ أطر السياسات

إن التقدم تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق يتطلب سلك نهج شامل ومتعدد الأوجه يعمل على تعزيز النمو المنصف والشامل، والمساواة بين الجنسين، والإستدامة البيئية، والمرونة المتزايدة، والحكم الرشيد، والتماسك الاجتماعي، وهذه مجملها تُعد عوامل حاسمة من أجل التنمية المستدامة والسلامية في البلاد. وتعمل الطبيعة التكاملية للأولويات الإستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة الخاص بالتعاون على تسليط الضوء على التغيير المتعدد الأبعاد والتحويلي اللازم للتسريع بتقدم العراق تجاه التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق فإنه ليس بوسعنا النظر إلى التقدم المحرز نحو أولوية من الأولويات بشكل منفرد و بمعزل عن غيره، بل بكونه جزء من شبكة معقدة من النظم والديناميكيات التي بمقدورها أن تخلق منافع متتابعة فيما لو تم الإضطلاع بها على نحو متسقي وتكاملي. وإنه من الأهمية بإمكان أن نلاحظ بأن التغييرات المتوخاة والمندرجة تحت إطار التعاون الخاص بالأمم المتحدة لا تتواجد في حالةٍ من الفراغ، بل انها تتطلع إلى البناء على العمل الكبير والتقدم الذي كانت حكومة العراق قد احرزته سلفاً وباقي أصحاب المصلحة عبر مجموعة متسعة من المجالات.

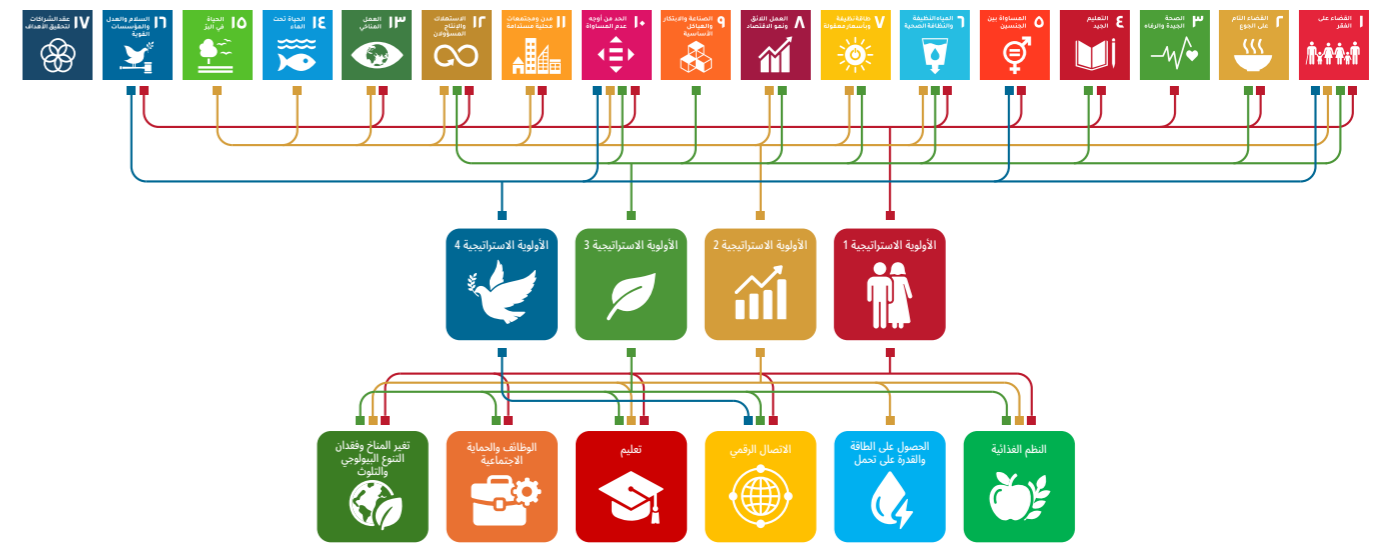
التنمية الاجتماعية الشاملة: من أجل ضمان الحصول العادل والشامل على الخدمات الاجتماعية الأساسية ونظم الحماية الاجتماعية الجيدة والممولة تمويلًا كافيًا، ينبغي اتباع نهج شامل متعدد القطاعات والتخصصات وإن تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسساتية على جميع المستويات لتوفير خدمات جيدة للسكان -لا سيما النساء والشباب والفئات التي تعيش في ظروف هشّة - سيوطد التعاقد الاجتماعي بين الحكومة و مواطنيها ويزيد من التماسك الاجتماعي. كما إن منح الأولوية للحصول العادل على الخدمات الاجتماعية الجيدة والمعززة بالأدلة سوف يعمل على تعزيز رأس المال البشري للبلاد ويعكف على تزويد الجيل القادم من الإناث والذكور الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة لتلبية متطلباتٍ اقتصادٍ أكثر تنوعاً واستدامة. ولسوف تزيد نُظم الحماية الاجتماعية المعززة من مرونة و قدرة الفئات التي تعيش في ظروف أكثر ضعفا في الصمود بوجه المخاطر التي تنطوي عليها دورة الحياة، كما وانها تعمل على المساعدة بكسر نمط الفقر بين الأجيال وانعدام الأمن الغذائي، في حين إن العمل على تحسين توفير خدمات الحماية يمكن له ان يساعد في التخفيف من ممارسات سوء المعاملة والإهمال والعنف، خاصة تلك التي تُمارس ضد النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والتسدي لها. كما أن توافر السكن اللائق، وحماية التراث الثقافي، وتحسين البنى التحتية في المجتمعات المحلية، والوصول إلى الخدمات العامة من شأنه ان يدعم الشمول ويزيد من تماسك النسيج الاجتماعي. أما توفير الخدمات والحماية

الشكل 2 موائمة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون مع الأولويات الوطنية



وعلاوة على ذلك، تتوافق الأولويات الاستراتيجية مع خمسين من أولويات التنمية المستدامة، التي هي الناس و الرخاء، و الكوكب والسلام - مع تواجد انعكاسات للشراكات عبر مجمل الأولويات - فضلاً عن إدماج "التحولات الستة" و "الإجراءات الأربعة الخاصة بالقوة المحركة" من أجل تسريع التقدم الهادف إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 3).²⁶

الشكل 3 مساهمة الأولويات الاستراتيجية في أهداف التنمية المستدامة والتحويلات الستة



²⁶ ان «التحويلات الستة» المنجزة في أهداف التنمية المستدامة قد تم تحديدها على الصعيد العالمي من قبل منظومة الأمم المتحدة بكونها مداخل تحويلية يمكن ان تمتلك آثار تحفيزية مضاعفة عبر الأهداف وتأثير كبير محدد لتحقيقها.

الشكل 5 نظرة عامة على نظرية إطار تعاون الأمم المتحدة للتغيير.



رؤية 2030

خطة التنمية الوطنية 2024-2028



- المحصلة 1:** بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، من مؤسسات حوكمة شفافة وقابلة للمسائلة للمساءلة وشاملة وفعالة تعزز السلام والأمن وسيادة القانون
- المخرج 1.1:** الصحة والتغذية.
المخرج 1.2: تعليم جيد.
المخرج 1.3: الحماية الاجتماعية وخدمات الحماية.
المخرج 1.4: إنعاش وتنشيط المجتمعات المحلية.
- المحصلة 2:** بحلول عام 2029، يعيش الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، في بيئة نظيفة وصحية وأمنة وقادرة على التكيف، ويتمتعون بقدرة متزايدة على التكيف تجاه تأثيرات تغير المناخ ومخاطر الكوارث.
- المخرج 2.1:** الحوكمة الإقتصادية.
المخرج 2.2: تنمية القطاع الخاص.
المخرج 2.3: فرص العمل والمهارات.
- المحصلة 3:** بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، من سبل عيش أكثر مرونة وفرص عمل لارقة نتيجة لتطور اقتصادي أخضر أكثر لوعا وشمولاً واستدامة وإنصافاً.
- المخرج 3.1:** الإجراءات المتعلقة بتغن المناخ.
المخرج 3.2: الحماية البرئية وإدارة الموارد الطبيعية.
المخرج 3.3: الإستخدام والإدارة الأكثر فعالية لموارد المياه.
المخرج 3.4: تقليل مخاطر الكوارث
- المحصلة 4:** بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والأطفال والشباب والفئات في ظروف هشة، من تحسين فرص حصولهم على خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة ومتاحة وعادلة، بالإضافة إلى نظام حماية اجتماعية فعال يستجيب لاحتياجاتهم
- المخرج 4.1:** حوكمة شاملة للجميع وكفاءة وخاضعة للمساءلة.
المخرج 4.2: الأمن والعدالة وسيادة القانون.
المخرج 4.3: لبيئة التمكينية لتحقيق العدل والمساواة.
المخرج 4.4: بناء السلام والتلاحم المجتمعي.

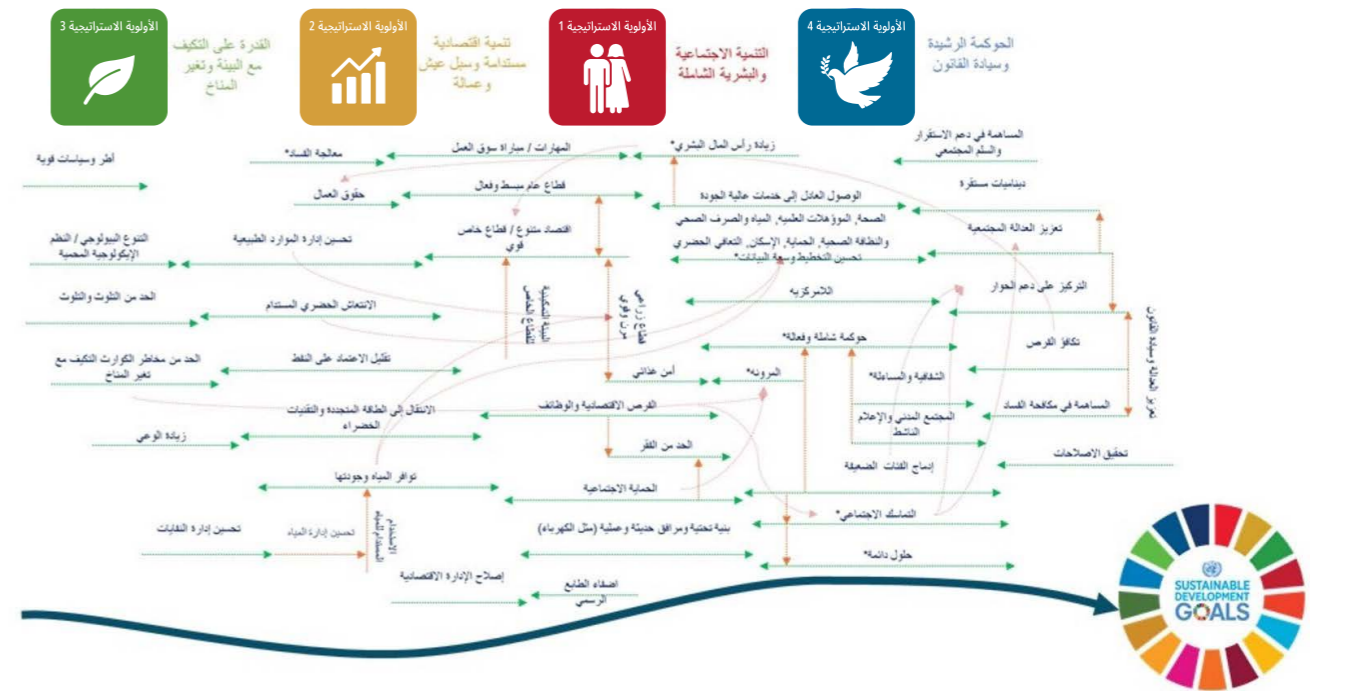
والأطر التنظيمية بما يتماشى مع الالتزامات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي، أن يساعد على تحسين الإشراف البيئي وزيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والصدمات الأخرى، بما في ذلك الصدمات التي قد ينجم عنها حدوث نزاعات ونزوح داخلي للسكان. وسيسهم التحول إلى الطاقة المتجددة في التخفيف من مساهمة العراق في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والحد من التلوث، وتحسين الوصول إلى الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، لا سيما بالنسبة لمعظم أولئك المفتقرون إليها. ويمكن أن يكون للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية دور في التخفيف من التحديات البيئية الملحة كإندعام الأمن المائي وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي. والأمر الذي يتصدر القائمة هو أزمة نقص المياه في العراق، وهذا سيستلزم نهجاً شاملاً ومتكاملاً لإدارة الموارد المائية.

وفي العموم فإن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون سيعكف على تطبيق نهج مترابط بين العمل الإنساني والتنمية والاستقرار ويسعى إلى إيجاد حلول دائمة للاحتياجات الإنسانية التي طال أمدها، ويبني القدرة على الصمود أمام الصدمات.

وإنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ بأن المسار المؤدي الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكمن في الاعتراف بالترابط بين هذه الجهود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتلك المرتبطة بالحوكمة، والاستفادة منها. ومن خلال موازنة هذا النهج، فسيكون بوسع الأمم المتحدة، مع شركائها الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين أن تساعد على النهوض بالتنمية المستدامة التي ترجع بالفائدة على جميع شرائح المجتمع وتضمن مستقبلاً سلمياً ومزدهراً لجميع الناس في العراق.

الحوكمة وسيادة القانون: يُعدُّ الاستقرار والحوكمة المتسمة بالشمولية والشفافية والقابلة للمساءلة على جميع المستويات متطلبات أساسية لإحراز التقدم إزاء مجمل أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون. ومن شأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان سيادة القانون للجميع ودعم جهود التصدي للفساد أن يساعد في بناء الثقة العامة والثقة في البلد باعتباره وجهة استثمارية إستراتيجية وتهيئة بيئة مواتية لمعالجة الأسباب

الشكل 4 تغير المسارات الداعمة لنظرية التغيير.



الأولوية الاستراتيجية 1: التنمية الاجتماعية الشاملة

المحصلة 1: بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والأطفال والشباب والفئات في ظروف هشة، من تحسين فرص حصولهم على خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة ومتاحة وعادلة، بالإضافة إلى نظام حماية اجتماعية فعال يستجيب لاحتياجاتهم.

نظرية التغيير

إذا أُتيح لمقدمي الخدمات الصحية الأساسية، والتي تشمل الرعاية الصحية والنهج الصحي الموحد وخدمات التغذية، التمتع بالقدرات والموارد والتجهيز والاسترشاد بالسياسات والاستراتيجيات المبنية على المعايير الدولية العاملة التي تمكن من تقديم خدمات صحية وتغذية جيدة وميسرة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وإذا تم تعزيز نظام الإدارة التعليمية لكي يكون قادراً على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط قطاعية تستند إلى الأدلة العاملة على توسيع فرص الوصول العادل إلى التعليم الجيد على جميع المستويات، وإذا كان لدى المعلمين وموظفي التعليم قدرات وموارد ومرافق محسنة لتقديم تعليم جيد يلبي احتياجات جميع المتعلمين، بما في ذلك ذوي الإعاقة.

وإذا تم تطوير وتطبيق نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة والمنصفة المرشحة في الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً من السكان؛

وإذا كانت هناك جهود متضافرة لزيادة توفير المساكن المستدامة والميسورة التكلفة، ولحماية المواقع الثقافية والتاريخية وترميمها،

الشكل 6 دعم أهداف التنمية المستدامة ومجالات التحولات الستة



مخرجات عمل الأمم المتحدة

النُظم الصحية والتغذوية

سوف تعكف الأمم المتحدة على تقديم تدخلات صحية وتغذوية أساسية جيدة واسعة النطاق ومستنيرة بالبيانات لتعزيز تغيير السلوكيات ومعالجة العوامل المسببة للاعتلال والوفيات، خاصة بين السكان الأكثر ضعفاً. كما وتتركز الجهود على تعزيز ركائز نظام الصحة والتغذية، بما في ذلك الحوكمة والقيادة، وجودة تقديم الخدمات، والتمويل الصحي، والتوليد الاستراتيجي للبيانات وتحليلها واستخدامها وسيتم ذلك لينطوي على توسيع نطاق برامج الصحة المجتمعية وإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتوفير الخدمات الصحية والتغذوية لضمان ملاءمتها ثقافياً، وتخصيصها للسياق، واستجابتها لاحتياجات السكان.

كما وستركز الأمم المتحدة بدعمها لتعزيز الصحة، ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة، ومعالجة الأمراض غير المعدية، والصحة العقلية، وصحة النساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وإدراكاً منها للروابط والترابط بين رفاهية الناس والحيوانات والبيئة الطبيعية، فإن الأمم المتحدة ستدعم مسألة تبني نظام 'الصحة الواحدة' والنهج المرتبط بصحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة. كما وسيتم تعزيز نظام إدارة المعلومات الصحية وأنظمة الرصد، بما في ذلك الأمراض حيوانية المنشأ، لتعزيز التحول الرقمي وقدرات التشغيل المتبادل وخصوصية المنصات لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها في الوقت المناسب لإجراء عملية صنع القرار وعلاوةً على ذلك، فإنه سيتم تعزيز أنظمة سلسلة التوريد لتعزيز إمكانية الوصول إلى الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والابتكارات عالية الجودة.

جودة التعليم

وفي إطار دعم حصول جميع المتعلمين على تعليم جيد وشامل، ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز إدارة النظام التعليمي، بما في ذلك توفير الدعم الفني من أجل تفعيل نظام إدارة المعلومات التربوية، وتوليد الأدلة، والتخطيط التعليمي، والتنسيق، والمتابعة، فضلاً عن تحسين أوضاع الميزانيات والتمويل.

وعلاوةً على ذلك فإن الأمم المتحدة ستعمل أيضاً على إظهار التنفيذ المستنير بالأدلة لإستراتيجية التعليم الوطنية العراقية 2021-2031 لتحقيق بيئات تعليمية وتربوية شاملة عالية الجودة تكون في متناول جميع المتعلمين. وستركز التدخلات في هذا المضمار على تعزيز مناهج دراسية شاملة ومتعددة التخصصات قائمة على الحقوق، وتقديم المساعدة التقنية للإدارة المدرسية، والتطوير المهني المستمر للمعلمين والإداريين، وضمان وجود بيئات تعليمية مواتية للتعليم للفتيان والفتيات، بمن فيهم ذوي الإعاقة. كما وستشجع الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الوصول إلى

فرص التعلم الجيد الشامل في مجال التعليم الرسمي وغير الرسمي والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من خلال المساعدة الفنية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم غير الرسمي للأطفال غير الملحقين بالمدارس، ومسارات التعلم البديلة، وحملات العودة إلى التعليم، ومساعي تغيير السلوك الاجتماعي، من بين أمور أخرى.

الحماية الاجتماعية

سوف تنصب جهود الأمم المتحدة على تعزيز فعالية وكفاءة أنظمة الحماية الاجتماعية في العراق - بما في ذلك خطط التقاعد، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، ومستحقات الأمومة والإصابات أثناء العمل، وإعانات البطالة - من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وآليات حوكمة مؤسسات الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني والمستويات الأخرى. وسيتم تمكين هذا من خلال دعم صياغة وسن القوانين والسياسات الوطنية، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي بين نظم المعلومات الإدارية، وزيادة قدرات توليد الأدلة، وتحسين الإدارة المالية التي ستترجم واقعياً إلى استهداف فعال وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية القائمة على أساس الاحتياجات ومستوى الضعف، والموائمة والمستنيرة بالمخاطر والمستجيبة للخدمات، والمراعية للأمن الغذائي والتغذية. كما وستركز المساعي على التوسع التدريجي في تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمال غير الرسميين - بما في ذلك العمالة المنزلية، وأفراد الأسرة المساهمين مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب - ومن ثم تسهيل انتقالهم إلى نظام الضمان الرسمي. وستدعو الأمم المتحدة أيضاً إلى إزالة الحواجز القائمة أمام الفئات التي تعيش في ظروف هشة التي قد لا تكون مشمولة فعلياً بنظام الحماية الاجتماعية، بما في ذلك النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء. سوف تعكف الأمم المتحدة على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في إنشاء خدمات حماية قائمة على الأدلة وشاملة ويمكن الوصول إليها. كما سيتم دعم التدخلات المستنيرة بالأدلة لصالح الناجين من سوء المعاملة، مثل الملاجئ والخطوط الساخنة ومراكز تقديم المشورة، فضلاً عن إنشاء أنظمة وظيفية لإدارة الحالات وعمليات الإحالة، وينطوي ذلك على بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين بمن فيهم مقدمي الرعاية الصحية وموظفي التعليم والمكلفين بتطبيق القانون والأخصائيين الاجتماعيين، من بين الآخرين في الوقاية من حالات الحماية وتحديثها وإحالتها.

ستعمل الأمم المتحدة على مناصرة ودعم صياغة السياسات والتشريعات التي تعالج القضايا المتعلقة بالحماية، فضلاً عن تطوير خطة العمل الوطنية العراقية الثالثة المختصة بالمرأة والسلام والأمن، والتي ستنتوي على تركيز قوي على الحماية.

والشركاء المانحون، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة، والشركاء الاجتماعيين (بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والنقابات المهنية، ومنظمات أصحاب العمل، والنقابات العمالية، وغيرها) شركاء رئيسيين في إطار هذه الأولوية.

الافتراضات: يستند التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية إلى الافتراضات التالية:

1. تخصيص الحكومة ما يمكن من الموارد الوطنية الكافية لتحسين وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية الشاملة الجيدة وخطط الحماية الاجتماعية بشكل عادل دونما تمييز في جميع مناطق البلد، واستهداف أكثر الفئات التي تعيش في ظروف هشة.
2. تحسين ورفع فاعلية ومنهجية التواصل والتعاون بين الوزارات والإدارات الحكومية في مجالات الاختصاصات والمصالح المتداخلة.
3. الالتزام وتخصيص الموارد من أجل تطوير وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية القابلة للتشغيل المتبادل / المتوافق المتبادل وإحداث التحول الرقمي لدعم تحسين توافر البيانات والوصول إليها، وزيادة الكفاءة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات.

تشكيلة فريق الأمم المتحدة في العراق: ستقوم وكالات الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك الكيانات المقيمة وغير المقيمة مع مراعاة العمل بموجب الفقرات الواردة في ملحق رقم (2)، من خلال إمكانياتها وخبراتها وأصولها ودورها الجامع في تنفيذ هذه الأولوية الاستراتيجية، وهذه الكيانات هي: **منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.**

الشركاء: سيشمل الشركاء الرئيسيون داخل حكومة العراق، على سبيل المثال لا الحصر، من وزارات مثل الزراعة؛ و البناء والإسكان والبلديات العامة؛ و الثقافة؛ و البيئة؛ و المالية؛ و الصحة؛ والتعليم العالي والبحث العلمي؛ و الداخلية؛ و العدل؛ والعمل والشؤون الاجتماعية؛ و الهجرة والمهجرين؛ و التخطيط؛ والشباب والرياضة. كما ستشارك الأمم المتحدة مع مؤسسات حكومية أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدائرة الوطنية للمرأة العراقية التابعة لمجلس الوزراء؛ والمديرية الوطنية للمرأة العراقية؛ ولجنة رعاية الطفولة؛ وهيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة؛ واللجنة الاستشارية لمكتب رئيس الوزراء؛ واللجان البرلمانية ذات الصلة؛ والحكومات المحلية، من بين آخرين. وسوف تكون المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية،

المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

سوف تشمل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل إنعاش المجتمعات المحلية وتنشيطها تعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية لزيادة فرص الحصول على مساكن وخدمات عامة مناسبة وميسورة التكلفة ومستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ في كل من المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك المناطق المحررة ومناطق العودة المتضررة، وتلك الموجودة في المواقع غير الرسمية التي تستضيف النازحين والعائدين، بما في ذلك الأسر التي تعيلها النساء والنساء العازبات. كما سيتم تقديم الدعم لاستعادة المدن التاريخية والتراث غير المادي، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، من أجل تحسين الحياة الحضرية والتماسك الاجتماعي والتنمية السياحية. ستعزز الأمم المتحدة القدرات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي في التخطيط الحضري وإستثمار رؤوس الأموال وصولاً إلى خلق المدن والمجتمعات المحلية المستدامة التي تعمل على تحسين البنية التحتية العامة والتنقل والوصول إليها، وتوفير أماكن عامة آمنة، وتحفز التنمية الاقتصادية الشاملة. وسيتم دعم تحسين فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي القادرة على التكيف مع تغير المناخ والمدايرة بشكل آمن من خلال وضع خرائط طرق وطنية ودون الوطنية، وتوسيع نطاق البنية التحتية لإدارة المياه ومياه الصرف الصحي، وبناء ثقة المجتمع في توافر الخدمات.

عدم ترك أي احد خلف الركب:

ستركز التدخلات في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية بشكل رئيسي على سهولة الوصول إلى الخدمات (بما في ذلك الوصول المادي والحصول على الخدمات الادارية والاجتماعية) ومدى استجابتها للاحتياجات المحددة للفئات التي تعيش في ظروف ضعيفة، بما في ذلك الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان المتضررين من جراء النزوح والمجتمعات المحلية المعزولة والمناطق المعرضة لتأثيرات التغير المناخي، من بين أمور أخرى. ومن خلال القيام بهذا، ستدعم الأمم المتحدة صياغة السياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية كيما يُتاح للأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة الاستفادة بشكل منصف من الخدمات الاجتماعية. وستعمل الأمم المتحدة أيضاً على الحد من العوائق التي تواجهها النساء والفتيات في الحصول على الخدمات، مع التركيز على الفئات في ظروف هشة من النساء والفتيات، بما في ذلك السكان النازحون، ومجموعات الأقليات، والأسر التي تعولها النساء والنساء العازبات. كما سيتم تقديم الدعم حتى يتمكن جميع العراقيين الذين يحق لهم الحصول على الجنسية العراقية من تأمين وثائق الهوية الوطنية الخاصة بهم، وأولئك الذين ليس بحوزتهم وثائق مدنية وسكنية وأراضي وممتلكات بما في ذلك النازحين والعائدين وطالبي اللجوء واللاجئين من الوصول إلى الخدمات والإسكان وبرامج الحماية الاجتماعية.

مخرجات عمل الأمم المتحدة

الحكومة الاقتصادية

مواقع التراث الثقافي والطبيعي الغنية والمتنوعة في العراق من خلال تطوير نهج السياحة البيئية المستدامة.

قابلية التوظيف واكتساب المهارات

ستقوم الأمم المتحدة، من خلال تحسين معارف ومهارات وقدرات القوى العاملة الحالية والمستقبلية في العراق - وخاصة الشباب والشابات - التي تلبي احتياجات سوق العمل المتطورة، بدعم الحكومة وقطاع التوظيف لتعزيز حوكمة ونظم التعليم العالي والتدريب التقني والمهني، ويشمل ذلك دعم توسيع مراكز التميز المهني، وتطوير وتنفيذ مناهج التعليم والتدريب الفني والمهني القائمة على الكفاءة، والتخطيط والتنسيق والرصد، فضلاً عن وضع الميزانية والتمويل.

كما وسيتم إشراك الكيانات العامة والخاصة لتحسين الوصول إلى أساليب التعلم مدى الحياة الجيدة والشاملة لاكتساب المهارات وإعادة اكتساب المهارات ورفع مستوى المهارات التي تركز على ريادة الأعمال وتنمية المهارات الشخصية والحياتية ومحو الأمية الرقمية والمالية وتنظيم المشاريع التجارية والتوظيف. وستعمل الأمم المتحدة أيضاً مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تنظيم مبادرات استعادة المهارات، والتدريب أثناء العمل، وإنشاء أكاديميات تدريب تعتمد على الصناعة، وتوفير فرص التوظيف والتدريب المهني في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والبناء والسياحة. كما وسيُصار إلى دعم تطوير وتنفيذ سياسات التوظيف الوطنية، في حين سيتم توسيع خدمات التوظيف وتحسينها للربط بين أصحاب العمل وبين المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب المهني والباحثين عن عمل.

عدم ترك أحد خلف الركب: خلال عملها في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية، ستركز الأمم المتحدة على دمج الفئات التي تعيش في ظروف هشّة اقتصادياً - بما في ذلك النساء والشباب والنازحين واللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم تقديم المساعدة الفنية وتعزيز القدرات لتصميم وتعزيز تحسين المهارات وفرص التدريب ومبادرات الدعم الاقتصادي وسبل العيش وتسهيل الوصول إلى المنتجات المالية لرواد الأعمال والمهنيين الشباب من الفئات التي تعيش في ظروف هشّة. وسيتم دعم المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقودها اللاجئون والمجموعات المضيفة من خلال إجراء تقييمات لسوق العمل وتحليل سلاسل القيمة لتحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية والقطاعات الفرعية التي تتمتع بإمكانية دمجهم فيها. وسيتم تعزيز الشراكات مع شركاء التنمية والمؤسسات الخاصة والشركاء الاجتماعيين لتقديم برامج لتنمية المهارات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المختلفة للفئات التي تعيش في ظروف هشّة، بهدف تحسين فرص توظيفهم.

سوف تعمل الأمم المتحدة على تعزيز هياكل الحوكمة الاقتصادية الشاملة، وأطر السياسات والأطر التنظيمية، والقدرات التي تعزز التنوع الاقتصادي الذي يتولى قيادته القطاع الخاص والنمو الأخضر. وسيتم تقديم المساعدة الفنية لصياغة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة على الحوار الاجتماعي الذي يعزز الاستقرار والقدرة على التكيف الاقتصادي، ويزيد من الشفافية والمساءلة بما في ذلك التصدي للفساد وغيره من عوائق النمو ذات الصلة ويخلق فرص عمل لائفة، ويعمل على تسهيل المشاركة الاقتصادية الأكبر للنساء والشباب، والنهوض باستراتيجيات الاستثمار والتجارة بما يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ويدعم التحولات الرقمية كما وستركز جهود التنوع الاقتصادي على النمو المرتفع والقطاعات كثيفة العمالة، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخياً، وتحولات النظم الغذائية، والبناء والإسكان، والسياحة كما سيتم تقديم المساعدة لتخضير الوظائف والقطاعات الاقتصادية الحالية.

وستعمل الأمم المتحدة على تعزيز حرية تكوين الجمعيات والحوار الاجتماعي الشامل لضمان الوصول إلى العمل اللائق لجميع العمال والباحثين عن عمل في العراق، فضلاً عن تطوير وتحديث والمساهمة في إنفاذ سياسات وتشريعات التوظيف والعمل التي تتماشى مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك عمالة الأطفال والصحة والسلامة المهنية وعدم المساواة في مكان العمل.

تنمية القطاع الخاص

في سعيها لدعم التنمية المستدامة للقطاع الخاص، ستقوم الأمم المتحدة ببناء قدرات منظماتٍ داعمةٍ للأعمال التجارية وبرامج الحاضنات والمسرعات الموجهة نحو المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على النساء ورواد الأعمال الشباب.

كما وسيركز بناء القدرات والمساعدة الفنية على الوصول إلى الأسواق وتقييمها، والدعم الفني المتصل بالتجارة، وإنشاء وتطوير التحالفات التجارية والروابط بين الأسواق، والوصول على التمويل، وتسجيل الأعمال التجارية، ودعم البنية التحتية، واعتماد الممارسات والتكنولوجيات الذكية مناخياً، وتطوير سلاسل القيمة، ومعايير تطوير المنتجات والجودة، من بين أمور أخرى. كما سيتم دعم إرساء السياسات الحكومية القائمة على الحوار الاجتماعي والإصلاحات والهياكل المؤسسية التي تعزز حواضن ومراكز تسريع الأعمال التجارية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيتم إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الإمكانات العالية، مثل الزراعة والبناء، في حين سيتم دعم

الأولوية الاستراتيجية 2:

التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل العيش وفرص العمل

المحصلة 2: بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشّة من سبل عيش أكثر مرونة وفرص عمل لائقة نتيجة لتطور اقتصادي أخضر أكثر تنوعاً وشمولاً واستدامة وإنصافاً.

نظرية التغيير

إذا تم تعزيز إدارة التعليم والتدريب التقني والمهني وزادت مؤسسات التعليم و التدريب وأصحاب المصلحة من القدرات على توفير مهارات عالية الجودة وإعادة اكتساب المهارات أثناء العمل وفرص تحسين المهارات بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الحالية والناشئة لاسيما في قطاعات النمو ذات الأولوية في الاقتصاد والتي تساهم في التحول الأخضر وإذا تم تعزيز الروابط بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل.

فإنه وبحلول عام 2029 سيكون جميع السكان في العراق، وخاصة النساء والشباب، أكثر قدرة على الاستفادة من اقتصاد أكثر شمولاً وتنوعاً وأخضراراً واستدامةً، وسيتمكنون من الحصول على عملٍ لائقٍ وفرصٍ لكسب العيش المرنة التي ستسهم في الحد من الفقر، والتنمية المستدامة، والانتقال العادل للجميع.

إذا زادت إدارات المؤسسات الاقتصادية وأصحاب المصلحة من قدراتها على تيسير تهيئة سياسةٍ تمكينيةٍ وبيئة تنظيمية تحفز تنمية القطاع الخاص، ولاسيما بالنسبة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في قطاعات النمو الاقتصادي الناشئة المستدامة والخضراء والكثيفة الوظائف مع الحفاظ على حقوق العمال وفقاً للمعايير الدولية.

إذا تمكنت المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وبخاصة تلك التي يقودها الشباب والنساء، من تحسين فرص الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال على نحو أفضل، بما في ذلك التمويل والتدريب وتنمية القدرات، وإلى سلسلة القيم الرصينة والمتكاملة، والوصول إلى الأسواق، والتقنيات الحديثة والخضراء... الخ؛

الشكل 7 دعم أهداف التنمية المستدامة و مجالات التحولات الستة



وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأغذية العالمي.

الشراكات: سيشمل الشركاء الرئيسيون داخل الحكومة العراقية، على سبيل المثال لا الحصر، وزارات (الزراعة والثقافة والسياحة والآثار و التربية و البيئة و المالية و التعليم العالي والبحث العلمي و الصناعة والمعادن و العمل والشؤون الاجتماعية و الهجرة والمهجرين و التخطيط و التجارة و الموارد المائية و الشباب والرياضة. كما وستعكف الأمم المتحدة على الشراكة مع مؤسسات حكومية أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الهيئة الوطنية للاستثمار والدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي والحكومات المحلية. كما ستكون المؤسسات المالية الدولية والوطنية والشركاء المانحون، والشركاء الاجتماعيون (بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والنقابات المهنية ومنظمات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية وغيرها) والمؤسسات الأكاديمية (بما في ذلك مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني) والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية شركاء في إطار هذه الأولوية.

الافتراضات: يستند التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية إلى الافتراضات الرئيسية التالية:

1. تخصيص الحكومة للموارد الكافية الموجهة نحو التنويع الاقتصادي الذي من شأنه أن يقلل من الاعتماد على قطاعي النفط والغاز لتحقيق الإيرادات العامة والتوظيف.
2. بذل الجهود المتضافرة لمعالجة العوائق التي تعترض سبيل النمو الذي يقوده القطاع الخاص، بما في ذلك إجراء الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز معايير الشفافية والمساءلة التي تؤثر على الاستثمار الوطني والدولي.
3. تعتمد الحكومة العراقية والشركاء الاجتماعيين بحكومة العمل، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي، والمفاوضات الجماعية، وكذلك بشأن تطوير وتنفيذ سياسات التوظيف الوطنية ودعم حقوق العمال بما يتماشى مع قوانين العمل الوطنية ومعايير العمل الدولية.

تنظيم عمل فريق الأمم المتحدة القطري: ستقوم الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك الكيانات المقيمة وغير المقيمة مع مراعاة العمل بموجب الفقرات الواردة في ملحق رقم (2)، بتوظيف قدراتها وخبراتها وأصولها ودورها التنظيمي في تنفيذ هذه الأولوية الاستراتيجية، وهذه الكيانات هي: **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومركز التجارة الدولية**

الأولوية الاستراتيجية 3:

القدرة على التكيف مع البيئة وتغير المناخ

المحصلة 3: بحلول عام 2029، يعيش الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، في بيئة نظيفة وصحية وآمنة وقادرة على التكيف، ويتمتعون بقدرة متزايدة على التكيف تجاه تأثيرات تغير المناخ ومخاطر الكوارث.

نظرية التغيير

إذا تم تعزيز القدرات المؤسسية في مجال الإدارة البيئية على كافة المستويات: من الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية، استناداً إلى نهج شامل للجميع ومنصف ويهدف إلى حماية حقوق النساء والفتيات والشباب والفئات التي تعيش في ظروف هشة،

عادل ومستدام لمنفعة الجميع، بمن فيهم الفئات التي تعيش في ظروف هشة، وتمت زيادة الجهود والموارد لمعالجة التلوث البيئي،

وإذا تم وضع وتنفيذ سياسات وخطط عمل للحد من أخطار الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لاسيما تلك التي تركز على الحلول القائمة على الطبيعة وتعزيز الاستقرار والأمن، في المناطق الحضرية والريفية، وكانت المؤسسات والمجتمعات المحلية مستعدة على نحو أفضل لمنع الكوارث والتصرف إزاء أخطارها،

وإذا تم تبني اتفاقيات متعددة الأطراف لتمويل البيئة والمناخ ووضعها في سياقها وتنفيذها، وتمت صياغة التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والأطر المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ وتفعيلها على نحو يعزز من الفوائد إلى الحد الأقصى ويقلل من الأضرار المحتملة إلى الحد الأدنى،

فإنه ستكون مؤسسات ومجتمعات إدارة شؤون المناخ والبيئة أكثر قدرة على إدارة البيئة وحمايتها، والتخفيف على نحو فعال من تأثيرات تغير المناخ وأخطار الكوارث والتكيف معها والتصرف إزاءها في المناطق الحضرية والريفية، وبالتالي فإنه سيتم القيام بتعزيز حقوق كافة الناس في العراق - ولاسيما النساء والشباب والأطفال والفئات التي تعيش في ظروف أكثر هشاشة - في الحصول على المياه والأمن الغذائي والبيئة النظيفة والصحية والأمنة.

وإذا كانت كافة الجهات المعنية على دراية بآثار تغير المناخ والتدهور البيئي وشحة المياه، وكانت لديها السياسات والخطط والموارد والمهارات والمعرفة المناسبة، ومارست إجراءات سلوكية مستدامة وإيجابية بهذا الخصوص،

وإذا تم اتخاذ التدابير المناسبة لحماية واستعادة التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية، وتمت إدارة الموارد الطبيعية بشكل

الشكل 8 دعم أهداف التنمية المستدامة ومجالات التحولات الستة



مخرجات عمل الأمم المتحدة

العمل بشأن تغير المناخ

المناخ، الاستقرار، والازدهار

ان جهود العراق الحالية لتعزيز السلام والعدالة والتنمية المستدامة بعد التعافي تحدث في سياق التغير المناخي العالمي. ففي العقود الأخيرة، شهدت البلاد جفافاً متكرراً، بالإضافة إلى الفيضانات، وموجات الحرارة الشديدة، وانعدام الأمن المائي، وزيادة مخاطر النزوح بسبب التغيرات المناخية. فمن خلال هذه التأثيرات، يضع التغير المناخي ضغوطاً جديدة على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في البلدان التي تتعافى من الصراع. فهناك مسارات متعددة يمكن من خلالها أن يتفاعل التغير المناخي مع الضغوط الاجتماعية لتفاقم نقاط الضعف القائمة وخلق التوترات. وبناءً على ذلك، فإن التدخلات متعددة القطاعات ضرورية لمعالجة الروابط بين التغير المناخي والاستقرار المجتمعي، لضمان أن تتمكن المؤسسات العامة وأنظمة الحكم من الاستجابة للتغيرات المناخية وامتصاص آثارها. وفقاً لذلك، تم تصميم إطار التعاون الأممي خصيصاً لتعزيز هذه الأساليب المتكاملة، حيث تم دمج الاعتبارات المناخية والبيئية عبر جميع المجالات ذات الأولوية. حيث تشمل جهود التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره أنشطة تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتزويد من التماسك الاجتماعي وتقوي الحوكمة، وتم تصميم برامج سبل العيش والحوكمة للمساهمة في التكيف الناجح مع التغير المناخي. فستوفر هذه المقاربة المتناغمة فرصة لتحفيز العمل الجماعي لمواجهة تحديات التغير المناخي.

سيركز دعم الأمم المتحدة للعمل المناخي وحماية البيئة في العراق - بما في ذلك من خلال الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية "الفريق الاستشاري المعني بسياسات البيئة وتغير المناخ" - على صياغة وتنفيذ وإنفاذ سياسات وطنية ودون وطنية وتشريعات وأطر مؤسسية ولوائح وخطط واستراتيجيات استثمار وحوافز مالية، تستند جميعها على الأدلة. وستركز المساعدة على التزامات، من بينها المساهمات المحددة وطنياً وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وخطط التكيف الوطنية وخطة الاستثمار في المناخ. وسيتم تعزيز خطط التكيف مع المناخ وخطط العمل الاستباقية التي توضع بقيادة محلية وتجري التوعية بشأنها في المجتمعات المحلية التي تعيش في ظروف هشة، في حين تسترشد مبادرات التكيف التي تعزز الاستقرار وتحافظ عليه بالتخطيط المحلي وتحليل الروابط بين المناخ والبيئة من ناحية، الاستقرار المجتمعي من ناحية أخرى. وستدعم الأمم المتحدة جهود جمع البيانات حول الهجرة والنزوح المرتبطين بالمناخ.

وستتم متابعة الجهود الرامية إلى تحول قطاع الطاقة نحو مستقبل أنظف وميسور التكلفة وأكثر استدامة من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات والأنشطة المتصلة برسم السياسات والدعم الفني في مجال كفاءة الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة. كما سيتم تعزيز قدرات الشركاء من القطاعين العام والخاص لتنفيذ أنشطة التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن التقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تلك القطاعات.

المناخ، الاستقرار، والازدهار



ان جهود العراق الحالية لتعزيز السلام والعدالة والتنمية المستدامة بعد التعافي تحدث في سياق التغير المناخي العالمي. ففي العقود الأخيرة، شهدت البلاد جفافاً متكرراً، بالإضافة إلى الفيضانات، وموجات الحرارة الشديدة، وانعدام الأمن المائي، وزيادة مخاطر النزوح بسبب التغيرات المناخية. فمن خلال هذه التأثيرات، يضع التغير المناخي ضغوطاً جديدة على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في البلدان التي تتعافى من الصراع. فهناك مسارات متعددة يمكن من خلالها أن يتفاعل التغير المناخي مع الضغوط الاجتماعية لتفاقم نقاط الضعف القائمة وخلق التوترات. وبناءً على ذلك، فإن التدخلات متعددة القطاعات ضرورية لمعالجة الروابط بين التغير المناخي والاستقرار المجتمعي، لضمان أن تتمكن المؤسسات العامة وأنظمة الحكم من الاستجابة للتغيرات المناخية وامتصاص آثارها. وفقاً لذلك، تم تصميم إطار التعاون الأممي خصيصاً لتعزيز هذه الأساليب المتكاملة، حيث تم دمج الاعتبارات المناخية والبيئية عبر جميع المجالات ذات الأولوية. حيث تشمل جهود التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره أنشطة تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتزويد من التماسك الاجتماعي وتقوي الحوكمة، وتم تصميم برامج سبل العيش والحوكمة للمساهمة في التكيف الناجح مع التغير المناخي. فستوفر هذه المقاربة المتناغمة فرصة لتحفيز العمل الجماعي لمواجهة تحديات التغير المناخي.

حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

ستعكف الأمم المتحدة على إمداد العون في مضمار تعزيز الإدارة البيئية في العراق من خلال تنمية قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مجال حماية البيئة وفي وضع وتنفيذ وإنفاذ السياسات والتشريعات ذات الصلة. ومن شأن جمع البيانات وتحليلها فيما يخص العوامل المسببة للتدهور البيئي أن يسهّل تعزيز عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة.

وسيركز الدعم على المبادرات المتكاملة والمجتمعية والمحلية الرامية لحفظ واستعادة النظم البيئية، في حين سيتم تقديم الخبرة الفنية بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما في ذلك الأنظمة الغذائية الزراعية، من خلال تنفيذ أفضل الممارسات العالمية التي تحول دون فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي. وستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى على تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الأنظف لدعم الاقتصاد الدائري، وكذلك لاستكشاف نماذج التمويل المستدامة للصرف الصحي وإدارة النفايات الآمنين. ومن شأن رفع الوعي على مستوى المجتمع المحلي حول حماية البيئة أن يعزز القدرات والمعرفة المحليتين بشأن أهمية معالجة أسباب وآثار التدمير البيئي.

استخدام وإدارة الموارد المائية على نحو فعال

سيتم تنسيق مساعدة الأمم المتحدة من خلال "فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمياه" وستشمل الدعم الفني للحكومة المركزية رسم السياسات ووضع التشريعات المتعلقة بالمياه وتنفيذها، وإدارة المعرفة، فضلاً عن ترسيخ المؤسسات الوطنية المعنية بالإدارة المستدامة والعدالة للموارد المائية. كما تسعى الأمم المتحدة إلى مواجهة وإيجاد الحلول بشأن التحديات المتعلقة بالمياه. أما على المستوى المحلي، فمن خلال التنسيق الوثيق مع المؤسسات دون الوطنية، سيتم تقديم الدعم لإنشاء لجان لإدارة المياه وجمعيات لمستخدمي المياه، والتي تضمن التوزيع العادل للمياه وفقاً لنهج قائم على الحقوق يشمل المرأة، ويحد من التوترات المتعلقة بالحصول إلى المياه.

وفي مواجهة التحديات المتعلقة بالموارد المائية، ستدعم الأمم المتحدة اعتماد أفضل الممارسات والحلول والتقنيات المبتكرة مثل حلول الاستخدام الفعال للمياه وإعادة استخدامها، وجمع مياه الأمطار، والحد من هدر المياه، وإعادة استخدام المياه المستعملة، والقضاء على تلوث المياه السطحية والجوفية، بما فيه ذلك الناجم عن سوء مرافق الصرف الصحي، وتوسيع نطاق المشاريع الرائدة ذات الصلة. وستعمل المبادرات التي يقودها المجتمع المحلي بالتعاون مع الحكومة الوطنية على رفع الوعي بأهمية كفاءة استخدام المياه ومنع التلوث.

الحد من أخطار الكوارث وإدارتها

وعلى صعيد متصل بأنشطتها المتعلقة بالعمل المناخي المبينة أعلاه، ستوفر الأمم المتحدة دعماً لتنمية القدرات المؤسسية لوضع وتنفيذ مجموعة شاملة من مبادرات الحد من أخطار الكوارث المتعددة المخاطر ومبادرات التأهب ومبادرات الاستجابة لحالات الطوارئ على المستويين الوطني بما في ذلك ما يخص موجات الجفاف والفيضانات والعواصف الرملية والتربة وتفتشي الأمراض البشرية والحيوانية وغيرها. كما سيتم دعم وضع وتنفيذ سياسات وخطط عمل تعطي الأولوية للحد من أخطار الكوارث وإدارتها على المستويين الوطني والمحلي بما يتماشى مع "إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث"، ودعم تمكين الأسر التي تعيش في ظروف هشة التي نزحت من جراء التصحر والجفاف.

وستساهم الأمم المتحدة في إنشاء منصة وطنية شاملة بالتعاون مع جهات معنية متعددة ونشر أنظمة إنذار مبكر للمخاطر المتعددة. يشمل مستوى المجتمع المحلي لتحليل وتعزيز تدابير احترازية لحماية السكان وموامة أنظمة إدارة معلومات الحد من أخطار الكوارث على المستوى الوطني كما سيتم تعزيز اعتماد أساليب مبتكرة للحد من أخطار الكوارث، تراعي حقوق المرأة والآثار للكوارث الطبيعية عليها تحديداً، بما في ذلك الحلول البيئية والحلول القائمة على النظام البيئي، وتنمية قدرات المجتمعات المحلية التي تتسم أوضاعها بظروف هشة.

عدم ترك أحد خلف الركب: سوف تعمل أنشطة الأمم المتحدة على منح الأولوية للفئات السكانية الأكثر تعرضاً لخطر تأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي وشحة المياه وأخطار الكوارث بما في ذلك (النساء، والأطفال والشباب اللاجئين والنازحين داخلياً وسكان الهوار). وسيتم تقديم المساعدة في صياغة وتنفيذ السياسات والأطر القائمة على الأدلة والتي تعكس الاحتياجات ونقاط الضعف المحددة لفئات معينة من السكان. وزيادة قدرتهم على التكيف مع التأثيرات البيئية وتأثيرات التغير المناخي. كما سيركز الدعم على أولئك الذين تكون حياتهم وسبل عيشهم هي الأكثر عرضة للخطر، بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، أولئك الذين يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوانات وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك، بالإضافة إلى أولئك الذين يعيشون في نظم بيئية هشة، بما في ذلك سكان الهوار العراق. وستواصل الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية مراقبة المناخ وحالات النزوح الداخلي الناجمة عن الكوارث والاستجابة لها، فيما تعمل على التقليل من النزوح في المستقبل.

الافتراضات: يستند التقدم نحو تحقيق المحصلات في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية على الافتراضات الرئيسية التالية:

1 يحافظ العراق على بيئة مستقرة ومؤاتية لوضع وإنفاذ وتمويل سياسات بيئية ومناخية قوية وتضمن استدامة التنفيذ، مع الاستمرار في إعطاء أولوية عالية على جدول أعمال تغير المناخ.

2 المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية وشمولها في عمليات صنع القرار المتعلقة بالبيئة والمناخ، بما في ذلك من خلال استمرارية المنتديات والمبادرات الاستشارية الشاملة للجميع والتي تقودها الحكومة، فضلاً عن المشاركة الشعبية في رسم السياسات.

3 يستمر العراق في كونه عضواً منخرطاً في الأطر والآليات البيئية العالمية، ويتم تعميق الشراكات الإقليمية لمعالجة المخاوف البيئية العابرة للحدود على نحو فعال.

4 تخصيص الموارد الوطنية الكافية، وتوظيف استثمارات كبيرة في التكيف مع المناخ والحفاظ على البيئة وإدارة المياه والحد من أخطار الكوارث.

تشكيلة فريق الأمم المتحدة القطري: ستقوم الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك المنظمات المقيمة وغير المقيمة مع مراعاة العمل بموجب الفقرات الواردة في ملحق رقم (2)، بتوظيف قدراتها وخبراتها وأصولها الجماعية ودورها مجتمعة في تنفيذ هذه الأولوية الاستراتيجية، وهي على وجه الخصوص: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة

للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

الشراكات: سيشمل الشركاء الرئيسيون ضمن الحكومة العراقية، على سبيل المثال لا الحصر، الوزارات التالية: الزراعة والثقافة والسياحة والآثار والتربية والكهرباء والبيئة والمالية والخارجية والصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والاعمار والاسكان والبلديات والأشغال العامة والداخلية والصناعة والمعادن والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين والنفط والتخطيط والنقل والموارد المائية ووزارة الشباب والرياضة. كما ستقيم الأمم المتحدة شراكات مع المؤسسات الحكومية الأخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: الجهات المختصة التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء واللجنة الوطنية لذوي الإعاقة وهيئة المستشارين في رئاسة الوزراء وهيئة الوطنية للاستثمار واللجان البرلمانية ذات العلاقة والبنك المركزي العراقي والحكومات المحلية. كما سيكون من الأمور الأساسية الانخراط في المنصات والآليات البيئية الإقليمية والدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية منظمات المجتمع المدني والشركاء المانحين والقطاع الخاص والشركاء المجتمعيين والتوعية عبر وسائل الإعلام والجهات الفاعلة ذات الصلة بإدارة المياه.

الأولوية الاستراتيجية 4:

الحكومة الرشيدة وسيادة القانون

المحصلة 4: بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، من مؤسسات حوكمة شفافة وقابلة للمساءلة وشاملة وفعالة تعزز الاستقرار وسيادة القانون

نظرية التغيير

إذا كان جميع العراقيون قادرين على المشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحوكمة- بما في ذلك من خلال اختيار ممثليهم عبر وسائل شاملة للجميع وديمقراطية وشفافة - والفضاء الديمقراطي ييسر قيام مجتمع مدني قوي ومفعم بالنشاط ليكونوا مساهمين نشطين في جميع جوانب الحوكمة.

فإنه بحلول عام 2029، يكون الناس في العراق، بما في ذلك المجموعات التي تعيش في ظروف صعبة او ضعيفة، قادرين على المشاركة والاستفادة من حوكمة أكثر شفافية وأكثر قابلية على المساءلة وتتسم بمزيد من الشمولية وأكثر استقراراً وتمثيلاً وإدارة فعالة تضمن مؤسسات وآليات إنفاذ قانون يمكن الوصول إليها محورها الناس من شأنها تعزيز جهود مواجهة التهديدات الإرهابية أو التطرف العنيف من خلال الحوارات الهادفة.

وإذا يعمل نظام الامم المتحدة معا ويستخدم في الولايات الجماعية بطريقة متكاملة لتقديم الدعم لحكومة العراق ويهدف ذلك الى تعزيز الاتساق المطلوب ضمن اطار اصلاح الامم المتحدة

وإذا تم إصلاح بعض مؤسسات الحوكمة في جميع المستويات وتحديثها ووفرت لها الموارد وأصبحت أكثر شفافية وقابلية للمساءلة - بما في ذلك من خلال معالجة الفساد - لتكون أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات جميع أبناء الشعب العراقي.

الشكل 9 دعم أهداف التنمية المستدامة و مجالات التحولات الستة



مخرجات عمل الأمم المتحدة

حوكمة شاملة وفعالة وخاضعة للمساءلة

ستدعم الأمم المتحدة تنمية قدرات مؤسسات الدولة لتلبية احتياجات جميع الناس في العراق بشكل أفضل، بما في ذلك النساء والفتيات من خلال تعزيز حوكمة أكثر شمولاً وفعالية وخضوعاً للمساءلة، بما في ذلك من خلال تحسين الحوكمة على المستوى المحلي وتقديم الخدمات لا مركزياً. إن التحول الرقمي وتوسيع نطاق الحوكمة الإلكترونية من شأنه أن يحسن من قدرة الشعب في الحصول على المعلومات والخدمات، كما سيتم بناء القدرات الوطنية لتوليد الأدلة، بما في ذلك جمع البيانات الإحصائية المجزأة - بما في ذلك العمر والجنس والموقع الجغرافي وحالة الإعاقة، من بين أمور أخرى وحسب الاقتضاء فضلاً عن إدارة البيانات وتحليلها واستخدامها، لضمان التخطيط المستنير وتطوير السياسات.

إن بناء القدرات والدعم الفني من شأنه أن يُمكن من صياغة وتنفيذ الإصلاحات التشريعية والدستورية القائمة على الحقوق والأدلة، في حين سيتم تعزيز القدرات المؤسسية في مجال إدارة المالية العامة وآليات المساءلة. وسيتم دعم جهود الحكومة لمكافحة الفساد في كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة في التصدي للفساد وزيادة القدرات المؤسسية.

كما وانه من شأن المساعدة الفنية أن تعمل على دعم الحكومة في تحسين التخطيط والإعداد وإجراء العمليات الانتخابية الموثوقة والشفافة والشاملة. كما سيتم بذل الجهود لزيادة مشاركة وتمثيل ودور المرأة والشباب والمجتمع المدني في صنع القرار.

العدالة وسيادة القانون

ستدعم الأمم المتحدة تعزيز مؤسسات العدالة والسياسات العامة ذات الصلة، والأطر العملية والتشريعية لضمان الفعالية في مجالات إرساء السياسات العامة وتنسيق مؤسساتي أو وثق وزيادة القدرات وتحسين المواءمة مع التزامات العراق المعيارية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات. وسيتم تقديم المساعدة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

سيتم دعم المزيد من التنسيق والتعاون المتعدد القطاعات فيما بين مؤسسات الأمن والعدالة - جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان نهج متسق لإقامة العدالة.

تمكين البيئة لحماية حقوق الانسان

ستشمل المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة لضمان التمتع

المتساوي بحقوق الانسان والدعم الفني لمراجعة وصياغة التشريعات والسياسات العامة والتي تتفق مع التزامات العراق الدولية والمعايير العالمية مع القواعد والمعايير الدولية بما في ذلك تلك المتعلقة بالاطفال الذين يعيشون في ظروف هشة وطالبي اللجوء واللاجئين ومن بين امور اخرى سيتم تقديم الدعم الفني وتطوير القدرات للمؤسسات لتعزيز المساءلة والحماية بما في ذلك دعم المفوضية العراقية العليا لحقوق الانسان وتيسر تعاون العراق مع آليات حقوق الانسان الاممية والهيئات المنبثقة عن المعاهدات ودعم تنفيذ توصيات هذه الهيئات. وستزيد المبادرات من وعي المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والصحفيين بحقوقهم ومسؤولياتهم، وحقوق ومسؤوليات جهات اخرى - بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على المعلومة والخصوصية وتعزيز قدراتهم على رصد القضايا والابلاغ عنها. وستزيد الامم المتحدة كذلك من دعم تحسين فرص الحصول على الاسكان والاراضي وحقوق الملكية، فضلاً عن الاعمال المتعلقة بالألغام وإزالة الذخائر المتفجرة.

تماشياً مع الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف الى بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة، ستدعم الامم المتحدة تعزيز الجهود الرامية الى جعل العراق دولة اكثر استقراراً وازدهاراً. سيعطي اهتمام خاص لدعم جهود العراق في مواجهة الارهاب ومنع التطرف وتعزيز الفهم والتسامح بين المجتمعات بالاضافة الى تعزيز مؤسسات قطاع العدالة وتطوير الاطر السياسية والتشغيلية والتشريعية ذات الصلة. ستقدم الامم المتحدة دعماً للعراق لضمان صنع سياسات فعالة وتعزيز التنسيق المؤسسي وزيادة القدرات وضمان توافق أفضل مع التزامات العراق القانونية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات في هذا السياق الشامل. ستقدم المساعدة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والجهود المبذولة لتوطيد نجاحات العراق في مواجهة تهديدات الارهاب والتطرف العنيف خاصة في ضوء التعاون المثمر بين العراق والامم المتحدة.

تعزيز التماسك المجتمعي والتعايش السلمي

ستعتمد الأمم المتحدة على العمل مع الحكومة لتعزيز حوارات لجميع محورها الناس هدفها التصدي لخطر التطرف العنيف والانعكاسات السلبية الناتجة من البيئة الناشئة عن التغير المناخي وتعزيز التماسك المجتمعي والتعايش السلمي. وستركز المساعدة على بناء القدرات ومشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وخاصة النساء والشباب وشيوخ العشائر.

وسيتم دعم المبادرات التي تعالج الممارسات الضارة وتعزز التسامح والاعتدال والتعايش السلمي فضلاً عن العدالة الانتقالية لمجتمعات الأقليات. وستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة

تشكيله فريق الأمم المتحدة القطري: ستعزز الأمم المتحدة في العراق، بضمنها الكيانات المقيمة وغير المقيمة مع مراعاة العمل بموجب الفقرات الواردة في ملحق رقم (2)، قدراتها وخبراتها وأصولها الجماعية ودورها التنظيمي لتحقيق هذه الأولوية الاستراتيجية، وتحديدًا: **منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأغذية العالمي.**

الشراكات: يشمل الشركاء الرئيسيون من الحكومة العراقية، على سبيل المثال لا الحصر، كل من وزارات (الاتصالات والبيئة والخارجية والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين والتخطيط ومكتب رئيس مجلس الوزراء) وستعقد الأمم المتحدة أيضاً شراكات مع مؤسسات حكومية أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة النزاهة ومجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف العنيف والدائرة الوطنية للمرأة العراقية واللجان البرلمانية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومجلس الدولة وديوان الرقابة المالية. وستتعامل الأمم المتحدة أيضاً مع المؤسسات، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى والجهات ذات العلاقة المانحة.

الوطنية لإنهاء النزوح المطول وتحقيق حلول دائمة لجميع النازحين في المخيمات والعشوائيات في جميع أنحاء العراق. وسوف يتم استخدام خارطة الطريق للحلول الدائمة لمساعدة الحكومة العراقية على تحقيق هذا الهدف.

عدم ترك أحد خلف الركب:

ستعمل الأنشطة الأممية بموجب الأولوية الاستراتيجية رقم 4 على ضمان أن جميع جوانب الحكومة ممثلة ومستجيبة وشاملة للجميع - بما في ذلك بالنسبة للنساء والشباب والنازحين والأشخاص الذين لا يملكون وثائق مدنية والأشخاص من ذوي الإعاقة وضحايا الإرهاب والأقليات الدينية والعرقية، وغيرها - وستسعى لزيادة مشاركتهم المجتمعية وسيكون إدماج مثل هذه المجموعات، وكذلك تلك الموجودة في المناطق التي ظروفها هشة أو قد تكون غير آمنة، ضرورياً أيضاً لضمان استدامة مبادرات تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وسيعمل الدعم المقدم لقطاع الأمن وسيادة القانون على تقليل المعوقات التي تعترض خدمات العدالة وفي ضمان أن أولئك الذين يواجهون مشاكل قانونية، وبخاصة الأطفال والشباب، تتم معاملتهم بالطرق التي تحفظ كرامتهم. وسيركز تعزيز قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني أيضاً على دعم وحماية حقوق الأشخاص الأقل قدرة على القيام بذلك بأنفسهم.

الافتراضات: إن إحراز التقدم تجاه تحقيق المحصلات في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية يعتمد على الافتراضات الرئيسية التالية:

1. توفر العوامل والبيئة التمكينية لدعم الجهود نحو الإصلاح المنهجي للحكومة، بما في ذلك إصلاحات قضائية وقانونية لتطوير القدرات والاستجابة والفاعلية والكفاءة، بما في ذلك من خلال تخصيص موارد وطنية كافية.
2. مواصلة الجهود المتضافرة والالتزام بتحسين الشفافية والمساءلة - بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير شاملة للتصدي للفساد والإدماج لذوي الإعاقة والفئات التي تعيش في ظروف هشة.

4. خطة تنفيذ إطار التعاون

4.1 حوكمة إطار التعاون

انطلاقاً من مبدأ الشراكة والتعاون، فإن الإشراف الاستراتيجي والتنسيق لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون سيتم من خلال **لجنة توجيهية مشتركة** بين الحكومة والأمم المتحدة بقيادة وزارة التخطيط كممثل لحكومة العراق والمنسق المقيم ممثلاً للأمم المتحدة. وسيتم عقد اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة مرة واحدة على الأقل سنوياً، أو بشكل أكثر انتظاماً حسبما تقتضي الضرورة، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار تعاون الأمم المتحدة بناءً على خطط العمل المشتركة والتقارير السنوية، ولتحديد ما إذا كانت ثمة حاجة لإعادة التنسيق الاستراتيجي المحتمل (انظر القسم 3.5 لمزيد من المعلومات).

سيتم تشكيل أربع مجموعات نتائج حسب المجالات ذات الأولوية لتكون بمثابة الأدوات الرئيسية لتنفيذ إطار التعاون. وسيتم التنسيق على المستوى القطاعي بين الحكومة العراقية وكيانات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الجهات المعنية الأخرى، ضمن مجموعات عمل فنية خاصة بقطاعات محددة تقودها الحكومة.

سيتم تحديد المساعدة النقدية للسفر والرواتب والأتعاب والتكاليف الأخرى بمعدلات تتناسب مع تلك المطبقة في البلد، ولكنها لا تزيد عن تلك المطبقة في منظومة الأمم المتحدة (حسبما هو مذكور في تعميمات لجنة الخدمة المدنية الدولية) وتعرض ضمن تكلفة البرامج والمشاريع التي تقدم للحكومة للموافقة التنموية.

4.2 هيكل إدارة إطار التعاون

ولضمان فعالية عمليات إطار تعاون الأمم المتحدة، ستقوم منظومة الأمم المتحدة في العراق بإنشاء آليات التنسيق والتنفيذ الداخلية اللازمة وفقاً لأولويات والمحصلات الاستراتيجية لإطار التعاون.

إن **فريق الأمم المتحدة في العراق** الذي يقوده المنسق المقيم للأمم المتحدة والذي يتألف من رؤساء كيانات الأمم المتحدة العاملة في العراق، يقدم التوجيه الاستراتيجي اللازم لترجمة أولويات ومحصلات إطار تعاون الأمم المتحدة إلى برامج وإجراءات قابلة للتنفيذ. بالتشاور مع الجهات العراقية المعنية وبعد استحصل موافقة اللجنة التوجيهية وستكون كيانات الأمم المتحدة التي يتألف منها فريق الأمم المتحدة القطري مسؤولة عن مواءمة أدوات خطتها وبرامجها التي تنفذها على المستوى القطري مع إطار التعاون الخاص بالأمم المتحدة وإعداد التقارير

سيكلف **فريق إدارة البرامج**، بوصفه هيئة فرعية تابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، والذي يتألف من نواب رؤساء الكيانات أو كبار موظفي إدارة البرنامج، على توفير الإشراف الفني لتنفيذ إطار التعاون. وسيقوم فريق إدارة البرنامج بإطلاع فريق الأمم

المتحدة القطري بشكل مستمر على حالة التنفيذ ويقدم الدعم الاستشاري الاستراتيجي والتوصيات، حسبما تقتضي الضرورة.

وتتولى **مجموعات النتائج**، التي تمت هيكلتها وفقاً لأولوياتها الاستراتيجية، مسؤولية تفعيل عمليات إطار التعاون على المستوى الفني. ستتكفل مجموعات النتائج- تحت إشراف فريق إدارة البرامج واللجنة التوجيهية وبمشاركة الشركاء الحكوميين- بالتنسيق على المستوى القطاعي في مجالات التركيز الخاصة بكل منها. كما تقوم بتقييم الفجوات الماثلة في البرامج، وتطوير تدخلات البرامج بناءً على الاحتياجات التي يتم تحديدها بشكل مشترك. كذلك تقوم بصياغة خطط عمل مشتركة، وإعداد تقارير جماعية عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار تعاون الأمم المتحدة من خلال تقارير النتائج القطرية السنوية التي تصدرها الأمم المتحدة (انظر القسم 3.5 لمزيد من المعلومات).

توفر **مجموعة عمل البيانات والرصد والتقييم** الدعم الاستشاري الفني لفريق إدارة البرامج ومجموعات النتائج بشأن ضمان جودة البيانات وتخطيط النتائج والرصد المستمر وتقديم تقرير عن النتائج ومشاركته مع الشركاء الحكوميين (وزارة التخطيط) وفقاً لإطار تعاون الأمم المتحدة وخطط عمله المشتركة. وتسعى مجموعة عمل البيانات والرصد والتقييم أيضاً إلى تنسيق أنشطة ومبادرات الرصد والتقييم عبر منظومة الأمم المتحدة لتقليل الازدواجية وتكاليف المعاملات (انظر الفصل 5 للحصول على مزيد من المعلومات حول واجبات مجموعة عمل البيانات والرصد والتقييم).

وفي حين تقوم بتقديم التقارير إلى فريق الأمم المتحدة القطري، فإن مجموعات العمل المعنية **باليافعين والشباب والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة**، تعمل على دعم منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وتنسيق الجهود الجماعية للأمم المتحدة الرامية لتمكين النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إطار تعاون الأمم المتحدة. وتبقى **مجموعة العمل المعنية بالحلول الدائمة**، بقيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، هي المنصة الأساسية التي يضمن من خلالها الشركاء الدوليون تبادل

المعلومات والتماسك الاستراتيجي والعمل الجماعي والدعوة إلى إيجاد حلول دائمة في العراق فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الأنشطة الإنسانية والإنمائية. **تقوم لجنة الأمم المتحدة التوجيهية لتنفيذ الإطار العالمي بشأن** بتنسيق جهود دعم الأمم المتحدة ذي الصلة وتسهيل التعاون والتنسيق عبر الأمم المتحدة والحكومة وفيما بينها. توفر **فرق العمل المعنية بالمياه التابعة للأمم المتحدة** آلية تقدم الأمم المتحدة من خلالها الدعم المنسق والمتكامل للجهات الوطنية المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالمياه.

ستعمل مجموعة العمل الداخلية المعنية بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على تنسيق الأنشطة المتعلقة بتطبيق المعايير العالمية والسياسات المؤسسية لضمان المساواة والعدالة بين الرجال والنساء. كما سيواصل **فريق إدارة العمليات**، تحت إشراف فريق الأمم المتحدة القطري، العمل على تحسين وحدة الإجراءات التشغيلية وتطوير الكفاءات وزيادة نجاعة تكلفة تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة دعماً لإطار تعاون الأمم المتحدة من خلال استراتيجية إجراءات تسيير الأعمال المشتركة 2.0 (انظر القسم 6.4 لمزيد من المعلومات عن استراتيجية إجراءات تسيير الأعمال).

تقوم **مجموعة الاتصالات الاستراتيجية** بتنسيق مبادرات الاتصالات المشتركة المتعلقة بالأنشطة والإنجازات الجماعية للأمم المتحدة نحو تحقيق أولويات إطار تعاون الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الموقع الإلكتروني لفريق الأمم المتحدة القطري ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي ذات الصلة، وكذلك من خلال تلك التي تعود إلى كيانات الأمم المتحدة كل على حدة.

يقدم **مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة** الدعم التنسيقي الشامل والتوجيه لجميع الآليات المشتركة فيما بين الوكالات ويسهل عمل منظومة الأمم المتحدة مع هيئات التنسيق الخارجية التي تضم جهات معنية متعددة. ويمكن المكتب أيضاً كيانات الأمم المتحدة غير المقيمة الموقعه على هذه الوثيقة من المشاركة في آليات وعمليات التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ إطار تعاون الأمم المتحدة.

4.3 توفير الموارد لإطار التعاون

وفي سبيل الوفاء بالتزاماتها الجماعية بشكل فعال من خلال إطار التعاون، سيتعين على الأمم المتحدة في العراق تقييم الموارد المالية وغيرها من الموارد المطلوبة لترجمة طموحاتها إلى أنشطة وإجراءات قابلة للتنفيذ. وعلى هذا النحو، ستسعى الأمم المتحدة في العراق إلى زيادة حشد الموارد المشتركة والتمويل ووضع البرامج كجزء من مساعيها الرامية لتحسين التماسك الداخلي وفعالية التكلفة.

وفي إطار عملية إعداد هذه الوثيقة، قامت الأمم المتحدة بصياغة إطار تمويلي شامل يقوم بتقييم مقدار ونوع ومصدر ومدة الموارد المالية المطلوبة والمتاحة والتي سيتم توفيرها فضلاً عن تلك التي سيتم تعبئتها لتحقيق محصلات ومخرجات إطار التعاون. وسيوفر إطار التمويل، الذي يتم تحديثه بشكل دوري، أداة فعالة لتتبع الاحتياجات المالية لكافة كيانات منظومة الأمم المتحدة وأولويات إطار التعاون.

سيتم العمل على دعم إطار التعاون من خلال إنشاء "صندوق الشراكة" بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة مع التركيز على وضع البرامج بشكل مشترك بين وكالات متعددة لزيادة تماسك عملية وضع البرامج وتأثيرها. سيتم إنشاء لجنة توجيهية "للسندوق الواحد" للإشراف على تحديد الأولويات والموافقة على المشاريع للحصول على التمويل. فضلاً عن التعبئة المستمرة للموارد من الشركاء المانحين الدوليين وغيرهم، ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز عملها مع الحكومة العراقية للمساعدة في رصد مواردها الوطنية الكبيرة والاستفادة منها لدعم محصلات إطار التعاون وأهداف التنمية المستدامة. عند تفعيل إجراءات "القوة المحركة" الأربعة دعماً للتحويلات الستة، سيقوم المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بتيسير عملية تحديد وتطوير "روافد" مشاريع قابلة للتمويل وجاهزة لولوج السوق بمشاركة القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عن طريق إتاحة إمكانية الوصول إلى الخبرات رفيعة المستوى. ولجعل تنفيذ مثل هذه المشاريع ممكناً، سيقوم المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بعقد اجتماع يضم جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لجذب التمويل اللازم من جميع المصادر لتطوير "مساحة التفاوض" - مزيج التمويل مع الأدوات المبتكرة - لكل واحدة من التحويلات الستة في دعم إطار التعاون.

ولضمان التنسيق والتعاون بشكل فعال، ولأجل الحد من المنافسة على التمويل المحدود الذي توفره الجهات المانحة، ستعمل الأمم المتحدة على وضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد اللازمة لإطار التعاون. وفقاً لإطار إدارة ومساءلة نظام الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم،²⁷ سوف يقوم المنسق المقيم للأمم المتحدة بتقديم الدعم لمبادرات تعبئة الموارد

المشتركة وفي الوقت نفسه ستعمل كيانات الأمم المتحدة على إطلاع المنسق المقيم بشكل مستمر على جهودها لتعبئة الموارد.

ستقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة الدعم لصياغة وتنفيذ الأنشطة ضمن إطار التعاون. وقد يشمل ذلك الدعم الفني، والمساعدة النقدية، والمؤن، والسلع والمعدات، وخدمات المشتريات، والنقل، والتمويل للحصول على الدعم والتأييد، والبحوث والدراسات، والاستشارات، وتطوير البرامج، والرصد والتقييم، وأنشطة التدريب ودعم الموظفين.

وقد يشمل الدعم الإضافي الوصول إلى أنظمة المعلومات العالمية التي تديرها منظمة الأمم المتحدة، وشبكة المكاتب القطرية لوكالات منظومة الأمم المتحدة وأنظمة المعلومات المتخصصة، بما في ذلك قوائم المستشارين ومقدمي خدمات التنمية، والوصول إلى الدعم الذي تقدمه شبكة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وسوف تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بتعيين موظفين ومستشارين مختصين بتطوير البرامج ودعمها وتوفير المساعدة الفنية، فضلاً عن أنشطة الرصد والتقييم.

يصار العمل إلى توزيع تمويلات وكالات منظومة الأمم المتحدة بحسب التقويم السنوي ووفقاً لإطار التعاون، وذلك بعد خضوعها لعمليات المراجعة السنوية وقياس التقدم المُحرز في تنفيذ البرامج. وسوف يتم العمل على مراجعة هذه الميزانيات وتفصيلها بشكل أكبر في خطط العمل ووثائق المشروع. وبواسطة الموافقة المتبادلة بين الحكومة وكيانات الأمم المتحدة، يجوز إعادة تخصيص الأموال التي لم يخصصها المانحون لوكالات الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة محددة بحيث تستعمل لتنفيذ أنشطة أخرى جديرة بذات القدر من الاهتمام من الناحية البرنامجية.

ستدعم الحكومة مساعي وكالات منظومة الأمم المتحدة الرامية لجمع الأموال اللازمة لتلبية احتياجات إطار التعاون هذا، وستتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك: تشجيع الحكومات المانحة المحتملة توفير الأموال اللازمة لوكالات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ عناصر البرنامج التي لم يتم تمويلها؛ وتأييد جهود وكالات منظومة الأمم المتحدة لجمع الأموال للبرنامج من مصادر أخرى، بما في ذلك القطاع الخاص على المستوى الدولي وداخل العراق؛ ومن خلال السماح بمساهمات الأفراد والشركات والمؤسسات في العراق لدعم هذا البرنامج. وبالنسبة للجهة المانحة، ستكون تلك المساهمات معفاة من الضرائب إلى الحد الأقصى المسموح به بموجب القانون العراقي الناقد.

4.4 اشتقاق أدوات رسم برامج الأمم المتحدة القطرية من إطار التعاون

القطرية لكيان الأمم المتحدة المحدد للتحقق من توافقها مع إطار التعاون. وستعتمد كيانات الأمم المتحدة التي يتعين عليها تقديم وثائق البرنامج إلى مجالس إدارتها إلى الطلب من المنسق المقيم بمراجعة تلك الوثائق قبل تقديمها. ولضمان تحقيق أقصى قدر من التماسك والتكامل في خارطة الخطط والبرامج الكلية التابعة للأمم المتحدة في العراق، ستبذل كيانات الأمم المتحدة قصارى جهدها من أجل موازنة الجداول الزمنية لأدوات برامجها القطرية مع الجدول الزمني لإطار التعاون.

وفقاً للمتطلبات الواردة في جدول أعمال إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، سوف تستمد كيانات الأمم المتحدة المنفذة المقيمة وغير المقيمة في العراق أدوات التخطيط والبرمجة القطرية الخاصة بها من إطار التعاون بشكل مباشر. ويشمل ذلك الدمج الحرفي لمحصلات إطار الأمم المتحدة في وثائقهم. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل المخرجات الخاصة بالكيان المعين على دعم إنجاز المخرجات رفيعة المستوى ومتعددة السنوات متعددة الوكالات لإطار التعاون.

سيقوم المنسق المقيم للأمم المتحدة بتقييم أدوات البرمجة

4.5 خطط العمل المشتركة

المخرجات متعددة الوكالات من خلال مجموعات النتائج، وذلك بالتعاون مع آليات التنسيق الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وسيتم جمع خطط العمل ومراجعتها بالتشاور مع الشركاء الحكوميين المعنيين والجهات المعنية الأخرى الخارجية، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق القطاعية المناسبة. وسيصار إلى مراجعة خطط العمل المشتركة وحفظها وتحديثها على أساس دوري من قبل مجموعات النتائج لضمان استجابتها لأوضاع البلد واحتياجاته المتطورة، بما في ذلك من خلال عملية مراجعة الأداء السنوية مع اللجنة التوجيهية المشتركة. وستعرض خطط العمل المشتركة في منصة معلومات الأمم المتحدة UNINFO على شبكة الإنترنت لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة، فضلاً عن القيام بالرصد والإبلاغ بشكل جماعي بشأن التزامات إطار تعاون الأمم المتحدة (انظر الفصل 5 لمزيد من المعلومات).

سيتم تفعيل إطار الأمم المتحدة للتعاون من خلال وضع خطط عمل²⁸ مشتركة تصف النتائج المحددة التي يتعين تحقيقها وستكون بمثابة اتفاقي بين كيانات الأمم المتحدة وكل شريك منفذ بشأن استخدام الموارد، حسب الضرورة. وعند تنفيذ مبادرات البرامج، ستستخدم وكالات منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الحد الأدنى من الوثائق اللازمة، وإلى الحد الممكن، تحديداً إطار تعاون الأمم المتحدة الذي جرى التوقيع عليه وخطط العمل المشتركة أو الخاصة بكل وكالة ووثائق المشروع التي تم التوقيع عليها. ومع ذلك، وحسبما تقتضي الضرورة وحسبما هو مناسب، يمكن إعداد وثائق المشروع باستخدام، من بين جملة أمور، النص ذي الصلة الوارد ضمن إطار التعاون وضمن خطط العمل المشتركة أو الخاصة بكل وكالة و/أو وثائق المشروع.²⁹

ستساهم جميع كيانات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة المنفذة في العراق في وضع خطط عمل مشتركة على مستوى

4.6 استراتيجيات تسيير الأعمال الداعمة لإطار التعاون

المشتركة لتعزيز الفعالية ونجاعة التكلفة. استناداً إلى مبادئ الاعتراف المتبادل، ورضا العملاء، ونجاعة التكلفة، تهدف استراتيجية إجراءات تسيير الأعمال إلى الحد من الازدواجية، والاستفادة من قوة التفاوض المشتركة لدى الأمم المتحدة، وتحقيق أقصى قدر من الإقتصادات الحجمية، وخفض تكاليف المعاملات في جميع خطوط خدمتها المشتركة. وتشمل هذه الأمور الإدارة، والموارد البشرية، والمقرات.

تزود استراتيجية الأمم المتحدة لإجراءات تسيير الأعمال في العراق 2.0، فريق الأمم المتحدة القطري وفريق إدارة العمليات بإطار عمل توجيهي لوضع مبادرات استراتيجية وفعالة من حيث التكلفة لربط إجراءات تسيير الأعمال مع الاحتياجات والمتطلبات البرنامجية التي حددها إطار التعاون. وسيمكن هذا الأمر منظومة الأمم المتحدة من الاستفادة من الموارد الجماعية والقدرات العملية والخبرات المتوفرة لدى جميع كيانات الأمم المتحدة، مع القيام في الوقت نفسه بتوحيد عملية تقديم الخدمات

²⁸ وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان التي تبنت نهج «توحيد الأداء».

²⁹ وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستقوم هيئة التنسيق الحكومية بترشيح وكالة التعاون الحكومية المسؤولة بشكل مباشر عن مشاركة الحكومة في كل خطة عمل يساعد في وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الإشارة إلى «الشركاء» (الشركاء المنفذين) تعني «الوكالة (الوكالات) المنفذة» حتماً هو مستخدم في اتفاقية المساعدة الأساسية الموحدة. عندما يوجد العديد من الشركاء المنفذين المحددين في خطة العمل، سيتم تحديد الشركاء المنفذ الرئيسيين الذي سيكون مسؤولاً عن عقد الاجتماعات والتنسيق والرصد الشامل (للبرنامج والشؤون المالية) لجميع الشركاء المنفذين المحددين في خطة العمل لضمان توفير المدخلات وتنفيذ الأنشطة بطريقة متماسكة لتحقيق نتائج خطة العمل.

²⁷ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: إطار الإدارة والمساءلة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم، 15 أيلول 2021 (Management and Accountability Framework of the UN Development and Resident Coordinator System)

5.3 استعراض الأداء السنوي والابلاغ بشأن النتائج في العراق

سيتم ضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة دعماً لإطار الأمم المتحدة للتعاون عن طريق عملية مراجعة الأداء السنوية بالاشتراك مع اللجنة التوجيهية المشتركة.

ومن خلال مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، ستقوم الأمم المتحدة في العراق بإصدار تقرير سنوي عن نتائج عمل فريق الأمم المتحدة القطري في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التنفيذ السنوية، والذي سيقدم تقريراً عن التقدم المحرز من خطط العمل المشتركة للأمم المتحدة وإطار نتائج إطار التعاون للأمم المتحدة، وسيسلط تقرير النتائج الضوء على التدخلات الجماعية للأمم المتحدة لدعم نتائج إطار التعاون للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الإنجازات والمخاطر والتحديات والفرص والدروس المستفادة وأفضل الممارسات ومجالات التركيز الرئيسية لسنة التنفيذ اللاحقة.

وستساهم جميع كيانات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة المنفذة في العراق في استكمال تقرير النتائج. ولحد من الازدواجية وتكاليف المعاملات، ستسعى كيانات الأمم المتحدة إلى مواءمة دورات إعداد تقاريرها السنوية مع دورات إطار الأمم المتحدة للتعاون بحيث يمكن استخدام التقارير الخاصة بكل وكالة في تجميع تقرير النتائج. وسيعتمد تقرير النتائج

على التقارير المتعلقة بخطط العمل المشتركة على مستوى المحصلات في منصة معلومات الأمم المتحدة. وحيثما كان ذلك مناسباً وملئاً، سيستخدم تقرير النتائج التقارير القطاعية الوطنية والبيانات الإحصائية للمساعدة في تقييم التقدم المحرز في المجالات المواضيعية لبرمجة الأمم المتحدة خلال الفترة الزمنية المشمولة بالتقرير.

وسيتم مشاركة تقرير النتائج مع النظراء الوطنيين وتقديمه إليهم من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة لمراجعتها كجزء من عملية المراجعة السنوية. وبناءً على تقييم النتائج الواردة في تقرير النتائج والتحليل المحدث من خلال التحليل المشترك في العراق، ستحدد اللجنة التوجيهية المشتركة ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات على نظريات التغيير والأولويات والمحصلات والمخرجات الخاصة بإطار التعاون للأمم المتحدة لكي يتسنى للإطار ان يظل ذا صلة بالسياق والاحتياجات المتطورة.

بالإضافة إلى الشركاء الحكوميين، سيتم توزيع تقرير النتائج على الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الآخرين ذوي الصلة وإتاحته للجمهور عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لفريق الأمم المتحدة القطري في العراق ومن خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة للأمم المتحدة. وسيتم أيضاً استخدام تقرير النتائج لتوجيه مبادرات جمع الأموال المشتركة.

5.4 خطة التقييم

ستقوم الحكومة العراقية والأمم المتحدة، ووفقاً للمتطلبات، إجراء تقييم منتصف المدة وتقييم نهائي خارجي مستقل ومحايد لإطار الأمم المتحدة للتعاون في السنة قبل الأخيرة من التنفيذ.

وسيتم إجراء التقييم وفقاً للمبادئ التوجيهية لمكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة ومجموعة التقييم التابعة للأمم المتحدة حول تقييمات إطار التعاون للأمم المتحدة،³⁰ وسيضمن التقييم مجالات المساءلة ودعم التعلم وتوجيه القرارات المتعلقة بتصميم إطار التعاون اللاحق للأمم المتحدة. وسيعمل هذا التقييم بشكل منهجي على تقييم مساهمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من خلال التركيز على نتائج التنمية المحققة، فضلاً عن الفجوات والتداخلات الداخلية والخارجية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تحت إشراف فريق إدارة البرامج وفريق حكومي نظير ستقوم مجموعة عمل البيانات والرصد والتقييم بوضع الشروط المرجعية للتقييم النهائي التي تحدد نطاق التقييم وفقاً للقواعد والمعايير ذات الصلة بمثل عمليات التقييم هذه ونهج الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وستقوم مجموعة عمل البيانات

³⁰ مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم ومكتب التنسيق الإنمائي، إرشادات تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، (Guidelines for the Evaluation of the United Nations Sustainable Development Cooperation Framework)، أيلول 2021.

5. تحديثات التحليل المشترك في العراق وخطة الرصد والتقييم والتعلم

5.1 تحديث التحليل المشترك في العراق للأمم المتحدة

المقيمة وغير المقيمة العاملة في العراق عمليات مراجعة التحليل المشترك في العراق.

وحسب الضرورة، سيتم إجراء تحديثات إضافية في حالة حدوث تغييرات كبيرة في السياق القطري والبيئة التشغيلية التي قد تتطلب من منظومة الأمم المتحدة إجراء تعديلات أكثر موضوعية على مجالات الأولوية والتدخلات البرمجية. وسيتم استخدام التحليل المشترك المحدث في عملية المراجعة السنوية لإطار التعاون للأمم المتحدة لتنفيذ أي مراجعاتٍ ضرورية للمحصلات والمخرجات والاستجابات البرمجية المتوخاة (انظر القسم 3.5 لمزيد من المعلومات حول مراجعة الأداء السنوي).

استناداً إلى الإرشادات المنقحة التي نتجت عن إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم بشأن الجيل الجديد من أطر التعاون للأمم المتحدة، لم تعد التحليلات المشتركة في العراق مجرد ممارسة يتم القيام بها لمرة واحدة في خلال دورة البرنامج، ولكنها عملية مستمرة لضمان بقاء تدخلات الأمم المتحدة بارتباطٍ مع الاحتياجات والظروف المتجددة. وعلى هذا النحو، ستتم مراجعة التقييم المشترك في العراق على أساس سنوي لتحديث الأدلة الموجودة واعتماد البيانات الوطنية لبيان التغييرات في السياق والديناميكيات في البلد لضمان أن تظل الاستجابات البرمجية للأمم المتحدة واعية بالمخاطر ومناسبة وذات صلة وفعالية. وستدعم جميع كيانات الأمم المتحدة

5.2 رصد تنفيذ خطط العمل المشتركة

الرصد والتقييم والتعلم والمتكاملة والمتكيفة متعددة مجال الإحصاء والرصد والتقييم من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه بشكل أفضل. وبناءً على ذلك، ستبني الأمم المتحدة نهج بناء النظام لتعزيز القدرات والممارسات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها واستخدامها من قبل السلطات الوطنية والشركاء الآخرين حسب الضرورة.

وكما هو محدد في التحليل المشترك في العراق، فإن سياق العراق يجعله عرضة لمختلف عوامل الخطر المتعددة الأبعاد التي تهدد التقدم نحو الاستقرار والتنمية المستدامين والتخفيف من التأثير المحتمل على تنفيذ إطار التعاون للأمم المتحدة، ستقوم الأمم المتحدة بدمج تحليل المخاطر والتخطيط للطوارئ في تخطيط البرامج وتنفيذها. وسيستمر نهج إدارة المخاطر في البرمجة في الاسترشاد بالعمليات الدورية لأهمية البرامج لضمان استمرار الأمم المتحدة بتقديم الخدمات بطريقة واعية بالمخاطر وأمنة.

تعمل خطة الرصد والتقييم والتعلم المتكاملة والمتكيفة متعددة سنوات المرفقة بإطار الأمم المتحدة للتعاون (انظر المرفق الرابع) على تحديد أنشطة الرصد والتقييم المشتركة التي خططت لها الأمم المتحدة لتعزيز إدارتها القائمة على النتائج من خلال الرصد الجماعي والمنسق للتقدم المحرز نحو تحقيق نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون وأهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الخطة استراتيجيات لجمع البيانات المصنفة والرصد المشترك والمراجعات السنوية. وسيتم مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار التعاون للأمم المتحدة سنوياً، بما في ذلك من خلال مراجعات البرامج الدورية المشتركة وإعداد التقارير من خلال منصة معلومات الأمم المتحدة. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتقييم نتائج التدخلات المتعلقة بالنساء والفتيات وفقاً لخطة العمل على مستوى منظومة فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الفئات التي تعيش في ظروف هشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق تقارير مصنفة مقابل مؤشرات المحصلات والمخرجات.

ولتيسير وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة من قبل الحكومة والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، تعطي خطة

مصفوفة نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون

■ الأولوية الاستراتيجية 1:

تنمية اجتماعية شاملة

المحصلة 1: بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والأطفال والشباب والفئات في ظروف هشة، من تحسين فرص حصولهم على خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة ومتاحة وعادلة، بالإضافة إلى نظام حماية اجتماعية فعال يستجيب لاحتياجاتهم وقائم على حقوق الانسان.

الشركاء من الأمم المتحدة:

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

الشركاء الحكوميون:

وزارات (الزراعة، والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، والثقافة، والتربية، والبيئة، والمالية، والصحة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والداخلية، والعدل، والعمل والشؤون الاجتماعية، والتخطيط، والشباب والرياضة، والدائرة الوطنية للمرأة العراقية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء) وهيئة رعاية الطفولة؛ وهيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وهيئة المستشارين في رئاسة الوزراء، ولجان مجلس النواب ذات الصلة، والحكومات المحلية.

الشركاء الآخرون:

المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والشركاء المانحون، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمنظمات المدنية والتطوعية، والجهات الدينية، والشركاء الاجتماعيون (بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والنقابات المهنية، ومنظمات أصحاب العمل، والنقابات العمالية، وغيرها).

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:

- الهدف 1:** إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الغايات 1.1، 2.1، 3.1، 4.1)
- الهدف 2:** الجوع، تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة (الغايات 1.2، 2.2)
- الهدف 3:** ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار: (الغايات 1.3، 2.3، 3.3، 4.3، 7.3، 8.3، d.3، c.3)
- الهدف 4:** ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الغايات 1.4، 2.4، 6.4، 7.4، c4، a4)
- الهدف 5:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الغايات 2.5، 3.5، 6.5)
- الهدف 6:** ضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام. (الغايات 1.6، 2.6، 3.6، 4.6، 5.6، a6، b6)
- الهدف 10:** تقليص أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. (الغايات 2.10، 4.10)
- الهدف 11:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. (الغايات 1.11، 3.11، 4.11، 6.11، 7.11، a.11، 11.b)
- الهدف 16:** تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشاملة على جميع المستويات. (الغاية 9.16)
- الهدف 17:** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الغايات 14.17، 15.17، 16.17، 17.17، 18.17، 19.17).

الشركاء من الأمم المتحدة:

- 1) الانظمة الغذائية
2) الفجوة الرقمية والاتصال
3) الانظمة التعليمية
4) الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص عمل لائقة
5) التغير المناخي و التلوث وفقدان التنوع البيولوجي.

الأولويات ذات الصلة في خطة التنمية الوطنية:

- تطوير رأس المال البشري وبناء القدرات.
- التنمية المكانية التي تعزز الميزة التنافسية وتحقق التنمية في الريف.
- التحول الرقمي وأتمتة الانظمة.

المجال الموضوعي: الانظمة الصحية والتغذوية

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
1.1.1: أ: تغطية الأساسية (درجة مؤشر شمول خدمات التغطية الصحية الشاملة) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.8.3) الجهة المزودة للتقرير: منظمة الصحة العالمية	(56%) احصائية حياة الاحصاء ونظم معلومات الجغرافية	100/75	هيئة الاحصاء
1.1.1: ب: معدل وفيات المواليد (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.2.3) الجهة المزودة للتقرير: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	(13%) حياة الاحصاء ونظم معلومات الجغرافية	12 >	هيئة الاحصاء
1.1.1: ج: نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي يحصلن على حاجتهن من وسائل تنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة. (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.7.3)	73.6 لعام 2021	60%	المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق لعام 2021
1.1.1: د: نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 23 شهراً) والذين يتلقون الحد الأدنى من النظام الغذائي المتنوع. (بديل مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.2) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	45% (2022)	50%	دراسات استقصائية متعددة المؤشرات للمجموعات تجربتها (اليونيسيف)

المجال الموضوعي: التعليم الجيد

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
1.1.2: أ: نسبة الأطفال المسجلين في برنامج تعليمي للطفولة المبكرة أو الدراسة الابتدائية (نسبة معدلة حسب صافي الحاضرين) من الذين تقل أعمارهم عند بدء السنة الدراسية بسنة واحدة عن العمر الرسمي للقبول في المدارس الابتدائية. (بديل مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.2.4)	يفضل اعتماد مؤشر التنمية المستدامة 8.0 الاجمالي 7.7 الذكور 8.3 الاناث		وزارة التربية
1.1.2: ب: نسبة الأطفال في الصف الرابع الذين يحققون على الأقل أدنى مستوى من الكفاءة في الرياضيات (مصنفة حسب الجنس والعمر وحالة الإعاقة والمحافظة). (بديل مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	الثالث ابتدائي 91.5 السادس ابتدائي 73.9 الثالث متوسط 69.2		وزارة التربية بيانات عام 2021-2022 مستوى كفاءة في الرياضيات والقراءة
1.1.2: ج: نسبة معلمي المرحلة الابتدائية الذين يتلقون التطوير المهني المؤسسي المستمر (التدريب أثناء الخدمة). (بديل مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.4.ج)	24%		وزارة التربية بيانات عام 2021-2022 النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة (التدريب أثناء الخدمة)

مُخرجات الأولوية الاستراتيجية 1

المُخرج 1.1: يتم تقديم الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك النهج الصحي الموحد، والخدمات التغذوية بالقدرات والموارد والمعدات ويتم الاسترشاد بالسياسات والاستراتيجيات التي تتيح تقديم خدمات صحية وتغذوية سهلة المنال وذات نوعية جيدة.

المُخرج 1.2: تتعزز نظم إدارة التعليم لتتمكن من صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط قائمة على الأدلة ومن شأنها أن توسع فرص الحصول على تعليم جيد على نحو منصف وعلى كافة المستويات، كما يتيح للعاملين في مجال التعليم الاستفادة من القدرات والموارد والتسهيلات بشكل أفضل لتقديم تعليم جيد لكافة المتعلمين.

المُخرج 1.3: يُتاح لانظمة الحماية الاجتماعية قدرات وموارد مؤسسية أفضل، تُدعم بالسياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية التي من شأنها أن تُحسّن إتاحة الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة والمنصفة للجميع، ولا سيما الفئات السكانية التي تعيش في ظروف هشّة.

المُخرج 1.4: دعم تشكيل مؤسسات وطنية وتمكينها وتفعيلها لتوفير خدمات حماية شاملة للجميع وسهلة الوصول، وتكون قادرة على منع ومواجهة الانتهاكات المرتكبة ضد الفئات التي تعيش في ظروف هشّة، ولا سيما النساء والأطفال المعرضين للخطر.

المُخرج 1.5: تعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية لزيادة توفير المساكن واطئة الكلفة، وحماية المواقع الثقافية، وتحسين الحصول على الخدمات العامة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز البنية التحتية العامة.

المجال الموضوعي: الحماية الاجتماعية

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
1.3 أ: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (مصنفة حسب الجنس والعمر وحالة العمل والموقع الجغرافي (حضري/ ريفي) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: صندوق الأمم المتحدة للسكان	17.5% (2024)	13%	وزارة التخطيط/ هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية
1.3 ب: نسبة الرجال والنساء والأطفال من كافة الأعمار ممن يعيشون الفقر بكافة أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	يحدد لاحقاً	يحدد لاحقاً	المؤشر الوطني المتعدد الأبعاد للفقر ووزارة التخطيط/ هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية
1.3 ج: السكان المشمولون بإحدى منافع الحماية الاجتماعية على الأقل (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.1.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	المجموع: 41.77% (2022) (أ)الأشخاص ذوو الإعاقة الشديدة الذين يحصلون على منافع الحماية الاجتماعية للإعاقة: 31.9% (33.1) % ذكور و30.8% إناث (ب) الفئات التي تعيش في ظروف صعبة المشمولة بالمساعدة الاجتماعية: 28.9% (2022) (ج) السكان المشمولون ببرامج اجتماعي للحماية الصحية: 19.2% (2019) (د) نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء الضعفاء المشمولين بنظم الحماية الاجتماعية: 2.21% (تيسان 2024)	المجموع: 45% (أ) 39% (ب) 36% (ج) 25% (د) 93%	منظمة العمل الدولية منظمة العمل الدولية حول الحماية الصحية الاجتماعية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حول التغطية ذات الصلة باللاجئين
1.3 د: نفقات الحماية الاجتماعية العامة على: (أ) الحماية الاجتماعية (ب) الرعاية الصحية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (بديل مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.8) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة العمل الدولية	(أ) 5.2% (ب) 9.6%		هيئة الاحصاء

المجال الموضوعي: خدمات الحماية جرى دمج هذا المحور مع الحماية الاجتماعية

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
1.4 أ: نسبة النساء ضمن الفئة العمرية (20-24) عاماً ممن تزوجن أو ارتبطن بموجب عقد زواج غير مسجل قبل بلوغهن (15) عاماً وقبل بلوغهن (18) عاماً من العمر. (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.5) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان	25% (2021) تحت ال 18 عام 5.2% (2021) تحت ال 15 عام	23% 4%	صندوق الأمم المتحدة للسكان (المسح المتكامل الثاني) للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق (2021)
1.4 ب: نسبة الأطفال ضمن الفئة العمرية (1-14 عاماً) أو (1-17) عاماً ممن تعرضوا لأي سلوك عدائي (الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني و/أو الاعتداء الجنسي) من جانب مقدمي الرعاية في الشهر الماضي. (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.2.16) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: اليونسيف	80.9% (2018)	40%	هيئة الاحصاء

المجال الموضوعي: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
1.5 أ: نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.11) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	49.3% (2020)	43%	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
1.5 ب: نسبة السكان الذين يتمتعون (أ) بخدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة (ب) بخدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة آمنة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.6 و 1.2.6) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: اليونسيف	(أ) 59.7% (ريفية) 47.6% وحضرية 64.6% (ب) 37% (2022)	(أ) 80% (ب) 60%	منظمة الصحة العالمية واليونسيف
1.5 ج: نسبة (أ) المدارس (ب) مؤسسات الرعاية الصحية التي تتوفر فيها خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية (بديل مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.4.4 و 2.9.3) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: اليونسيف	(أ) 50% (2022) (ب) 48% (2021)	(أ) 75% (ب) 70%	اليونسيف

الأولوية الاستراتيجية 2:

تنمية اقتصادية مستدامة وسبل عيش وفرص عمل

المحصلة: 2 بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، من سبل عيش أكثر مرونة وفرص عمل لائقة نتيجة لتطور اقتصادي خضراء أكثر تنوعاً، وشمولاً واستدامة وإنصافاً.

الشركاء من الأمم المتحدة:

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومركز التجارة الدولية (ITC) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) واليونيسيف (UNICEF) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

الشركاء الحكوميون:

الوزارات: الزراعة والثقافة والسياحة والآثار والتربية والبيئة والمالية والتعليم العالي والبحث العلمي والصناعة والمعادن والعمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين والتخطيط والتجارة والموارد المائية والشباب والرياضة والهيئة الوطنية للاستثمار والدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي والحكومات المحلية.

الشركاء الآخرون:

المؤسسات المالية العالمية والوطنية والشركاء المانحون والشركاء الاجتماعيون (بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والنقابات المهنية، تنظيمات أصحاب العمل والنقابات العمالية، وغيرهم) المؤسسات الأكاديمية (بما في ذلك مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني)، المنظمات غير الحكومية العالمية والمحلية، المنظمات التي تقودها نساء وشباب.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:

- الهدف 1:** إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. (الغاية 4.1)
- الهدف 2:** إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة. (الغايات: 2.4، 4.2، 3.2، 4.1)
- الهدف 5:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. (الغايات 5.5، 5.5)
- الهدف 8:** تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتوظيف الكامل والمنتج، والعمل اللائق للجميع. (الغايات 1.8، 2.8، 3.8، 4.8، 7.8، 8.8، 9.8)
- الهدف 9:** إرساء بنى تحتية قادرة على مواجهة الأزمات، تشجيع التصنيع المستدام الشامل، وتعزيز الابتكار (الغايات 3.9، 4.9، 9.9)
- الهدف 10:** تقليص أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. (الغاية 10.1)
- الهدف 12:** ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. (الغايات 12.2، 12.1)
- الهدف 17:** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. (14.17، 15.17، 16.17، 17.17، 18.17، 19.17).

الشركاء من الأمم المتحدة:

- 1) النظم الغذائية،
2) الفجوة الرقمية والاتصال،
3) الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل اللائق،
4) التغيير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث.

أولويات خطة التنمية الوطنية ذات الصلة:

- التنوع الاقتصادي
- تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص
- الاستفادة من الشركات العالمية وجذب الاستثمار الاجنبي
- تحسين رأس المال البشري وبناء القدرات
- المكانية التي من شأنها أن تعزز الميزة النسبية وتحقق التنمية الريفية

المجال الموضوعي: الحوكمة الاقتصادية

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
2.1.1: مؤشر الابتكار العالمي (أ) بيئة تنظيمية و (ب) المستويات المتحققة في جودة الأنظمة التنظيمية. (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات تقديم التقارير: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	(أ) 100/1.50 (106 من جملة 132 بلداً) (ب) 100/6.10 (129 من جملة 132 بلداً) (2022)	(أ) 60/100 (ب) 20/100	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) (WIPO)
2.1.1: أنشطة تجارية نسائية ومؤشر سيادة القانون (0-100، الأعلى هو الأفضل) (يقيس كيف تؤثر اللوائح على الفرص الاقتصادية للمرأة). (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)	المجموع: 100/1.48 (2023) (قابلية النقل: 25؛ مكان العمل: 100؛ الدفع: 50؛ الرجات: 5؛ الأوبة: 20 زيادة الأعمال: 100؛ الأصول: 40؛ التقاعد: 50)	75/100	البنك الدولي (World Bank)

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
2.1.1: مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل، (ب) مستوى الإنجاز الخاص بمؤشر حقوق العمل (ج) مستوى الإنجاز الخاص بمؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال (المؤشر 2.8.8 المتعلق بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: المنظمة الدولية للعمل (ILO)	(أ) 10/2.7 (2022) (ب) 100/5.73 (2022) (ج) 5 (لا ضمان للقوق) (القياس من +1-5، الأقل هو الأفضل) (2023)	(أ) 5.4 (ب) 75 (ج) 4	أ. إحصاءات منظمة العمل الدولية ب. مركز أبحاث العمل ج. الاتحاد الدولي لنقابات العمال

المجال الموضوعي: تنمية القطاع الخاص

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
2.2.1: نسبة الموظفين العاملين في (أ) القطاع الخاص أو (ب) القطاع العام (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة العمل الدولية (ILO)	(أ) القطاع العام: 37.9% ذكور 33.7%؛ إناث 70.5%	(أ) 30% (ذكور 30%؛ إناث 70%) (ب) 69% (ذكور 65%؛ إناث 35%)	منظمة العمل الدولية (ILO)
2.2.2: نسبة الشركات التي تشير إلى (أ) الوصول إلى التمويل، (ب) التراخيص والتصاريح التجارية، (ج) الفساد باعتباره أكبر العقبات (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: مركز التجارة الدولية (ITC)	(أ) جميع الأحجام: 8.24% (صغير: 8.24% ومتوسط: 6.26% وكبير: 4.11%) (ب) جميع الأحجام: 4.11% (صغير: 9.12%؛ متوسط: 2.8%؛ كبير: 4.4%) (ج) جميع الأحجام: 6.14% (صغير: 6.14%؛ متوسط: 3.13%؛ كبير: 6.24%) (2022)	(أ) جميع الأحجام: 14% (صغير: 15%؛ متوسط: 18%؛ كبير: 4%) (ب) جميع الأحجام: 8% (صغير: 6%؛ متوسط: 5%؛ كبير: 2%) (ج) جميع الأحجام: 6.8% (صغير: 6.8%؛ متوسط: 3.7%؛ كبير: 6.10%)	مسوحات البنك الدولي للمؤسسات التجارية

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
2.2.2: نسبة الشركات ذات (أ) المشاركة النسائية في الملكية؛ (ب) ملكية بأغلبية نسائية؛ و (ج) المدير الأعلى سيدة (بدليل عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.5.5) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: هيئة الأمم المتحدة للمرأة	(أ) 3.8% (ب) 3% (ج) 1.6% (2022)	(أ) 5% (ب) 5% (ج) 3%	الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي للمؤسسات التجارية
2.2.2: نسبة العمالة غير الرسمية في إجمالي العمالة (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 8.3.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة العمل الدولية	67.6% (2021) (ذكور 70.5%؛ إناث 45.4%)	65% (ذكور 68%؛ إناث 42%)	قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية للإحصاءات العمالية، وهي مصدر شامل للبيانات الإحصائية المتعلقة بالعمالة والبطالة وظروف العمل، وتوفر معلومات مقارنة عبر البلدان والمواضيع المختلفة.

31 ملاحظة: من المحتمل أن تكون نسبة الموظفين العاملين في القطاع العام قد زادت منذ جمع بيانات الأساس في عام 2021. بناءً عليه، سيتم مراجعة وتحديث الأسس والأهداف لهذا المؤشر بعد الانتهاء من مسح قوى العمل في المستقبل.

المجال الموضوعي: قابلية التوظيف والمهارات

وسيلة التحقق	الهدف (نهاية 2029)	خط الأساس (السنة)	المؤشر
مسح القوى العاملة في العراق 2021 <small>(بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة مأخوذة من إحصائيات منظمة العمل الدولية)</small>	14% <small>(ذكور 12%؛ إناث 25%؛ شباب 30%)</small>	المجموع: 16.5% (2021) الرجال 14.7%؛ النساء 28.2%؛ الشباب 35.8% ذوي الإعاقة: 11% <small>(رجال: 9.9%؛ نساء: 19.6%)</small> 2021، و 13.5% في 2024	أ.3.2: معدلات البطالة حسب الجنس، والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.5.8) جهة/جهات الاتصال التي تفضل بالإبلاغ: منظمة العمل الدولية
الاستراتيجية الوطنية للتعليم في العراق (2021)؛ نظام معلومات إدارة التعليم بوزارة التربية وقواعد بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ ووزارة الشباب والرياضة الاتحادية؛ ووزارة الثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان العراق.	(أ) 169,000 (2031) <small>(معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم: 14% ذكور، و 13% إناث)</small>	(أ) 69,000 (2019/2018) (معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم: 7% ذكور، و 3% إناث)	ب.3.2: العدد الكلي للأشخاص المتخرجين من (أ) مراكز التدريب والتعليم الفني والمهني؛ (ب) برامج التدريب المهني غير الرسمية (سنويًا) (يبدل عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.3.4) جهة/جهات الاتصال التي تفضل بالإبلاغ: اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
مسح القوى العاملة في العراق 2021		تعديل تنسيق القيم 36.7% 22.1% ذكور 52.3% إناث	ج.3.2: نسبة الشباب (في الفئة العمرية 15-24 عاما) خارج منظومة التعليم والتوظيف والتدريب. (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.6.8)

مُخرجات الأولوية الاستراتيجية 1

- المخرج 2.1:** امتلاك مؤسسات الحكومة الاقتصادية والجهات المعنية مزيد من القدرات لإيجاد سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية من شأنهما تحفيز تنمية القطاع الخاص، لا سيما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في القطاعات الناشئة المستدامة وكثيفة العمالة مع التمسك بحقوق العمال.
- المخرج 2.2:** إمكانية حصول مشروعات القطاع الخاص لاسيما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وخاصة المشاريع، التي يقودها الشباب والنساء، على مزيد من الفرص في الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال الجيدة وخدمات تمويل وتكنولوجيات أفضل من شأنها تحسين أدائها وقدراتها التنافسية، وقدرتها على التكيف والاستمرارية.
- المخرج 2.3:** تحسين قدرات وموارد مؤسسات التدريب المهني وخدمات التوظيف والجهات المعنية بحيث يحصل الأشخاص، ولا سيما النساء والشباب، على التدريب والمهارات والخبرات ذات الصلة القائمة على الطلب والتي تلبي احتياجات سوق العمل الحالية والناشئة.

الأولوية الاستراتيجية 3:

القدرة على التكيف مع البيئة وتغير المناخ

المحصلة 3: بحلول عام 2029، يعيش الناس في العراق، وخصوصًا النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة او الضعيفة، في بيئة نظيفة وصحية وآمنة وقادرة على التكيف، ويتمتعون بقدرة متزايدة على التكيف تجاه تأثيرات تغير المناخ ومخاطر الكوارث.

الشركاء من الأمم المتحدة:

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واليونسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

الشركاء الحكوميون:

وزارات (الزراعة والثقافة والتربية والكهرباء والبيئة والمالية والخارجية والصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والإسكان والإعمار والبلديات والداخلية والعدل والصناعة والمعادن والعمل والشؤون الإجتماعية والنفط والتخطيط والنقل والموارد المائية والشباب والرياضة والدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء) وهيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وهيئة المستشارين في مجلس الوزراء وهيئة الوطنية للاستثمار واللجان البرلمانية ذات الصلة والبنك المركزي والحكومات المحلية.

الشركاء الآخرون:

التشكيلات والمنظمات البيئية الإقليمية والدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المحلية والمنظمات المدنية والتطوعية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء من الجهات المانحة والشركاء من القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيون والجهات الفاعلة في إدارة الموارد المائية.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:

- الهدف 1:** إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. (الغاية 5.1)
- الهدف 5:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. (الغايات 1.5، a.5)
- الهدف 6:** ضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام. (الغايات 3.6 و 4.6 و 5.6 و 6.6)
- الهدف 7:** ضمان الوصول إلى الطاقة المستدامة والميسورة للجميع. (الغايات 1.7، 2.7، 3.7، a.7)
- الهدف 11:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. (الغايات 4.11، 5.11، 6.11، b.11)
- الهدف 12:** ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. (الغايات 2.12، 4.12، 5.12، 8.12)
- الهدف 13:** اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ وآثاره. (الغايات 1.13، 2.13، 3.13)
- الهدف 15:** حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. (الغايات 1.15، 3.15، 5.15)
- الهدف 17:** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. (الغايات 14.17، 15.17، 16.17 و 17.17).

الشركاء من الأمم المتحدة:

- (1) الانظمة الغذائية.
(2) الحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها.
(3) الانظمة التربوية.
(4) التغير المناخي والتلوث وفقدان التنوع البيئي.

أولويات خطة التنمية الوطنية ذات الصلة:

- التكيف الإيجابي مع التغير المناخي.
- التنمية المكانية التي من شأنها أن تعزز الميزة التنافسية وتحقق التنمية في الريف

المجال الموضوعي: الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
3.1.أ: إثناء مؤشر المخاطر الناتجة عن تغير المناخ: درجة 32 انعدام القدرة على التكيف (مقياس من 0 إلى 10 وتصنيف المخاطر من منخفض جداً إلى مرتفع جداً) (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: مكتب المنسق المقيم	6.5 (عالي جداً) (2022)	6.2 (عالي)	6.2 (عالي) مركز المفوضية الأوروبية للمعارف المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث مؤشر مبادرة التكيف العالمي لجامعة نوتردام
3.1.ب: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن احتراق الوقود: (أ) الكلي و (ب) نصيب الفرد. (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	124.698 (أ) سيتوكروم ثاني أكسيد الكربون. (ب) 2.864 طن. (ب) 2.864 طن. (2021)	122.204 (أ) سيتوكروم ثاني أكسيد الكربون. (ب) 2.444 طن.	وكالة الطاقة الدولية: إتصالات وطنية
3.1.ج: نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي توليد الطاقة الكهربائية. (بديل عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.2.7) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	5% (معظمها من الطاقة الكهرومائية) (2022)	10% (الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية والهواء والنباتات)	الإبلاغ من قبل وزارة الكهرباء

المجال الموضوعي: الحماية البيئية وإدارة الموارد الطبيعية

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
3.2.أ: التقديرات الوطنية للنسبة المتوسطة في المناطق الرئيسية للتنوع البيولوجي الأرضي التي تغطيها المناطق المحمية (بديل مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.2.15) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة للبيئة	5.58% (2020)	50%	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: مراجعة الأداء وتقييم نظام التنفيذ

المجال الموضوعي: الاستخدام الكفوء للموارد المائية وإدارتها

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
3.3.أ: مقدار تنفيذ الإدارة للموارد المائية (0 - 100) (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5.6.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة للبيئة	44 (متوسط منخفض) (2023)	90-71 (عالي)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوابة بيانات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
3.3.ب: التغيير في كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت ³³ (مؤشر أهداف التنمية المستدام 1.4.6) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة الأغذية والزراعة	4.22 دولار/م. مكعب (2021)	7.50 دولار/م. مكعب (تقديرات الحكومة العراقية)	قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
3.3.ج: مستوى الجهد المائي: انحسار المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتوفرة. (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.4.6) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: منظمة الأغذية والزراعة	59.58% (2021)	53.62%	قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

³³ تقاس كفاءة استخدام المياه مثل نسبة القيمة المالية «بالدولار» المضافة إلى حجم المياه المستخدمة. ويُؤخذ في الاعتبار استخدام المياه من قبل جميع الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على الزراعة والصناعة وقطاعات الخدمات.

المجال الموضوعي: تقليل وإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
3.4.أ: عدد الأشخاص الذين نزحوا حديثاً في العراق بسبب الكوارث (سنوي) (بديل مؤشر أهداف التنمية المستدامة 11.5.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: المنظمة الدولية للهجرة	37,890 ترتبط جميعها بالجفاف	20,000	مصفوفة تعقب النزوح رصد النزوح الناجم عن تغير المناخ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر
3.4.ب: درجة مؤشر المخاطر العالمي (تتراوح القراءات من 0 - 100، الدرجة المنخفضة تعني خطورة مرتفعة) (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	الدرجة الكلية: 9.23 (2023) (الترتيب 193/63 بلد) التعرض: 1.72، الهشاشة: 49.55، الحساسية: 36.65، عدم القدرة على التكيف: 66.59، القدرات التكيفية: 49.85	الدرجة الكلية: 20	Bündnis Entwicklung Hilft, Ruhr University Bochum - معهد القانون الدولي لإحلال السلام وحل النزاعات
3.4.ج: وجود استراتيجية وطنية لتقليل من مخاطر الكوارث تتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (مؤشر أهداف التنمية المستدامة b.1.11) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	كلا (2004)		مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

مُخرجات الأولوية الاستراتيجية 3

- المخرج 3.1:** يتم تعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية على جميع المستويات لدعم تنفيذ التزامات العراق المرتبطة بالمناخ - بضمنها في مجالات التكيف والقدرة على التكيف والتخفيف والمالية.
- المخرج 3.2:** العمل على تعزيز المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية لحماية التنوع البيولوجي واستعادته وإدارة النظم البيئية ومعالجة التلوث البيئي.
- المخرج 3.3:** تزويد المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية والأفراد بالمعرفة والتكنولوجيا والمهارات لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية وإدارتها.
- المخرج 3.4:** تمتلك المؤسسات والمجتمعات المحلية على المستويين الوطني والمحلي قدرات وموارد مطورة للاستعداد لمخاطر الكوارث ومنعها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها في المناطق الحضرية والريفية.

الأولوية الاستراتيجية 4:

الحكومة الرشيدة وسيادة القانون

المحصلة 4: بحلول عام 2029، يستفيد الناس في العراق، وخصوصاً النساء والفتيات والشباب والفئات في ظروف هشة، من مؤسسات حكومية شفافة وقابلة للمساءلة وشاملة وفعالة تعزز الاستقرار وسيادة القانون

الشركاء من الأمم المتحدة:

المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للشباب والعمالة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الشركاء الحكوميون:

الوزارات (لاتصالات والبيئة والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين والتخطيط- مكتب رئيس الوزراء)، الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة النزاهة، مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان واللجان الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية ومنع التطرف العنيف والدائرة الوطنية للمرأة العراقية ومجلس الدولة وديوان الرقابة المالية.

الشركاء الآخرون:

مؤسسات العدل، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، والجهات ذات العلاقة المانحة.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:

الهدف 1: إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. (الغاية 4.1)

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. (الغايات 1.5، 2.5، 5.5، 5 ج)

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتوظيف الكامل والمنتج، والعمل اللائق للجميع. (الغاية 7.8)

الهدف 10: تقليص أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. (الغايات 2.10، 3.10، 7.10)

الهدف 16: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشاملة على جميع المستويات. (الغايات 1.16، 2.16، 3.16، 5.16، 6.16، 7.16، 10.16، 16 أ، 16 ب)

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. (الغايات 14.17، 15.17، 16.17، 18.17، 19.17).

الشركاء من الأمم المتحدة:

1) الفجوة الرقمية والاتصال

أولويات خطة التنمية الوطنية ذات الصلة:

- الحكم الرشيد
- التنمية المكانية التي من شأنها أن تعزز الميزة النسبية وتحقق التنمية الريفية
- التحول الرقمي وأتمتة الأنظمة

المجال الموضوعي: الحوكمة الشاملة والفعالة والخاضعة للمساءلة

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
4.1.1: نتائج مؤشرات الحوكمة العالمية (تتراوح الدرجات بين 2.5 و 2.5. الأعلى هو الأفضل) (بديل مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.7.16)	(أ) مكافحة الفساد: -1.21 (ب) فعالية الحكومة: -1.3 (ج) الاستقرار أو غياب العنف/الإرهاب: -2.5 (د) الجودة التنظيمية: -1.18 (هـ) سيادة القانون: -1.75 (و) إبداء الرأي والمساءلة: -0.95 (2022)	(أ) أكبر من -0.97 (ب) أكبر من -0.85 (ج) أكبر من -1.5 (د) أكبر من -0.89 (هـ) أكبر من -0.91 (و) أكبر من -0.2	البنك الدولي - مؤشرات الحوكمة العالمية
4.1.1.ب: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب الاتحادي وفي الحكومات المحلية. (مؤشر هدف التنمية المستدامة 5.5.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: هيئة الأمم المتحدة للمرأة	(أ) نسبة النساء في البرلمان: 28.9% (329/95) (ب) النساء في المناصب الوزارية: 13% (3/23) (2023)	(أ) 35% (ب) 25%	الاتحاد البرلماني الدولي
4.1.1.ج: الأطر القانونية التي تعزز وتنفذ وترصد المساواة بين الجنسين (نسبة الإجازة: 0 - 100) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 5.1.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: هيئة الأمم المتحدة للمرأة	المجال 1: الأطر القانونية الشاملة والحياة العامة: 45.5% المجال 2: الثاني: العنف ضد المرأة: 55.6% المجال 3: التوظيف والفوائد الاقتصادية: 70% المجال 4: الزواج والأسرة: 36.4% (2022)	المجال 1: 55% المجال 2: 60% المجال 3: 75% المجال 4: 45%	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
1.4.1.د: معدل المشاركة في الانتخابات الوطنية والمحلية (مصنفة حسب العمر والجنس). (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نسبة إقبال الناخبين: 43% (2022) 48% من الناخبين إناث و52% ذكور	60% في الانتخابات الوطنية المقبلة	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
1.4.1.هـ: أصناف الديمقراطية (أ) مؤشر التعددية المضافة ³⁴ ; (ب) مؤشر الحريات المدنية، و (ج) درجات مؤشر مشاركة المجتمع المدني (تتراوح من 0-1. الأعلى هو الأفضل) (بديل لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 17.17.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ:	(أ) 0.62 (ب) 0.49 (ج) 0.61 (2023)	(أ) 0.85 (ب) 0.70 (ج) 0.85	أصناف الديمقراطية
4.1.1.و: قاعدة معارف الأمم المتحدة بشأن الحوكمة الإلكترونية (أ) مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية و(ب) درجات مؤشر المشاركة الإلكترونية (تتراوح الدرجات بين 0 و 1. الأعلى هو الأفضل) (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	(أ) 0.43830 (المرتبة 146 من 193 دولة) (2022) (ب) 0.21590 (المرتبة 153 من 193 دولة)	(أ) 0.60 (المرتبة 110 من 193 دولة) (ب) 0.45 (المرتبة 120 من 193 دولة)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة
4.1.1.ز: نتيجة مؤشر الأداء الإحصائي الوطني. (بديل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 17.18.2 و 17.18.3) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: صندوق الأمم المتحدة للسكان	100/56.3 (2022)	100/65	البنك الدولي - مؤشرات الأداء الإحصائي
4.1.1.ح: درجة المؤشر العالمي لحرية الصحافة (بديل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 16.10.1 و 16.10.2) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: اليونسكو	100/25.48 (المرتبة 169 من أصل 180 دولة) (2024)	100/44	مراسلون بلا حدود

³⁴ يقاس مدى تحقيق المبدأ الانتخابي للديمقراطية، ومن المفترض أن يتحقق ذلك عندما يكون الاقتراع واسع النطاق وأن تتمكن المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من العمل بحرية وأن تكون الانتخابات نظيفة ولا يشوبها أي تزوير أو مخالفات منهجية وأن ويتم اختيار الرئيس التنفيذي للبلد بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الانتخابات.

المجال الموضوعي: الاستقرار والتماسك المجتمعي

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
أ.4.4: عدد النازحين في العراق (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: المنظمة الدولية للهجرة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة	1,263,847 (كانون الأول 2023) (341,555 أسرة)	0	مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة؛ وزارة الهجرة والمهجرين

مُخرجات الأولوية الاستراتيجية 3

- المُخرج 4.1:** مؤسسات الحوكمة والرقابة على جميع المستويات أكثر شمولاً وفعالية ومساعدة وقدرة على أداء وظائفها بشكل أفضل لصالح السكان، وفقاً لأطر التشريعية القائمة على الأدلة والتي تلبّي المعايير الدولية للقواعد والمعايير.
- المُخرج 4.2:** تتمتع مؤسسات قطاع العدل التي تركز على الناس بمزيد من الموارد والفاعلية والقدرة على دعم الاستقرار ودعم سيادة القانون، بما في ذلك من خلال تحسين وصول الجميع إلى العدالة، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية.
- المُخرج 4.3:** تعزيز التحول الرقمي وجودة الخدمات.
- المُخرج 4.4:** تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي الشامل والتشاركي.

المجال الموضوعي: العدالة وسيادة القانون

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
أ.4.2: نسبة أعضاء المجتمع الذين يقرون بتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الشرطة. مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة نقطة الاتصال المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)	83.5% (2022)	85%	استطلاع الرأي العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتنسيق مع وزارة الداخلية
ب.4.2: نسبة أعضاء المجتمع الذين يعثرون عن رضاهم عن خدمات العدالة. مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة نقطة الاتصال المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)	87.5% (2022)	89%	استطلاع الرأي العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتنسيق مع وزارة العدل
ج.4.2: عدد حالات تهريب المخدرات المكتشفة من قبل السلطات الوطنية الرئيسية. مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة نقطة الاتصال المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)	14,029 (2023)	يؤكد لاحقاً	مديرية مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية

المجال الموضوعي:

المؤشر	خط الأساس (السنة)	الهدف (نهاية 2029)	وسيلة التحقق
(مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.16) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ:			
ب.4.3: مدى توافق الإطار القانوني الوطني مع اتفاقية اللاجئين لعام 1951 و/أو بروتوكولها لعام 1967 (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	65 (2023) %	100%	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نشر وشن قانون جديد للاجئين من قبل جمهورية العراق الاتحادي، أداة تقييم أهداف التنمية المستدامة، إطار مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
ج.4.4: ب.4.4: نسبة المواطنين العراقيين الذين يحق لهم الحصول على الجنسية العراقية بموجب القانون المحلي والذين تم تأمين وثائق هويتهم الوطنية (مؤشر لا يتعلق بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	92 (2023) %	100%	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيانات التسجيل الحكومية
د.4.3: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل مواليدهم لدى سلطة مدنية، حسب العمر (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.9.1) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: اليونيسف	99.8% 5.6% من المسجلين لا يملكون شهادة ميلاد	99.9% 3% من المسجلين لا يملكون شهادة ميلاد)	
هـ.4.3: مخصصات ميزانية الحكومة الاتحادية العراقية للأنشطة التشغيلية لمكافحة الألقام (سنوياً) (مؤشر غير مرتبط بأهداف التنمية المستدامة) جهة/جهات الاتصال التي تضطلع بالإبلاغ: دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام	30 مليار دينار عراقي (22 مليون دولار أمريكي) (2023)	30 مليار دينار 22 مليون دولار أمريكي	محاضر الاجتماعات والتقارير

الملحق 2 الاحكام القانونية

(2) قبول أي منظمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاختصاص القضائي لمحاكم أي بلد على المنازعات الناشئة عن إطار التعاون هذا.

سواء بموجب الاتفاقية العامة أو اتفاقية الوكالات المتخصصة أو اتفاقيات الأمم المتحدة أو غير ذلك ولا يجوز تفسير أو تطبيق أي أحكام من إطار التعاون هذا بطريقة أو إلى حد لا يتفق مع هذه الامتيازات والحصانات.

6. دون مساس باتفاقيات الأمم المتحدة، تكون الحكومة مسؤولة عن معالجة أي مطالبات قد ترفعها أطراف ثالثة ضد أي من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومسؤوليها أو خبراءها القائمين بمهمة أو غيرهم من الأشخاص الذين يؤديون خدمات نيابة عنها وتبرئهم من أي مطالبات ومسؤوليات ناجمة عن العمليات في إطار التعاون، إلا إذا كانت الحكومة ومنظمة (منظمات) منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة تتفق بشكل متبادل على أن هذه المطالبات والمسؤوليات تنشأ عن إهمال جسيم أو سوء سلوك من جانب منظمة منظومة الأمم المتحدة أو مسؤوليها أو الأشخاص الذين يؤديون خدمات.

7. لا يعتبر أي شيء في إطار التعاون هذا أو يتعلق به:

(1) التنازل، صراحة أو ضمناً عن امتيازات وحصانات أي منظمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أو

(د) وقعت الحكومة و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) اتفاقية تعاون أساسية في 30 يونيو 2017.

(هـ) وقعت الحكومة و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، اتفاقية لإنشاء ممثلية للمنظمة في العراق، في 7 ابريل /نيسان 1979.

(و) أبرمت الحكومة ومنظمة العمل الدولية اتفاقية موحدة بشأن المساعدة الفنية في 19 يونيو/ حزيران 1960 تم تعديلها في 1 ديسمبر/كانون الأول 1965.

(ز) وقعت الحكومة ومنظمة الصحة العالمية اتفاقية أساسية في 18 أكتوبر 1961.

(ح) أبرمت الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة اتفاقية تعاون في 3 ديسمبر/ كانون الأول 2009.

(ط) فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإن اتفاق المساعدة الأساسية الموحدة المبرم بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1976 يطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على أنشطة المكتب وموظفيه.

3. فيما يتعلق بجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: تقدم المساعدة إلى الحكومة وتقدم وتستقبل وفقاً للقرارات والمقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة والمعمول بها لكل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

4. الحصانات والامتيازات:

أولاً: مراعاة الامتيازات والحصانات والاعفاءات الواردة في الاتفاقية العامة واتفاقية الوكالات المتخصصة واتفاقيات الأمم المتحدة ولا يعتبر إطار التعاون هذا بمثابة إنشاء أي حصانات جديدة.

ثانياً: تسري أحكام الاتفاقية العامة واتفاقية الوكالات المتخصصة واتفاقيات الأمم المتحدة بما في ذلك نظام المسؤولية الواجب التطبيق ان وجد، على كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممتلكاتها وصناديقها واصلوها و موظفيها.

5. يحق لمتطوعي الأمم المتحدة الذين يؤديون خدمات نيابة عن إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التمتع بالامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي منظمة منظومة الأمم المتحدة.

1. حيث أن حكومة العراق ("الحكومة") قد أبرمت الاتفاقيات المدرجة أدناه مع الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها وهيئاتها الفرعية الأخرى، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ("مؤسسات منظومة الأمم المتحدة") التي تنطبق على أنشطتها البرنامجية في العراق ("اتفاقيات الأمم المتحدة") بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام ("إطار التعاون")؛

2. وحيث أن اتفاقيات الأمم المتحدة إلى جانب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة في 13 شباط/ فبراير 1946 ("الاتفاقية العامة") و/أو اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها المؤرخة في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 ("اتفاقية الوكالات المتخصصة")، تشكل الأساس القانوني الأساسي القائم للعلاقة بين الحكومة وكل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم البلد في تنفيذ اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، تشكل الأساس القانوني الأساسي القائم للعلاقة بين الحكومة وكل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم البلد في تنفيذ اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، حسب الاقتضاء. إطار التعاون، ولا يخل بأي صكوك قانونية أخرى قد تبرمها الحكومة، بما في ذلك الاتفاقيات الإضافية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لغرض انشطتها في البلد:

(أ) أبرمت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية أساسية ("اتفاقية المساعدة الأساسية الموحدة" أو "SBAA")، لتنظيم المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلاد وقّعها الطرفان في 2 أكتوبر 1976 وبشكل إطار التعاون هذا جنباً إلى جنب مع خطة عمل مجموعة النتائج المشتركة (التي تشكل جزءاً من إطار التعاون هذا ويتم تضمينها هنا بالاحالة)، معاً وثيقة مشروع على النحو المشار إليه في الاتفاق الفرعي للتعاون التعاوني. وسيوقع الشريك المنفذ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً للمشروع يتضمن الترتيبات المحددة لكل مشروع بالإضافة إلى وثيقة المشروع ذات الصلة.

(ب) وقعت الحكومة و منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اتفاقية تعاون أساسي (BCA) في 11 ابريل 1984.

(ج) وقعت الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي اتفاقاً أساسياً بشأن المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في 6 أيار/ مايو 1968.

النهج المنسق في التحويلات النقدية

لشؤون اللاجئين أو منظمة الصحة العالمية) بنتائج كل عملية من عمليات التدقيق. وفضلاً عن ذلك، يقوم كل شريك منفذ بما يلي:

- استلام ومراجعة تقرير التدقيق الذي يصدره المدققون.
- تقديم بيان قبول أو رفض في الوقت المناسب لأي توصية تدقيق إلى الوكالة الأممية التي قدمت الأموال (وعندما يتم تحديد المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات لإجراء عمليات التدقيق، إضافة إلى المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات (SAI) لكي يتمكن المدققون من تضمين هذه البيانات في تقرير التدقيق النهائي الذي يصدره قبل تقديمه إلى الوكالة الأممية.
- العمل في الوقت المناسب على معالجة توصيات التدقيق التي تم قبولها.

تقديم تقرير إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات التدقيق التي تم قبولها (وعندما يتم تحديد المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات لإجراء عمليات التدقيق، إضافة إلى المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات (SAI)، على أساس فصلي (أو وفقاً لم تم الاتفاق عليه محلياً).

وستقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بتكليف شركات تدقيق أهلية بإجراء عمليات التدقيق.

يوافق الشركاء المنفذون على التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لرصد جميع الأنشطة المدعومة بالتحويلات المالية ويقوم هؤلاء المنفذون بتيسير الوصول إلى السجلات المالية ذات الصلة والأفراد المعنيين بإدارة الأموال التي تقدمها وكالات منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، يوافق الشركاء المنفذون على ما يلي:

1. مراجعات دورية ميدانية وعمليات تفتيش مفاجئة لسجلاتهم المالية تجربها وكالات منظومة الأمم المتحدة أو ممثلها، حسب الاقتضاء، ووفقاً لما هو محدد في بنود محددة في وثائق العمل/العقود الخاصة بهم مع الوكالات الأممية.
2. الرصد البرامجي للأنشطة التي تتبع معايير وكالات منظومة الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية للزيارات الموقعية والرصد الميداني.
3. عمليات تدقيق خاصة أو مقرر سلفاً. على كل منظمة أممية، بالتعاون مع سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة (عند الرغبة و بالتشاور مع الوزارة المنسقة المعنية) وضع خطة تدقيق سنوية، يتم فيها منح الأولوية لعمليات التدقيق لشركاء منفيذين حصلوا على مساعدات بمبالغ مالية كبيرة من قبل وكالات أممية، وأولئك الذين تتطلب قدراتهم في الإدارة المالية تعزيزاً.

اتفق عليه في خطط العمل حصراً.

ينبغي أن تستخدم المبالغ النقدية التي يتلقاها الشركاء المنفيذين الحكوميين ومنظمات وطنية غير حكومية وفق اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية المعتمدة بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتحديداً بما يضمن إنفاق المبالغ النقدية على الأنشطة وفق ما تم الاتفاق عليه في خطط العمل، وضمان تقديم التقارير الخاصة بتوظيف جميع الأموال المقدمة إلى الوكالة الأممية المعنية في غضون ستة أشهر من تاريخ استلام الأموال. وفي حال عدم توافق أي من اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية مع المعايير الدولية، فإنه سيتم تطبيق اللوائح والسياسات والإجراءات المالية الخاصة بالوكالة الأممية وغيرها من القواعد ذات الصلة.

وفي حال كان الشركاء المنفيذين هم منظمات غير حكومية / منظمات مجتمع مدني دولية أو منظمة حكومية دولية، فيتم استخدام الأموال المستلمة وفقاً للمعايير الدولية وبالأخص ضمان أن يتم إنفاق الأموال على الأنشطة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في خطط العمل، وضمان تقديم تقارير عن الاستخدام الكامل لجميع الأموال المستلمة إلى الوكالة الأممية المعنية في غضون ستة أشهر بعد استلام الأموال.

ولتيسير عمليات تدقيق الحسابات المقررة والخاصة، يقوم كل شريك منفذ يتلقى أموالاً من إحدى منظمات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي أو منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة العمل الدولية أو المنظمة الدولية للهجرة أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو منظمة الصحة العالمية) بتأمين الوكالة الأممية أو ممثلها من الوصول في الوقت المناسب إلى ما يلي:

- جميع السجلات المالية التي تشكل سجل المعاملات الخاص بتحويلات الأموال التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة، مصحوبة بالوثائق ذات الصلة.
- جميع الوثائق ذات الصلة والأفراد المرتبطين بعمل هيكلية الرقابة الداخلية الخاصة بالشريك المنفذ التي مرت عبرها التحويلات المالية.

ويتم إبلاغ الشريك المنفذ والوكالة الأممية (برنامج الأغذية العالمي أو منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة العمل الدولية أو المنظمة الدولية للهجرة أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مفوضية الأمم المتحدة

الأمم المتحدة، بإجراء مثل هذا التقييم، يشارك فيه الشريك المنفذ. ومن الممكن أن يشارك الشريك المنفذ في اختيار الخبير الاستشاري.

من الممكن أن يتم تنقيح طرائق التحويل النقدي وحجم تسديدات النفقات ونطاق أنشطة الضمان وتواترها أثناء فترة تنفيذ البرنامج بناءً على نتائج رصد البرنامج ورصد النفقات وعمليات الإبلاغ والتدقيق.

في حال وجود عمليات تحويل نقدي مباشر أو سداد، تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بإخطار الشريك المنفذ بالمبلغ الذي صادقت عليه وكالات منظومة الأمم المتحدة وتقوم الوكالات بصرف الأموال للشريك المنفذ ضمن عدد الأيام الذي يتوافق مع المبادئ التوجيهية لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

في حال وجود دفع مباشر للموردين أو أطراف أخرى فيما يتعلق بالتزامات تكديدها الشركاء المنفذون على أساس طلبات موقعة من قبل المسؤول المكلف لدى الشريك المنفذ، أو للموردين أو أطراف أخرى فيما يتعلق بالتزامات تكديدها وكالات منظومة الأمم المتحدة دعماً لأنشطة جرى الاتفاق عليها مع الشركاء المنفيذين، فيتوجب على وكالات منظومة الأمم المتحدة الشروع بالسداد ضمن عدد الأيام بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

لا تترتب أي مسؤولية مباشرة على وكالات منظومة الأمم المتحدة بموجب الترتيبات التعاقدية التي تم الاتفاق عليها من قبل الشريك المنفذ والمورد التابع لطرف ثالث.

في حالة قيام وكالات منظومة الأمم المتحدة ووكالة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتوفير المبالغ النقدية لنفس الشريك المنفذ، فيتم في هذه الحالة إجراء عمليات رصد البرنامج والرصد والتدقيق الماليين بشكل مشترك أو أن يتم تنسيقها مع تلك الوكالات الأممية.

يعتمد الشركاء المنفذون تقرير قياسي خاص بالإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، والذي يعكس خطوط الأنشطة في خطة العمل، لطلب صرف الأموال، أو لضمان الاتفاق بقيام الوكالة الأممية المعنية بالتسديد أو الدفع المباشر للنفقات التي جرى التخطيط لها. ويقوم الشركاء المنفيذين باستخدام الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق لتقديم تقارير عن توظيف المبالغ النقدية المستلمة. على الشريك المنفذ تسمية المسؤول المكلف المخول لتقديم تفاصيل الحساب وطلب المبالغ النقدية والمصادقة على استخدامها. يصادق المسؤول المكلف التابع للشريك المنفذ على الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.

يجب أن يتم إنفاق المبالغ النقدية التي تم تحويلها إلى الشركاء المنفيذين على الغرض من الأنشطة وضمن الجدول الزمني وفق ما

ينطبق هذا القسم على وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تعتمد إجراءات النهج المنسق في التحويلات النقدية، وتحديداً برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة³⁵، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية.

ان جميع التحويلات النقدية التي ترسل إلى شريك منفذ تستند إلى خطط عمل³⁶ تم الاتفاق عليها من قبل كل من الشريك المنفذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

يمكن إجراء التحويلات النقدية الخاصة بالأنشطة المذكورة في خطط العمل من قبل وكالات منظومة الأمم المتحدة بالاعتماد على الطرائق التالية:

1. مبالغ نقدية تحول بشكل مباشر إلى الشريك المنفذ:
 - أ. قبل بدء الأنشطة (تحويل نقدي مباشر)،
 - ب. بعد إنجاز الأنشطة (سداد).
2. تسديد مباشر للموردين أو أطراف أخرى مقابل التزامات تكديدها الشركاء المنفذون على أساس طلبات موقعة من قبل المسؤول المكلف لدى الشريك المنفذ.
3. مدفوعات مباشرة للموردين أو الأطراف الأخرى مقابل التزامات تكديدها وكالات منظومة الأمم المتحدة دعماً للأنشطة المتفق عليها مع الشركاء المنفيذين.

يتم طلب التحويلات النقدية المباشرة وإطلاقها وفق فترات تنفيذ البرنامج بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر. ويتم طلب وصرف تسديدات النفقات المصادق عليها مسبقاً فصلياً أو بعد إنجاز الأنشطة. ان وكالات منظومة الأمم المتحدة غير ملزمة بتسديد النفقات التي تحملها الشريك المنفذ بما يفوق المبالغ المأذون بها.

بعد إنجاز أي نشاط، ينبغي إرجاع أي رصيد متبقي من الأموال أو أن يتم برمجته بموجب اتفاق متبادل بين الشريك المنفذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

قد تعتمد طرائق التحويل النقدي وحجم المدفوعات ونطاق أنشطة الضمان وتواترها على النتائج التي تخلص إليها مراجعة القدرة على الإدارة المالية العامة فيما لو كان الشريك المنفذ جهة حكومية، وعلى تقييم تجربته قدرات الإدارة المالية لشريك منفذ غير تابع للأمم المتحدة.³⁷ من الممكن أن يقوم خبير استشاري مؤهل، على سبيل المثال شركة للمحاسبة العامة، يتم اختيارها من قبل وكالات منظومة

³⁵ ان السياسة العامة والوسائل المعتمدة في منظمة الأغذية والزراعة في تحويل الأموال إلى الشركاء المنفيذين/التشغيليين (MS701/OPIM) تتماشى مع الإطار الخاص بالنهج المنسق في التحويلات النقدية.

³⁶ يرجى الاطلاع على مجاميع النتائج أو خطط العمل السنوية أو تلك التي تغطي كل سنتين أو المتعددة السنوات.

³⁷ لأغراض هذه البنود، فإن مصطلح «الأمم المتحدة» يشمل المؤسسات المالية الدولية.

الملحق 4

خطة الرصد والتقييم والتعلم

2029	2028	2027	2026	2025	المساهمون/الدعم	القيادة	التواتر	الهدف	وصف الأنشطة
●	●	●	●	●	مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها	فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج، مكتب المنسق المقيم	سنوياً	إعداد تقرير بشأن النتائج المتحققة في سنوياً ظل إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون	صياغة تقرير أمني سنوي عن النتائج
●	●	●	●	●	مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	مجاميع النتائج، فريق إدارة البرامج	سنوياً/حسب الحاجة	مراجعة التقدم المحرز في إطار المخرجات الفرعية الخاصة بالوكالة والمشاركة بين الوكالات لكل مجال من مجالات المحصلات، بما يتضمن إثراء عملية الإبلاغ الخاص بنتائج الأمم المتحدة السنوي.	مراجعة التقدم المحرز في إطار خطة العمل المشتركة
●	●	●	●	●	فريق الأمم المتحدة القطري، فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج	اللجنة التوجيهية المشتركة	سنوياً	تقييم التقدم المحرز في ضوء تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون وخطط العمل المشتركة وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الفضلى واقتراح أي تعديلات على الإطار وأو خطط العمل.	إجراء مراجعة الأداء للجنة التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة والحكومة لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون
●	●	●	●	●	كيانات الأمم المتحدة المنفذة	فريق التقييم المستقل	نهاية المدة	تعبق التقدم وتقييم فاعلية الأنشطة وتوليد الدروس المُستفادة ورفع مستوى المساءلة لإثراء البرامج المستقبلية المشتركة.	تقييم مستقل لبرامج الأمم المتحدة المشتركة
●	●	●	●	●	كيانات الأمم المتحدة المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	فريق التقييم المستقل	السنة قبل الأخيرة لدورات برامج الوكالات	ضمان مساهلة إسهام كل وكالة في تنمية العراق وكذلك إسهاماتها في محصلات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون وإبراز الدروس المستفادة.	تقييم أدوات إعداد البرامج القطرية الخاصة بالوكالات وفقاً لسياسات التقييم المعتمدة في كل وكالة.
●	●	●	●	●	الجانب الحكومي مكتب المنسق المقيم، فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج، مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها	فريق التقييم المستقل	بعد مرور منتصف مدة الإطار والسنة قبل الأخيرة لإطار التعاون	ضمان مساهلة منظومة الأمم المتحدة فيما يخص مساهمتها الجماعية في تحقيق العراق لأهداف التنمية المستدامة وكذلك توحيد الدروس المستنبطة لإطار عمل الأمم المتحدة التالي.	إجراء تقييم مستقل لإطار عمل الأمم المتحدة ومنتصف المدة وتقييم نهائي
التعلم									
●	●	●	●	●	مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها	فريق إدارة البرامج، اللجنة التوجيهية المعنية بالتقييم	السنة قبل الأخيرة لإطار التعاون	ضمان تنفيذ توصيات التقييم، تحسين كفاءة وفاعلية الفريق القطري للأمم المتحدة.	إدارة التقييم والاستجابة وخطة العمل لما بعد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون
●	●	●	●	●	مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	مكتب المنسق المقيم	السنة الأولى من التنفيذ و/أو حسب الحاجة	ضمان الفهم الدقيق لمتطلبات إعداد التقارير والطرائق المرتبطة به باستخدام منصة معلومات الأمم المتحدة	تدريب فني لأعضاء ورؤساء مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها ومجموعة النتائج حول منصة معلومات الأمم المتحدة
●	●	●	●	●	فريق العمل المعني برصد البيانات وتقييمها	مكتب المنسق المقيم، رئيس فريق العمل المعني برصد البيانات وتقييمها	سنوياً أو حسب الحاجة	لضمان ان البيانات اللازمة لتقديم تقارير عن مؤشرات إطار التعاون التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية قد جمعت وفق ما هو مخطط وأنه جرى تقييم التقدم المحرز في ضوء المؤشرات بدقة.	تدريب فني مشترك لمجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها حول المبادئ التوجيهية الخاصة بأساليب الرصد
●	●	●	●	●	فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج، مكتب المنسق المقيم	فريق العمل المعني برصد البيانات وتقييمها	سنوياً	تحسين الأداء من خلال ضمان تبادل الدروس المستنبطة والممارسات الفضلى مع الوكالات وأصحاب المصلحة الرئيسيين وإدراجها في دورة البرامج.	إنشاء آلية تعلم لتوثيق وتحليل وتبادل الدروس المُستفادة و الناشئة طيلة دورة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون.
●	●	●	●	●	مكتب المنسق المقيم	فريق العمل المعني برصد البيانات وتقييمها	السنة الأولى من التنفيذ	لضمان استجابة أممية متسقة بشأن جمع البيانات والتحليل واستخدام الدلة لإثراء السياسات والبرامج لرصد البيانات وتقييمها.	إنشاء استراتيجية خاصة ببيانات الأمم المتحدة والرصد والتقييم والتعلم، وإعداد خطة مقدرة التكاليف لرصد البيانات وتقييمها.

2029	2028	2027	2026	2025	المساهمون/الدعم	القيادة	التواتر	الهدف	وصف الأنشطة
●	●	●	●	●	فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج	مكتب المنسق المقيم	سنوي	تحديث البيانات (تشمل البيانات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة) ومراجعة وتقييم التغيرات في السياق القطري لضمان بقاء إطار تعاون الأمم المتحدة ذي صلة ومستجيب للاحتياجات الوطنية.	تحديث التحليل المشترك في العراق بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة
●	●	●	●	●	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فريق إدارة البرامج، مجاميع العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها	مكتب المنسق المقيم، فريق العمل المعني بأهداف التنمية المستدامة	متى/ فيما لو تم التخطيط له	دعم تقييم العراق للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، ضمان إسهام التحليل المشترك في العراق لتحليل أهداف التنمية المستدامة في المراجعة الوطنية الطوعية	دعم المراجعات الوطنية الطوعية السنوية
●	●	●	●	●	فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج، مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	الوكالات الأممية ذات الصلة	حسب الحاجة	لدعم إنشاء وتعزيز منظومة وطنية لإدارة المعلومات (مثل نظام إدارة المعلومات الصحية على مستوى الأفضية ونظام إدارة المعلومات التربوية).	دعم النظراء الحكوميين والوطنيين لتمكينهم من القيام بعمليات جمع البيانات في مختلف القطاعات المواضيعية.
●	●	●	●	●	فريق إدارة البرامج، مجاميع النتائج، مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	الوكالات الأممية ذات الصلة	حسب الحاجة	لتعزيز توليد الأدلة لإثراء تنفيذ إطار تعاون الأمم المتحدة	إجراء بحث وتقييمات منسقة ودراسات خاصة وتشخيصات.
●	●	●	●	●	فريق إدارة البرامج، مجاميع العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	مكتب المنسق المقيم، مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها	يتم تحديثها فصلياً	إعداد ملف شامل لإثراء التخطيط التنموي وإعداد السياسات العامة المستقبلية يشمل الكيانات الأممية والحكومية المعنية.	إعداد وتحديث فهرس الدراسات البحثية والبيانات والتحليلات والتقارير التقييمية المتوفرة، الخ.
التخطيط والرصد									
●	●	●	●	●	فريق إدارة البرامج، مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	مجاميع النتائج	كل سنتين لتحديث خطط العمل المشتركة	وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون موضع التنفيذ وتحديد فرص تعزيز التعاون بين عدة وكالات كإبرامج المشتركة.	صياغة وتحديث خطة عمل مشتركة
●	●	●	●	●	أعضاء مجاميع النتائج، فريق إدارة البرامج، مكتب المنسق المقيم	رؤساء مجاميع النتائج	كل شهرين	مناقشة التقدم والتحديات والفرص والدروس المكتسبة فضلاً عن كيفية تعديل تنفيذ خطة العمل المشتركة.	عقد اجتماعات مجاميع النتائج
●	●	●	●	●	مجاميع النتائج، مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها، مكتب المنسق المقيم	فريق إدارة البرامج	سنوياً	تقديم معلومات محدثة بشأن التقدم المحرز في مؤشرات الرصد والإبلاغ الخاصة بالمحصلات الفرعية لخطة العمل المشتركة والمخرجات. تحسين التجانس والشفافية والمساءلة لدى الفريق القطري للأمم المتحدة.	جمع وتحديث وإبراز بيانات خطة العمل المشتركة المضمونة الجودة والخاصة بالوكالة و/أو التقدم المشترك بين الوكالات على منصة معلومات الأمم المتحدة
●	●	●	●	●	أعضاء مجموعة العمل المعنية برصد البيانات وتقييمها (حسب الاقتضاء)، مكتب المنسق المقيم	كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة	زيارة واحدة لكل برنامج مشترك أو حسب الحاجة.	رصد سير التنفيذ وتحديد التحديات وتوثيقها على أرض الواقع ووضع توصيات. زيادة مساهلة الأمم المتحدة أمام الحكومة / أصحاب المصلحة الوطنيين.	إجراء زيارات رصد ميدانية مشتركة للبرامج المشتركة المدعومة / الأنشطة في رقعة جغرافية محددة أو قطاع محدد
●	●	●	●	●	مجاميع العمل المواضيعية، فريق إدارة البرامج، مكتب المنسق المقيم	رؤساء مجاميع العمل المواضيعية	حسب الحاجة	لدعم نهج مشترك لتحسين المساواة والتمكين وتيسير الحوار والتنسيق بشأن القضايا ذات الصلة.	تنفيذ منسق لعمل التعميم الذي توصي به مجاميع العمل المواضيعية

الملحق 5 موجز لمشاورات الجهات المعنية

انطلاقاً من روح الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، اشتملت صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون على عملية تشاور مستفيضة شارك فيها أصحاب مصلحة رئيسيون لضمان كون أولويات ومحصلات استراتيجية الإطار خاضعة لتمثيل الآراء وكونها مرتكزة على احتياجات جميع الشركاء في العراق ويمثل الجزء التالي ملخصاً عن المشاورات التي أجريت والتي لا ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مشاورات شاملة.

جرى الشروع بعملية صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في إحدى اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية بتاريخ 28 أيار 2023 بمشاركة 30 من كبار موظفي الأمم المتحدة ومسؤولي الحكومة العراقية، إذ جرى لفت اهتمام الشركاء الحكوميين لهذه العملية، ونظمت ورشة عمل تفصيلية لاحقاً بمشاركة ممثلين أميين وحكوميين بتاريخ 25 أيلول 2023 بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون حيث جرى الاتفاق على تشكيل لجنة فنية توجيهية مشتركة مكرسة برئاسة وزير التخطيط والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وبتمثيل مجموعة كبيرة من الوزارات والدوائر العراقية والوكالات الأممية، لضمان تنسيق ومشاورات فعالين في جميع القطاعات طيلة مدة العملية. وعقد الاجتماع الأول للجنة في 28 شباط 2024، تلاه اجتماع المجاميع الفرعية على المستوى القطاعي بتاريخ 25-26 آذار 2024 حيث جرى خلالهما مزيداً من المناقشات الفنية.

وضمنت الهيئات الحكومية العراقية التي تمت استشارتها من خلال اللجنة الفنية المشتركة كل من وزارة التخطيط ووزارة التجارة ووزارة التربية ووزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الموارد المائية ووزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة المالية ومجلس القضاء الأعلى ومفوضية النزاهة الاتحادية والأمانة العامة لمجلس الوزراء (بضمنها دائرة تمكين المرأة).

وأجريت مشاورات إضافية مع كيانات حكومة إقليم كردستان بتاريخ 30 كانون الثاني 2024، بضمنها وزارة التخطيط ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة والموارد المائية ومكتب رئيس الوزراء وهيئة الاستثمار وهيئة حماية وتحسين البيئة ومجلس الوزراء ودائرة التنسيق والمتابعة والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية. وعقدت مشاورات على المستوى المحلي مع سلطات المحافظات وأصحاب المصلحة المحليين، ولاسيما في محافظة البصرة (13 أيار 2024) و محافظة كركوك (20 و 23 أيار 2024) ومحافظة نينوى (3 و 11 حزيران 2024).

وأجريت مشاورات واسعة النطاق مع مختلف منظمات المجتمع المدني، بضمنها المنظمات النسوية (23 تشرين الثاني 2023) والشبابية (30 تشرين الثاني 2023 و 6 شباط 2024) والمجتمع المدني، وممثلي الفئات التي تعيش في ظروف ضعيفة - بضمنهم ذوي الاحتياجات الخاصة (13 كانون الأول 2023) والنازحين واللجئين (29 كانون الثاني 2024) ... الخ.

كذلك، شارك مختلف الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والنقابات المهنية ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية، وغيرها. وكان من بين الجهات المشاركة اتحاد الغرف التجارية العراقية وغرفة تجارة بغداد وغرفة تجارة أربيل وغرفة تجارة البصرة وغرفة صناعة الأنبار واتحاد الصناعات العراقي والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية (أذار 2024)، فضلاً عن مجلس نقابات العمال في العراق³⁸ ومؤتمر الاتحادات العراقية ونقابات العمال (أيار/حزيران 2024).³⁹

وجرت المشاركات الاستراتيجية والفنية مع شركاء التنمية الدوليين، بضمنهم السفارات و/أو وكالات التعاون الإنمائي الكندية والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (7 تشرين الثاني 2023 و15-18 نيسان 2024 و27 أيار 2024) إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، لاسيما البنك الدولي (29 تشرين الثاني 2024) وصندوق النقد الدولي (7 كانون الأول 2023). وكان من بين المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة منظمة وورلد فيجن (World Vision) ومنظمة ريتش (REACH) ومنظمة أكتد (Acted) ومنظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children) ومنظمة أطباء بلا حدود (Médecins Sans Frontières (Doctors) (Without Borders)) والمنظمة ألوثرية العالمية للإغاثة (Lutheran World Relief) ومنظمة دان تشيرتس ايد (Church Aid) ولجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee) (28 كانون الثاني 2024).

³⁸ يمثل الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق والاتحاد العام للنقابات العراقية والاتحاد الوطني العام للنقابات العراقية والاتحاد العام للنقابات العراقية والموظفين.
³⁹ يمثل اتحاد نقابات العمال العراقي والاتحاد العام لنقابات العمال في العراق واتحاد نقابات العمال ومجالس النقابات في العراق والاتحاد العام لعمال النفط والغاز والبتروكيماويات العراقي واتحاد النقابات العمالية والمهنية المستقلة في العراق واتحاد مهني الهندسة التقنية.

الأمم المتحدة
العراق

